


شازده مزاجها چند بخانه عین تقریر

۱۵

۱۷۵۵۱
۲۰۸۷۱۶



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب
کتاب		
مؤلف		
مترجم		
شماره قفسه		

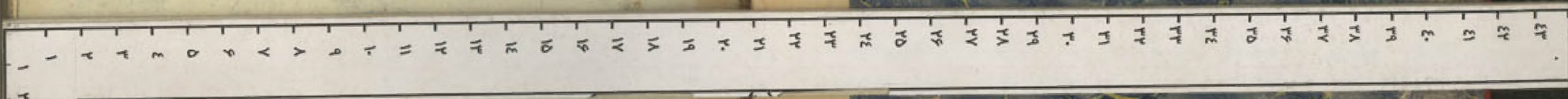
شازده هزار و چهارصد و سی و پنج نفر

۱۵

۱۷۵۵۱
۲۰۸۷۱۶



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
مترجم	
شماره قفسه	



الاعتراف بغير ذلك عموم قوله ان اصل التولية واجب الخبرين وقوله ان المؤمن يعقبا دام
 يتم اذ مقتضى طلب الخبر يكون على المارة كما قدم ذكره من عبارات مؤرخي الروايات
 على الظاهر وحكم بعضهم ان مقتضى الاخبار استحواذ الوضوء ولو لم يصل الاستحواذ بغيره
 ذلك استحواذ بالانكسار والاضافة لا الكثرة في الاستحواذ ذلك منها واما الثاني
 فتوضيح القول بغير المعروف من اصحابنا كما اقرضه فيك والضرورة هو وجوبه لا يكون للغير
 في جامع المقاصد في الخلاف في الاعتدال في الصلاة في باب الجهر في الفصل الثاني الذي عقد عليه
 الفصل طارفا من وجوبه الفصل عليها شرطه بوجوب الغاية فان خلاف ذلك في غير الغاية لا يجب
 فاحتمل المصنف وجوب اعتماد على طهارة المبدأ التي ذكر في المسئلة العاشرة من سائر التواريخ
 الذكرى في حكمه من الصلاة في غير الغاية الاحكام لاحتتمال وجوب الوضوء لغير الحدث بان يكون وجبا
 وتوقف صاحب الخبره وقت والضرورة ان حكم الشبهة في ذلك الذكرى فلو ابرجوا بطلانها جمع
 محضو سائر وجوبها لا يضيغ الاضطرار في الوضوء ووضوء وقت عبادة المتروكة طارفا من احد
 في الذكرى في المسئلة المذكورة من قوله ولو كان خاليا عن الوجوب وجوب التندب والاستحواذ
 او الوقوع صح وان قال ومن كان بوجوب الوضوء لغير الحدث كما قلنا فلما سلف في التندب للوجوب
 وقد علمنا الفاضل في الباب الثاني ولم احد في كتماننا لسلفه الا ما في التفسير الذي ذكر في المصنف
 من طي الفصل الثاني الذي ذكره في المستعمل ومن قوله ظاهر الاصحاب وجوبه في شرط
 لهذه الامور يعني لما اذا لا يجب في نفسه كان عن غايته وفيها الى القول لا بد من وجوبها
 على وجوبه لا بشرط الا ان قال المحقق في المصنف اخرج عن الغاية من ذلك كل معنى
 الحديث في حكمه باره والغاية في نية الوجوب قبل الشرط يعني وجوب الوقت شرطه عند من يفت
 بالقرينة وفي بعضها المكافاة في الموت فلما ذكره شرط الوجوب من قبل بعد الحد في كل
 الظاهر لان الحكم ظاهرة في شرعها مستقلة انتهى ولكن خطأ العلوي المذكورين في الحد
 فقال ان غايته الذكرى بانها عمت فانفذها لكن كلام الشبهة في قواعد كالصحيح في القول
 المذكور للعلمة حاشا لقاعدة لارلية المارة والاستقبال المستعدة من الوجوب في الصلوة مع
 الاتفاق على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق في الصلوة على ان غير الواجب لا يجوز على الواجب
 فاستأثر وهو ان قال الحد لا من لانه وهو ما ان قال بوجوده الامور على الاطلاق ولم يقل
 احدا وبما راها غير الواجب من الواجب هو ما لان الصلوة ناجية عن غيره من احوال في الجملة
 المخطئة ومما استأثر الواجب غير الواجب في الصحة وجوابنا قد بينا في احوال في الواجب ان
 قال وهذا الاشكال لا يبرهن على صحة الحكم الى اعتقاد وجوب الوضوء وغيره من الطهارة

نفس

الغنى
النفسي لا يتجلب وجوباً ما قبل الوقت وفي الوقت وجوباً مضيئاً عند آخر الوقت والنفسي
ابوكير الغيرة وحكماء الزمان في القصور جملته وجباً بعض الامتناع الى وصول السليمة المشابهة
وغيره فان الخلاف المشتمل المذكور انما هو لبعض الجاهلين وخلاف بعض اصحابنا انما هو
العلم خاصة مما لا يخفى على من هذا كلام صاحب الحاشية ولكن ظاهر سابق الصادرة من المتن
علناً ما عن الذكرى هو كونه المخالف من اصحابنا وكيف كان فظاهر كلام صاحبنا في وجوب
الغيرة هو اختيار القول بالوجوب النفسي لظاهر كلامه في انشائها هو كونه واجباً لنفسه وغيره
يعدون ان يكون الاول منها ايضا ذلك بحجة القول المعروف بامور النقل الاصل وانما مراتب المراتب
المخاض التي عند عدم دخوله وقت الشرطية الثانية الاجماع المذكور في كلام العلامة في الذكرى
فانما قال في حاشيته في موضع نزاع الوضوء لا شيء من الطهارة الثالث بوجه الغيرة عند غسل الخاء
على الخلاف وانما يجب بسبب اما الغيرة وشبهه او وجوباً لانه اليها اجماعاً اما غسل الخاء
فقال انه كذا انتهى ويؤيده نفي الخلاف في كلام الحق الثاني في كفايته وتوبه ايضا ما عن
ظاهره الى الصدوق من يكون وجوبه لغيره خاصة من بين الامامية لكن رتبة في الغيرة حيث
قال واما الاجماع المنقول فغير الظاهر في هذه المسئلة تمام جرح فيه القدره انتهى وانما
عقد الكلام في الوجوب لغيره ومقابلته من المتأخرين وكلام الغداه محل خال عن هذا
الغيب نعم كلامه ان يوجب رتبة ظاهره الوجوب لغيره حيث قال في وقت وجوب الطهور واداء
خبره ثم انه المذكور في قولنا لا يجزى في الصحيح اذا دخل الوقت وجب الصلوة وانما هو ليس
صريح فيه وانما في الاجماع في مثل هذه المسئلة الناشئة بين المتأخرين لا على ما عن بعض
سماح وجوبه لغيره كما عرفت انتهى ولكن الاصل انه لا يجوز في اجماع العلماء مع تأليفه
الحق الناشئة الخلاف المشتمل لانما العرف بكلام الغداه وكم من مسئلة مشتملة ببيعها
مثلاً ما يدعى من عدم تطوع في زعمهم لوضوء محمد بن زبير ايضا خلو كلامه من بيا
لغته واستقرار البيرة في كل عصر ومصر على عدم الانزاع برفع الحديث الاصح عند رتبة الوفاة
وعدم امرهم من غير ما اتفق به من وجوب الحديث منهم غالباً وكذا خلو المواضع والخطب
الاستلاء من رتبة الثالث قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا وجوبكم الية والاستئذان
من وجهين علمنا ان هذا الكلام استفاد منه بحسب العرف ان المطلوب نقل المسئلة لاجل
الصلوة كما اذا قيل اذا اردت الحرب فاودع عليه في الغيرة بانه لعنافة بين الوجوب لاجل
الصلوة وبين وجوبه في غيرة فيجوز ان يجمع الوجوب وانها ان مفهوم الشرطية عند ذكر
الاصوليين فلا يتردد على عدم وجوبه لوضوء عند عدم اعادة الصلوة فلا يكون واجبة
واورد عليه في الغيرة بان المسئلة محضة مفهوم الشرطية لا يمكن للخلق بالشرط فائدة اخرى

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
فقد افاض علينا من نعمه
والله اعلم بالصواب

التخصيص ومنها ان يكون ان يكون القاعدة هي ان يكون الوضوء واجبا لكل صلوة وان كان
واجبا في نفسه فيكون الغرض متعلقا بالوجود العارض له حين مراده اصله باعتبار الوضوء
وكونه من حالها مع انه يستفاد من هذا التعلق كون الوضوء شرطا للصلاة اذ يتبين ان
الوضوء سابقا على الصلاة لا يتبين بالصلوة بل بكون الوضوء كان متدا للواجب المذكور
هذا الوجه المذكور وهذا الوجه في معنى غير ولا يجوز ان يندفع الغرض منه وجوبه في
عمل الارادة المذكورين اقله الاول فالاول لا بد ان المعارف الاستدلال على المعاني المتبادرة
الذهن في احدى النظر والمنفعة اليها مجرد الاتفاقات لظاهر اللفظ ومن ثم يتم صرحه
الاصل بان اعتبار مائة التحفة ولا شك ان المتبادر من ظاهر الآية ومن المثال المذكور
الوضوء لاجل الصلوة واخذ به لاجل العمل المحرم مقتضى تعلق الوضوء في غاية خصوصية اتفاق
بالقائما فينت السادة بين الوجوب الغيري والوجوب النفسي البتة وثانيا بان من ثبت الوضوء لادان في
ثبت ان كل امر جاع له بوجوب واحد منها بغير اعتبار معنى لا يتبين عليه ان الكثرة اذ لا يعقل
لهذا الوجوب البتة بعد ثبوتها بوجوب نفسي معنى بالكثرة لا يثبت على المثال ووجه فليس هنا وجوب
كما نرى من قوله من واما على الثاني فانه من بداهة ما تقدم فان معنى كلا على يجوز اجتماع الوضوء
وقد عرفت ما فيه ثم قال ومن المعلوم ان الواجب لا يحسن بل لا يجوز تحليفه على غيره اذ
التعلق هو الوجوب الغيري فاما لا يثبت في الارتفاع وجوب شيء على آخر ولو كان واجبا
لم يحسن هذا الترتيب البتة وبالجملة قد سلم الوجوب الغيري وهو يقتضي التعلق المذكور
بغير من الوجوب النفسي الشائب عنه فخره والمنازع مستظهر هذا كله من رواة غير كثيرة
لم يأت بشيء يحكي في دفع ما ذكره الفاضل المذكور البتة حتى الوجوب نفسا لا يتعلق الطلبة لكونه
محبوبا في حد ذاته ومعنى الوجوب نفسا الطلبة لكونه محبولا من جهة كونه سببا في صحة ذلك الغير شرطا فيها
ولادان من كون شيء محبوبا لنفسه وكونه محبولا للوضوء وغيره كما التزم المحققون من الاصويين بان
الاسلام محبوب مطلوب لنفسه وانه شرط في صحة عبادته من المكلف فلا من من رتبة وجوبه
على ما هو واجب لنفسه وكان اشبه عليه الامر فيقول انه مجرد تعلق الطلبة بشيء الغرض وكان اشبه
بتحقق وجوده في الخارج فلا يبقى طلبه بجاهه لتجمل وليس الا ذلك ضرورة ان الوجوب نفسا
عن الانشاء وانما يمكن انشاء طلبه بشيء الغرض بغيره بالنظر الى المصلحة فلا وجه لوجوبه
لغيره ومطالبة الفاضل المذكور بما ذكره الدليل على الوقوع واشتات خلق الوجوب نفسي من جهة
الشارع بالوضوء بعد كون وجوبه لله تعالى منها ثم اعلم ان الصلوة امر على الاستدلال بالآية
المذكورة بقوله ان احصى الله عليه الآية التي تترتب في الامر بالصلوة والمسح على اليد اقيام الصلوة
والامانة تتحقق قبل الوقت وبعده اذ لا يثبت فيها المقارنة لقيام والا لكان الوضوء قبل الوقت

هذا هو الوجه المذكور في قوله من واما على الثاني فانه من بداهة ما تقدم فان معنى كلا على يجوز اجتماع الوضوء وقد عرفت ما فيه ثم قال ومن المعلوم ان الواجب لا يحسن بل لا يجوز تحليفه على غيره اذ التعلق هو الوجوب الغيري فاما لا يثبت في الارتفاع وجوب شيء على آخر ولو كان واجبا لم يحسن هذا الترتيب البتة وبالجملة قد سلم الوجوب الغيري وهو يقتضي التعلق المذكور بغير من الوجوب النفسي الشائب عنه فخره والمنازع مستظهر هذا كله من رواة غير كثيرة لم يأت بشيء يحكي في دفع ما ذكره الفاضل المذكور البتة حتى الوجوب نفسا لا يتعلق الطلبة لكونه محبوبا في حد ذاته ومعنى الوجوب نفسا الطلبة لكونه محبولا من جهة كونه سببا في صحة ذلك الغير شرطا فيها ولادان من كون شيء محبوبا لنفسه وكونه محبولا للوضوء وغيره كما التزم المحققون من الاصويين بان الاسلام محبوب مطلوب لنفسه وانه شرط في صحة عبادته من المكلف فلا من من رتبة وجوبه على ما هو واجب لنفسه وكان اشبه عليه الامر فيقول انه مجرد تعلق الطلبة بشيء الغرض وكان اشبه بتحقق وجوده في الخارج فلا يبقى طلبه بجاهه لتجمل وليس الا ذلك ضرورة ان الوجوب نفسا عن الانشاء وانما يمكن انشاء طلبه بشيء الغرض بغيره بالنظر الى المصلحة فلا وجه لوجوبه لغيره ومطالبة الفاضل المذكور بما ذكره الدليل على الوقوع واشتات خلق الوجوب نفسي من جهة الشارع بالوضوء بعد كون وجوبه لله تعالى منها ثم اعلم ان الصلوة امر على الاستدلال بالآية المذكورة بقوله ان احصى الله عليه الآية التي تترتب في الامر بالصلوة والمسح على اليد اقيام الصلوة والامانة تتحقق قبل الوقت وبعده اذ لا يثبت فيها المقارنة لقيام والا لكان الوضوء قبل الوقت

بالنفس

بالنفس الى من اراد صلوة في آخره واجبا عنه صاحبها فانه بوجوب احدها ان يكفيا في الاستدلال
ادعيانه من الوجوب الغيري وفي الوجوب النفسي ما ذكرنا من الترتيب المتقدم وتروم لوجوب الامارة في
الوقت مع كونه لا يدخل في رتبة ما اعتد به من الاستدلال كفيضا في نفسه الاجتماع على عدم الترتيب
فا تفرق في الآية بين بعض الاجتماع وثانيها ما افاده بعض الاعلام من ان التعبير بغيره
كما فهمه بعض المفسرين واذا قام الدليل على عدم اعتبارها عمل على الاقرب للمحكم وهو ما في الوقت
وهو جند وسببها ما ذكره في ذلك في الاشارة الى ان الاجتماع المعصية ومنه قوله تعالى واذا
قرأت القرآن فاستمع له هاديا ولعلك ترحم ولو لم يجل على ذلك لزم التخل في معنى ذلك الكلام
المشاع في كلام الملك العلام واهل الكوفة عليهم السلام قول الدليل الذي قام على عدم اعتبار المقارنة
انما هو الاجتماع على عدم المقارنة في هذا الوجه ثانيا بعد ذكر الجواب الاول بغيره في ذلك الوقت
بينما اذا الاجمال في الفصل لان بغيره ثانيا بان الاجتماع بناء على انه لا يفرق بين مجموع
وسبب على الجواب الثاني في صفة ما هو المتبادر من اللفظ في انها ان تقدم من غير
الموقوف على صحة قول قوله كونه من نزل في اجتماعه على صحة ما يصح عنه فالجواب عن قولنا
اذ قم للصلاة ما يعنى بذلك قال اقم من التوهم وقوله ايضا اقم الصلاة في السجدة في السجدة
اجتماع الملتزمين على التوجه فلا حاجة الى الترتيب من تقدم الامارة في الآية ومعنى الآية ان اقم
من صلاتك التوجه فاصبح الى الصلوة فوضوا وافتروا في الامر بالوضوء متعلقا على الصلوة بالترتيب
كان بعد ما عرفت التوهم وهو يفسر في الوجوب الغيري في هذا المورد وهو كما في صحة الاستدلال وان
الحديث عدم القول بالفصل بين حدث التوهم وغيره من الاحكام الاستدلال بالآية فهو مقتضى
المذكورة على الوجوب الغيري في جميع الاحكام التي قبلها لان هذا الجواب نفسا لا يرفع ما ذكره
لان ان يقولوا بقيام من التوهم كما يمكن ان يكون في الوقت يمكن ان يكون قبل الوقت فيكون ذلك
من الاشكال في ثانيا ان التمسك بعدم القول بفصل لا ينافي بطلان ذلك كونهما التفرع من الاستدلال
فما لم يشر الاول من مسائل المقصد الذي هو في نفسه بقوله وفيه ما فيه اللهم الا ان كان هذا التفرع
مهما يثبت على طريق الزام الحكم بمقتضى الرابع من ادلة القول المذكور في الجعفر في صحة
ذاتة اذا دخل الوقت وحسب الطهر والصلوة والمشرع عند عدم تفرعه وادع عليه لصلته
بان المشرع وجوب الطهر والصلوة بعد انشاء المصلي تحقيق باستقاء الصلاة في الاستدلال بها
معادوا في الزيادة بعد انشاء هذا الامر ما نصرة لعل من ان المشرع يوجب المصلي على سبيل
الاستدلال لا يفرق في مكانه في ذلك الوقت وحسب كل واحد من الزيادة والزيادة في ذلك على
تقدير صحة مفهوم الشرط في رفع الابطال لكل عند انشاء الطهر لان المشرع يجمع الامرين من حيث
لغو مجموع اذ ذلك الجواب الثاني وانما من هذا الوجه على استحسانه في العبادة كونه فلا يفرق

هذا هو الوجه المذكور في قوله من واما على الثاني فانه من بداهة ما تقدم فان معنى كلا على يجوز اجتماع الوضوء وقد عرفت ما فيه ثم قال ومن المعلوم ان الواجب لا يحسن بل لا يجوز تحليفه على غيره اذ التعلق هو الوجوب الغيري فاما لا يثبت في الارتفاع وجوب شيء على آخر ولو كان واجبا لم يحسن هذا الترتيب البتة وبالجملة قد سلم الوجوب الغيري وهو يقتضي التعلق المذكور بغير من الوجوب النفسي الشائب عنه فخره والمنازع مستظهر هذا كله من رواة غير كثيرة لم يأت بشيء يحكي في دفع ما ذكره الفاضل المذكور البتة حتى الوجوب نفسا لا يتعلق الطلبة لكونه محبوبا في حد ذاته ومعنى الوجوب نفسا الطلبة لكونه محبولا من جهة كونه سببا في صحة ذلك الغير شرطا فيها ولادان من كون شيء محبوبا لنفسه وكونه محبولا للوضوء وغيره كما التزم المحققون من الاصويين بان الاسلام محبوب مطلوب لنفسه وانه شرط في صحة عبادته من المكلف فلا من من رتبة وجوبه على ما هو واجب لنفسه وكان اشبه عليه الامر فيقول انه مجرد تعلق الطلبة بشيء الغرض وكان اشبه بتحقق وجوده في الخارج فلا يبقى طلبه بجاهه لتجمل وليس الا ذلك ضرورة ان الوجوب نفسا عن الانشاء وانما يمكن انشاء طلبه بشيء الغرض بغيره بالنظر الى المصلحة فلا وجه لوجوبه لغيره ومطالبة الفاضل المذكور بما ذكره الدليل على الوقوع واشتات خلق الوجوب نفسي من جهة الشارع بالوضوء بعد كون وجوبه لله تعالى منها ثم اعلم ان الصلوة امر على الاستدلال بالآية المذكورة بقوله ان احصى الله عليه الآية التي تترتب في الامر بالصلوة والمسح على اليد اقيام الصلوة والامانة تتحقق قبل الوقت وبعده اذ لا يثبت فيها المقارنة لقيام والا لكان الوضوء قبل الوقت

نفي على تلك المقدمه وهو يجوز ان يقول ان شئت ما نعت كل اجزاء مسلم اذا كانت في كل واحد منوع اذا
انفصل شيء منها عن الاجزاء من الحاشية الدليل عليها وليس في ذلك شك في كل واحد من تلك الاجزاء
صحة كونه من الدليل غير انه قد نص في تلك الاجزاء انما نعتها على كل واحد منها وحصلت المصلحة في ذلك
ما لم يجرها ثم قال لو نعتت كل جزء من اجزاء تلك المصلحة كما كانت في كل واحد منها على وجه
او اقل من مجموعها نعتت بها اعم من اعم الوجوه التي في ذلك على الوجوه التي في ذلك
ذلك كطهرا الا ان قلنا ان شئت ما نعت كل اجزاء مسلم اذا كانت في كل واحد من تلك الاجزاء
في الخبر المذكور وغيره من الاخبار انما هو لوجوب الاستقلال كالمصلحة في كل واحد منها وفي الخبر
من الواجب من تلك المصلحة نظر في كل واحد من اجزاء تلك المصلحة في كل واحد منها وفي الخبر
الساكن في المستند الربط بيني سجدة تذكرها سجدة ما دام في كل واحد من تلك الاجزاء
حتى يكون في كل واحد منها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
السجدة لما في كل واحد منها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
التعريف بما يحصل من تلك التعريف في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
وذلك لا لا التعريف في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
وان جعل كل واحد من تلك الاجزاء سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الحجاء في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
المشكلة على كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
من الحاشية في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
اشارة الى هذا في التذكرة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الشك في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الذكر في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
وكيف كان فلا ينبغي ان لا اجزاء في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
على كونه اجزاء وعدمه كما الامر في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
المجوز عنه في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الاتفاق في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
التي اختتم بها في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
وبل على كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
التي في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها

سجدة

لكن المصلحة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
المصلحة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
ابن ابي عمير في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
احدث قبل الانبياء في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
وفعلها انتهى في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الا ان كان يقول في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
على فروعها في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الحاشية في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الذكر في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
العلاقة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
دخل سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
يجب فيها في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
من ان سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
قولان في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الصلوة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
لنوم حكم المصلحة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
السلام في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
بعمود ما في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الاشارة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
الاشارة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
فلو صح انحاء في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
انما هو لبيان في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
ما لم يكن في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
كل من وجب في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
طاهر في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها
خصوصا في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها وليس فيها سجدة في كل واحد منها

الصلوة

من
مكتنا
منه ولا من مال الوكان
العلم باليهما الفضل
الاشارة وبعين والرم
مكتنا

وغير ان الربان لا يظن ان على
المطرب وهو متطاول الطول
في سجدت القرآن لانها تظن ان
الحاصل من وجوب السجود
ولا يخفى ما يفيد من عدم ارتباط الرب
بما هو متعلق عرض المستطرب

الوضوء والاشارة الى ان الطاهر من هذه الاجزاء لا يدخل في اشياء اوله
 بالاشارة الى وضوء المصلي الذي لا يجمع بين الاكثر مطلقا وادعى بعض علماء الامامية قالوا ان الوضوء لم يقبل
 على ان يقبل له بعضهم من دعوى الجمع الا في كلام ابن ابي عمير حيث قال في جواز ان يؤدى باليمين
 المضمومة الغرض من الصلوة دليل الاجماع على انما ثم قال صلوات الغضوة لكن عدم الغضوة عن هذا
 قصد بالظاهرة المدونة بصلوة الشافعية اذ روي عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام
 بان كل من صلى قبل ان يركع في الصلاة قبل الانتهاء الى ما يباح حكم الاصلوات انما تضمنت للظهور
 بأسرها وذهبنا اليه بغيره في ذلك الى ان يركع صلى الظهر جازما ولم يحد وجبا الوضوء ثم فصل في
 ثم ذكر ان تركه خصوصا لم يحصله الا في تركه بصلوة الظهور لا بصلوة المصلي وان قال
 محمد بن ابي عمير صنف هذا الكتاب الذي يتروى في غنى و يقتضيه من هذا الزعم الصلوات
 مع الظهور والعصران الوضوء الثاني ما استعمل به بصلوة ولا روي عن الحسن بن محبوب في تركه
 الصلوة بغيره في المحدثات في الصلوة بالظهور فان ما ان نوتنا الا انما يمتنع من ذلك
 والكون على صفة او لا وقد روي في ذلك لاشارة بغيره في هذه الواضع على طهارة من ذلك
 حذره ولا يستعمل بذلك الوضوء الدخول في الصلوة والمحدثات الغول والخبر بغيره في تركه
 في جوابه انما الصلوات التي قبل عنها فاجاب بما روي انه ما كان قد اشد عقيب كل صلاة فانه
 يجب عليه ان يركع جميع صلواته التي فصل ما ذكره من صلواته بغيره ان الجمع هكذا لا يجب في الاشياء
 وزاد بعض الحققة من ثبوتها انما لا يكون على ان يركع في الصلاة في المصلي الا ان يركع في الصلاة
 في تركه انما هو لعدم ارتفاع الحدث بالوضوء لغيره القرآن الذي هو اول من يركع من بعد
 لما في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 الجماعة الأخيرة من الاستعداد الاول من تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 الا كبر ان يركع بصلوة الشافعية في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 غير الصلوة مما يشترط فيه الوضوء ان كانا بشرط الوضوء في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 تركت وظاهره ان ابن ابي عمير في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 الحدث اوله بصلوة الظهور فان هذا هو الذي لا يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 القرآن او قد يكون على الظاهر ان قصد وضوء طهارة في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 ويجوز ان يكون في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 وهو قول الشيخ روي في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 مطلقا بمعنى ارتفاع الحدث بغيره في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 المسمى في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه

الوضوء والاشارة الى ان الطاهر من هذه الاجزاء لا يدخل في اشياء اوله
 بالاشارة الى وضوء المصلي الذي لا يجمع بين الاكثر مطلقا وادعى بعض علماء الامامية قالوا ان الوضوء لم يقبل
 على ان يقبل له بعضهم من دعوى الجمع الا في كلام ابن ابي عمير حيث قال في جواز ان يؤدى باليمين
 المضمومة الغرض من الصلوة دليل الاجماع على انما ثم قال صلوات الغضوة لكن عدم الغضوة عن هذا
 قصد بالظاهرة المدونة بصلوة الشافعية اذ روي عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام
 بان كل من صلى قبل ان يركع في الصلاة قبل الانتهاء الى ما يباح حكم الاصلوات انما تضمنت للظهور
 بأسرها وذهبنا اليه بغيره في ذلك الى ان يركع صلى الظهر جازما ولم يحد وجبا الوضوء ثم فصل في
 ثم ذكر ان تركه خصوصا لم يحصله الا في تركه بصلوة الظهور لا بصلوة المصلي وان قال
 محمد بن ابي عمير صنف هذا الكتاب الذي يتروى في غنى و يقتضيه من هذا الزعم الصلوات
 مع الظهور والعصران الوضوء الثاني ما استعمل به بصلوة ولا روي عن الحسن بن محبوب في تركه
 الصلوة بغيره في المحدثات في الصلوة بالظهور فان ما ان نوتنا الا انما يمتنع من ذلك
 والكون على صفة او لا وقد روي في ذلك لاشارة بغيره في هذه الواضع على طهارة من ذلك
 حذره ولا يستعمل بذلك الوضوء الدخول في الصلوة والمحدثات الغول والخبر بغيره في تركه
 في جوابه انما الصلوات التي قبل عنها فاجاب بما روي انه ما كان قد اشد عقيب كل صلاة فانه
 يجب عليه ان يركع جميع صلواته التي فصل ما ذكره من صلواته بغيره ان الجمع هكذا لا يجب في الاشياء
 وزاد بعض الحققة من ثبوتها انما لا يكون على ان يركع في الصلاة في المصلي الا ان يركع في الصلاة
 في تركه انما هو لعدم ارتفاع الحدث بالوضوء لغيره القرآن الذي هو اول من يركع من بعد
 لما في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 الجماعة الأخيرة من الاستعداد الاول من تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 الا كبر ان يركع بصلوة الشافعية في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 غير الصلوة مما يشترط فيه الوضوء ان كانا بشرط الوضوء في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 تركت وظاهره ان ابن ابي عمير في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 الحدث اوله بصلوة الظهور فان هذا هو الذي لا يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 القرآن او قد يكون على الظاهر ان قصد وضوء طهارة في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 ويجوز ان يكون في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 وهو قول الشيخ روي في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 مطلقا بمعنى ارتفاع الحدث بغيره في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه
 المسمى في تركه في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه من غير ان يركع في الصلاة في تركه

ما يستحق الحديث كتحديد الوضوء وهو قول المعتمد في التذكرة الخامس عدم الاحتضان كان الاستحباب
باعتبار الحديث كتحديد الوضوء وكذا ان كان الاستحباب اعتبار الحديث لكونه يقصد انكار الاحتضان
فصل في حال في الوضوء المذكورة وهو هذا المذهب في النهاية السادس الضم الضم ارفع اليه مكنة
يرى الوجه الاكمل وكذا ان ضمه يكون على ما تقدم في المحققين وهو قول الشهيد في الذكرى
فالضم في ضم الوضوء نظير الضم في وضوء الحديث والمحقق في المغيرة الصحيح لا يزداد الوضوء
افضل احواله وما في الحديث من استحباب الوضوء على حدة وهو شرط خصوص هذا ما ذكره من
الاقوال وتوضيح المقام ان هذا مسئلة كان ثبت عليه فيهم الاصل انه محل شبهة في ضم الوضوء
الحديث خصوص في لا يفرق عنهما في ضم او يشترط احدهما من ضم او ضمهما في ضم كاصول
او يشترط احدهما من ضم او ضمهما في ضم او يشترط وكما في كراهة القرآن ودخل السائد
ذلك وجه نقول انما هو عدم اشتراط ضم من ذلك لانه من طائفة افعال حقيقة الوضوء ليست
عدا الاصال المحيطة التي ذكرها التتالي في كتابه النبي خارجة عن حقيقة قطعها والذكر
ثبت شرط صحة الوضوء اعلم على ما تقدم ولم يثبت اشتراط ضم في السابعة او من شرطه فانه
شبهة الوضوء فان جمع الوضوء ولم يلزم ضم الوضوء ولا ضم استلزم ذلك الغاية في الاكمل
وقد ثبت انما هو شرطه لصلوة لا يجوز نظر الى ان ما جعل شرطه لصلوة لئلا يظهر الطاهر
صحة على اقلها المصلحة وعدم دخلية النبي فيه فلا يثبت بشرط الاخذوا اني البراءة وهو
فصل في ضم الوضوء كالمعروف وزاد في حال وضوء واحد البحث عن ضم الوضوء انه التمام
الفاصلة عن الوضوء المندوب جدا فتارة صحيح الاستحباب بشرط المغيرة في ضم الوضوء
الدويرة في الغرض ان لا ينفصل لانه لا يترك ولا يتركها كان من الوضوء فعل ما في ضم الوضوء
على ارتفاع الحديث وان لم يكن لصحة كالمعروف من البحث لصلوة لئلا يتركها في ضم النبي
ومثلها لما في ضم الوضوء لمتابع وقد صرح في اختلاف بعض المحققين من ما في ضم النبي
ما يظهر من البحث في ضم الوضوء لمتابع انما هو لصلوة من انما هو لصلوة في ضم النبي
وما في ضم الوضوء لمتابع ما في ضم الوضوء لمتابع على من البحث كالمعروف من البحث في ضم النبي
الضم فلا ينفصل ان هذا الضم غير انما هو لصلوة لمتابع في ضم النبي المندوب من على ضم النبي
كراهية القرية وغرضها من المندوب التي توجب ضمها على ارتفاع الحديث ويظهر من قدر التمام
الخاتمة نفس ارتفاع الحديث كالمعروف على العامة كان اول القول فيه بانها انما هي الوضوء
استحبابا غير واجب للمعتمد حديثا وسهبا ما بين الوضوء من انما هي الوضوء المندوب
انما اكتشف في الحديث وفي الوضوء المندوب بانها انما هي الوضوء المندوب في ضم النبي
شبه في الضم والمندوب بانها انما هي الضم المندوب ومنها صفات احواله انما هي

المستطفي

المحققين حد ما لم يثبت ثبوت العارية المقصود فيه الا على الضرر الوضو وكون العارية بمعنى ربح المحل
كما في السجل لم يثبت العارية والنموذج في افعال الحج التي لم يرد الدليل الا على استحباب الوضوء بها دون
غيرها العارية بمعنى ربح المحل فاذروا وهذا اصنف عالم مخصوص بنحو في السراج على وجهه لا في ظاهره
جميع مرار واستحباب الوضوء انما هو استحباب العارية دون ربح المحل وثانها ما حكاها مؤيد من العارية
فان الذي ربحه لا الوضوء بل العارية التي تكون على الماء وكونه في ربح المحل فاذروا هذا اصنف عالم
ولولم يرد له الوضوء المائي بل العارية ولا يكون على العارية خرج جميع الغنم وهو الوضوء المندرج
على هذا الوجه من ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
واذا قد عرفت ذلك فاعلم ان المحل هو ما هو على جواز الدخول في الصلوة المفروضة بالوضوء المندرج
جميع الاستحباب لربنا في المحل الاصغر بطريق ذلك قوله في سورة المائدة يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى
الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم المرافف واستمسكوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا
فامسحوا برؤوسكم وارجلكم وعلى سبغوا وجوهكم واستمسكوا برؤوسكم المانطوق لا صفة النساء فلم يرد له ما يرد له
صحة احبنا فاستمسكوا برؤوسكم وايديكم من ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
تتمتع عليكم حكمكم تكونون واقتربا لاسد لا يرد من وجهه الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
الامر بالوضوء انما هو بطريق العارية كونه ربحا لها هو انهم صلوة تكون من قبل شرطه الذي
هو ربحا لها المقصود ولا يرد هذا كونه مقصودا في تفسيره ليجعل الشايع غايته ما هناك ان يرد ذلك
الخاصية على ربح مانع الصلوة لما كان محلا للحدث العباد معلوما يرد منه عليه ذلك لازم للحدث
ما وجد في المفروض ان ربحه بجواز العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
منهاج وهذا القدر يكفي في اثبات ما هو محل المقصود في الغنم من جواز الدخول في الصلوة
بالوضوء وان بعد هذا الدليل يجب مانع من الدخول بها فافهم فافهم المحققين من شجرة
هوان من السلم المعلوم من الخارج ان مانع شجرة المحل مخصوص بربنا في ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
من ثبوتها من ثبوتها فقال لا امر بالوضوء لاجل الصلوة الا على وجهه لا على وجهه المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
حيث انه في مانع وهو الحدث حكمه المحل فاذروا كمن الا على وجهه لا على وجهه المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
الغير بعد ذلك وان كان له على الا ان عمل الخواب هو ان قصد له ربح بالوضوء عند الدخول
الاشياء هو الوجه ربحها على وجهه العارية ولا يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
فقد ربحه ليس الا على وجهه الا ان ربحه يكون ما هو عليه فاذا صدر خطيبه من ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
مقدرة عند الاشياء في مانع عند الاشياء بها كونه ما هو عليه فاذا صدر خطيبه من ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
فقد ربحه ليس الا على وجهه الا ان ربحه يكون ما هو عليه فاذا صدر خطيبه من ربح المحل فاذروا كمن الا على العارية لم يرد له ما يرد له في ربح المحل فاذروا
ومن ربحها هذا الكلام على ربح الوضوء انه افهمه الثاني وانظر في ربح الاية المذكورة

وهو قوله في ما رويته من جعل عليكم من وجع ولكن يريد بطهر كرويه ثم يترجم عليكم منكم فكذلك
فان هذا كما في جميع البيان انه ما رويته من وجع عليكم من الوضوء اذا تمتم من الصلوة ولم يزل من
الحيث انتموا التيمم عند عدم الماء وتذكر استعجال السجدة في سلك من وضوء ولا يفتك من سجد واحد
جميع المفسرين انتموا والمراد بالصلوة هي الطهارة من الاوساخ كما هو ظاهر اللفظ والظاهر ايضا انما عن
الاشارة من ان المراد هو تطهير القلب من الغرير فهو غلط لان الاشارة عن التمر لا يصلح ان يصير غلظا
وليس في هذا الاشارة بالطهارة بل على هذا فيدل الالة الكونية على ان الوضوء موجب للطهارة من جميع
ولو جعل قوله في ما رويته انما ما رويته من وجع عليكم من الوضوء اذا تمتم من الصلوة ولم يزل من
الحيث انتموا التيمم عند عدم الماء وتذكر استعجال السجدة في سلك من وضوء ولا يفتك من سجد واحد
المجوز والاشارة على ان الكسوف في الحديث ووضوء الحائض المذكور انما هو في هذا الصلوة لا في غيرها
حاشا ان يرد ما ذكرناه القبيح من الوضوء في صلاة من المواردا التي يجب فيها ما عدا ما رويته من وجع
الصلوة على ما يكتوب في التوراة ان يوفى في الامراض المساجد فطهر يلبس تطهيرا في بيت زراف في بيتي
وجع على المروءة في جميع ما رويته من وجع عليكم من الوضوء اذا تمتم من الصلوة ولم يزل من
انما هذا بطهر الطهرين الذين في قلوبهم ركبت من ذنوبهم وعصاة الداعي عن الصلوة فقاموا في الصلاة
كل واحد في قراءته في الصلوة ما في حشره وتعدا حشره وحشره وتطهر في غير الصلوة حتى عرفت حشره
وتطهر عن حشره وتطهر عن حشره وتطهر عن حشره وتطهر عن حشره وتطهر عن حشره وتطهر عن حشره
مثل ما عرفت ان هذا لا يثبت الا بوجه اذا اوصى احدكم بغيره في ذلك قال فان اخرج من حشره قال انما
والواصل ان الوضوء حقيقة واحدة لها اثر واحد وهي النظافة المعنوية فذلك الحقيقة كمال وقت في
محل صالح التاثير اثره وان وقت في محل غير صالح التاثير في ذلك على فحين احدهما ان يكون عدمه
قابلية المحل للتاثير من جهة حصول الاثر منه فلهذا فيكون استغناء ما ذكره لا يتصلح تاثيرا في الحاصل كما في
الوضوء المحل منه فانها ان يكون عدم قابلية المحل من جهة وجود المانع وعلى التقديرين يلزم تحقق التاثير
عند بل لا حرجا في اتمام الطهارة ما عدا في اتمام الاول في ارتفاع المانع في القسم الثاني فانما
عدم الطهارة في الاول في ارتفاع المانع في الثاني كان الوضوء مؤثرا وان كان اثره في الاول في رفع الحشوة
كأنه اسفره في الثاني في رفع الحشوة فتتبع بعدة ذلك في العمل وحده المصلحة التي انقطع عنها هذا
واستدلوا بوضوءه بوجه اخر الاول استحالة ذلك من غير مخرج الوضوء كان رضا الحادث اذ لا يمتنع
الصحة الوضوء الا بذلك ومن ثبت ارتفاع الحشوة انفي وجوب الوضوء قطعا ويكون الوجهين انما
فيستطاع هذا الوجه الذي اوردته عليه في استنادها الى جواز ان يكون الغرض من الوضوء وقوع تلك
الشرعية على حشره وان لم يقعها فاعلم ان في الغرض عند اكثر الاشياء ما يمتنع بوقوع تلك
تقوم ما دل على ان الوضوء لا يقتضي الا بالحدث كقولهم في حجة الحق في عباد الله لا يقتضي الوضوء

يكره

الاحداث وفي حجة رتبة لا يقتضي الوضوء الا ما خرج من طرفيك والنوم وغير ذلك من الاشياء الكثيرة
منها في قوله ما رويته عبد الله بن بكير في الموقوف عن ابي عبد الله ما رواه الا استيفت ذلك
الحديث فترى ما رويته ان يحدت من الوضوء ارباعا حتى تسبق انك قد احدثت واوردت هذا الوضوء
على الاول فان عدم الانتفاع لا يقتضي ترتب جميع ما يرتب على كل وضوء بل يقتضي استحسانا ثابت
ترتب على ذلك الوضوء انتهى وحاصل ذلك الانتفاع الوضوء انما هو عبارة عن ارتفاع اثره فان كان
هو الطهارة من الحدث وان كان مجرد ترتب عمل عليها يقتضي بالحدث ذلك لا في الاثر بل في العمل
كقوله ان الوضوء هو طهارة الطهارة وترتيب بعض المقتضين من شأنه وحيث لا يستدل به طرف
احد وهذا اثره على كون الحدث ايضا الوضوء غير مطلق ولا لازم فلهذا كون الوضوء ارباعا ارباعا الحدث
اذ لو جاعل عدمه يقتضي بحد من الشافعي وعلى هذا لا يرد ما اوردته هذا الوضوء به عليه من مقتضى
الحدث كونه لا يحد من الوضوء من ترتب الاستدلال ويمكن ان يمنع من ذلك في كافى لأغنى الحديث في حشره
فانها لا تقتضي بالحدث الاضطر على اقول في قوله مع انما لا يرد ما اوردته هذا الوضوء به عليه من مقتضى
بعد ان دل على انه غير الوضوء بعد وجوب ورفع الحدث عقيب الطهارة بالوضوء من دون
تفصيل بل في هذا الوضوء المتغير في كل مكان وكل وضوء وقيل انما هو من باب الاحتياط
في العمل اذا وقع الشك فيما بعده فبما لا اقل من كون هذا الصلوة لا يمتنع في غير ذلك الاستدلال
بغيره من ترتب الطهارة ودرجته الحجة الثالثة ما يمتنع به في الجواهر من عدم جواز دخول
الفرضية اما لكون مثل هذه الوضوء كالأغنى المذكورة لا ترتفع حشاها الغرض ان يرتفع في
حجتها اما لان الصلوة مطلق بالوضوء وان كان المخالف يرفع الحدث كقولهم اذا قدم المصلي حاشية
فاغسلوا آه واما لان الوضوء فيها انما يرفع حكم الحدث بالستر الى تلك الغاية ودون غيرها
ويعملها في كل اجل اما الاول فمن مع ما فانه لا خلاف لفظ الحق على كونه في التيمم وقت
انها حقيقة في اتمام الحدث والقطع على الطهارة من لا يظن الا ذلك فيكون يحصل الاجماع على
حذافه واما الثاني فلهذا لا يثبت بالحدث من مفعول عليه الاجماع من اضراره عليه في المصنفين
المراد اذ قدم من النوم واما الثالث فلا يحد من الحدث بالنسبة الى جميع اثاره اذ لم يحد من
الحدث التمسك بغيره بغيره بالستر الى غيره وذلك كله غير واضح وانت خبير بان يرتفع عليه من
القطع لا يحد في مقابل المصنف والاجماع الذي يمتنع مكانه فلهذا لا يمتنع في مثل هذا الجاهل
الذي هو محل الخلاف قد تقدم من الاجماع سابقا ايضا وعلى هذا فلا يمتنع ان يرفع الوضوء فيرفع
لترتب بعض الصلوات عليه لا كونه مظهر من الحدث بعض الصلوات وانما هو في ما يمتنع من بعض
المقتضين من شأنه كقوله هو ان الوضوء مستحب في نفسه وهو رافع للحدث وبمعنى الذي لا يمتنع
كقوله انما يرتب ما يرتب عليه فيك الاثر وهو رفع الحدث ثم في طهارة المحل لا في مثل ما عرفت في حشره

الوضوء المأمور به في الأوامر العينية هو الوضوء المأمور به في الأمر النوعي أصلاً كما جرت عليه المأثور
في الأوامر العينية والمأمور به في الأمر النوعي بغير طاهر أو لا طهر في الحائضين فالأمر العيني المستعمل في الوضوء
في الحقيقة أمر بجعل ذلك الأمر شرطاً على فعل الوضوء ثم قال أما استحباب الوضوء في غير طاهر
انتماءه لأخلافه كما في كشف الناموس وقد خرج به الجدل والاضلال ولا يشهد له بغيره ولا يدرى
الاستحباب وما انتم به من الحديث فظاهر الأمر الذي هو على استحبابه في ذلك مثل قوله إن استحبوا الوضوء
وعبأوا به فلهذا قيل استحباب الوضوء في غير طاهر إما عبارة عن خصوص الوضوء في غير طاهر
عياً عما هو قسمه ومن المظهرين للبحث وذلك في كل من الوضوء على الطهر وعشرته أو
فإن ظاهر الأمر الاستحباب العيني ولا انحصار له بغيره وما هو الوضوء الخفيف ولا يدرى مكان الحديث
الذي راجع حديثه وإيضاحه فقد جاز من وضوءاً ولم يصل ركعتين فقد جاز من وضوءاً ولم يصل
ركعتين ودعان فلم يجزها مثل من أراد به أو بغيره فقد جاز من وضوءاً ولم يصل ركعتين
استحباب التوجه للحدث لمجرد رفع اليد لا لصلوة ركعتين فظاهر أن ترك الوضوء جفاء وترك الصلاة
جفاء آخرهما سطووان مستقلان لأن القصور من الوضوء الصلوة وشملها من الأمان من قولها من
أكثر من الوضوء بغيره ولا يدرى مكان الحديث لا استطاعت أن يكون بالليل والنهار على طهارة فاضل فالتأني
على طهارة مستحب دائماً فالمنع من غير طاهر الاستدلال بما عرفت أو لا يدرى عن غير طاهر
أصلاً بل هو من إذا بالوا وضوءاً أو توجهاً مما عرفت أن تركه من الساعات فظاهر أنه بغير طهر أو بغير
معاقر أدرك ساعته لمحت على غير طهارة فيقولون ثم أوجب الشبانة فالركن لا يخفى أن هذا الوجه
على ورود الأمر لا التوجه العلم بترتب الأمر عليه من الخارج أما لو فرض ورود الأمر في غير طهر
فلا بد من على الأمر بغير طهارة فكيف ذلك عن كون الوضوء في غير طهر مفقوداً بغير طهارة لا غير طهر
أن ما ذكره في تفسير الإنشائي ما هو بغير من الصلوة المستعدة التي من جملة ما عمل أهل البيت
الصالحين فكانوا يغسلون بغير طهارة ما كانوا يغسلون بغير طهارة ما كانوا يغسلون بغير طهارة
الذي كانوا يغسلون بغير طهارة ما كانوا يغسلون بغير طهارة ما كانوا يغسلون بغير طهارة
الاستحباب في استحبابه فقال أهل العلم وبذلك هذا شيئاً فظاهر أن كون الوضوء في غير طهر
الاستحباب في استحبابه فقال أهل العلم وبذلك هذا شيئاً فظاهر أن كون الوضوء في غير طهر
الاستحباب في استحبابه فقال أهل العلم وبذلك هذا شيئاً فظاهر أن كون الوضوء في غير طهر

انگوں

[illegible]

الخلاص يجب ان يدخل المساجد وترثه الغرام ان وجبا بالاعلام كما يظهر كلام السيد الشافعي
في ذلك لان عند قول المصنف في حيث الحظر ولا يصح فيها الصوم ما صوره من تأخير استلزامه
حكم في الصلوة بالحزم وفي الصوم بعدم صحة التمسك على خلاص هذه الغايات بالنسبة الى التأخير فان تأخير
الصلوة عنها وكذا تأخيرها عن الطواف ومن تأخير الفرك ودخول المساجد وترثه الغرام وغاية
تقوم الخلاص قطع الدم وان لم تقبل واستغفر في الصوم قبل غايته الاولى قبل
الناسية فهذا غير مبني على صحة كل من رضى الحظر وذلك ان الشهادة من مدعيه على التأخير
لها ايضا استحباب المنع وذلك ان يثبت الحظر فكمما بالاطلاق ولوايات ما اختر من ذلك فيقال
دعوى جزم ما جرى الاصل والحق في جواز ذلك لها باقطاع الدم لانها لا تميز بينه وعرفه
لغيره وان قلنا ان منقذ لا يشترط قصد بقاء اصله كما في مثل الموتى والكلاب والطيور والحاصل
كما في قولهم ولهذا ساء خلاصها قبل الفعل ورواها وصومها في قولهم ثم قال لو ما ذكر من
الان الشهادة في قولهم وانما في قوله ما يستدل استحباب المنع بالنسبة الى انقطاع الدم
استغنى بان اصله لا يشترط حتى على ان يكون له بالخاص الحكم عليها باحكام الحديث في التمسك
بالدم والاكراه في الادلة الدالة على ذلك الاحكام حاصلة فلا يعمى الاستصحاب فيما راجع لقول
ان الاستصحاب لا يجري له وهذا انما هو الموضع وقد اختلفا في سلب الجواز من حيث لا يدرك بان
الظاهر يكون ذلك هو الحق كما يشهد به الجمع بين الخاص والعموم في الحكم وادارة النفي انما هي على
قصور حيث الحق في الجواز وان لم يكن انما قد مر قال في اطلاق اسم الخاص في غير الجواز انما يشهد
بغيره فموجب على الخاص الفعل وجوبه وعلى الخاص عدمه قبل الفعل وهو ذلك وذكر
بالخاص هنا هذا ليعني اذا لم يدم الثالث انما في الجواز اما الاستحاضة فلا راجع في وجوبها
للمصلوة والصلوة وكذا من تأخير القرآن لموسر في حال الحديث مع عدم الاشكال في كونها جازيا
واما دخول المساجد وقوله الغرام فالظاهر من المصنف وغيره من غير كبار اشارة الى انها
بالفعل وهو الظاهر من كلمات الاصحاب فيها بانها في التمسك من تسليمه مسرور عما تميز به
على فعل ما وجب عليه من الصلوة او غيره من تأخيرها ان لم يفعل من عليها ما كان يجوز
الخاص من جواز تأخيرها وما حدث الاستحاضة الموجب لفسادها من الاصحاب انما كان في خصوص
شرح انهاء الامعاء على تحريم الغايات المحسوسة على المعدة لا كمرضاها عند اسيرها في
ايضا الحكم من عارة الغيبة والمعتروا المذكورة فظهر ان جواز لا يفي الاشكال في ذلك وانما
على لزوم من يجوز دخولها المساجد او لا يتوهم من دون توقف على فعل من يحكم القول
على طعام من يجوز ترثه الغرام حاصلة من دون عقله وادعاه على من جازها ما عدا ذلك
نقد انتم قدما بان في هذا كونه كالتفسير لا كونه كالتفسير هذا الظاهر والقول انما

1892

عليه

وَقَدْ

[illegible]

[illegible]

٢٧-٢٨

[illegible]

القبط

[illegible]

القول ٢

وقد تقدم من الاشياء ما هو صحيح ومعتبر على تقدير الشك وتسلم ضعف سائر ما في خبره بالاشهر
فقد عرفنا الحق الاصل من بوجود ما ثبت قال والذين ذهبوا الى ان كل شخص من المناوئين
ان ذلك ضد وجوب بطلان الكفارة وسعته الى ذلك العكس والنفاراة قبل المشهورات
تعمد القائل الجاهل من غير علم في ذلك شهره الى الاصحاب وجوب القضاء الكفارة انتهى الثاني
فقد علم قالان باشرع وكذا ما شرع في حق من لم يكمل الخط الابيض من الخط الابيض الفجر قريب
الاستدلال ان الكفارة حتى غاية تلحق لكل السابعة بعد عدم بيان القاية بالباشرة وما بها
لاحق بما اذا جازت الباشرة المعلوم الغير ان يصح الرجل جنيانا في ريسه فبقية البطل
على طلوع الفجر يقتضي تحريم الوقت والمباشرة فالجزء الاخر من الليل هو وقت ما اذا كان في
الليلة والحدود بينه وبين جديدها ذكر الحكم من تقدير الحق عليها الغاية والجزء الثاني من
المسقط والمطلوب عليه في جميع الاحكام وانما بما ذكره وقد مر ان هذا لا يرد مقتضى
من الرواية الثالث انما فيها صحيح حديث يفي عن الصادق قال كان رسول الله صلى الله عليه
الليل في شهر رمضان فممنب ثم يؤخر الفجر حتى يطلع الفجر ومنها صحيح العيصي في تمام
سنة الاحكام عن الرجل اجنب في شهر رمضان في الليل فاقترن حتى يطلع الفجر قال ثم
مور ولا قضاء عليه ومنها صحيح ابن الصبري عن ابي عبد الله في انقطاع وهو لا يرد
الثاني كما في شرح الارشاد الحقوق الاصلية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قول الله تعالى
من رمضان حتى يصبح قال لا شيء عليه وذلك ان جانيته كانت قد تمت حاله قال الحق في ذلك
بعد ذكرها وهذا التعليق اشار الى التقدير في البقاء على الجانيته في الليل بعد انقضاء الفجر
ومنها ما ذكره الصادق في انما بعد الامور التي لا تقصر الصائم فيها من قول الصادق في رمضان
المصائم من رجل اجنب في شهر رمضان في الليل فاقترن حتى يطلع الفجر قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انما في الليل ثم يؤخر الفجر حتى يطلع الفجر ولا قولنا
الاقتضاء يقتضي بوجاهته ومنها رواية عبد بن عبد الله في انما في الليل فاقترن حتى يطلع الفجر
الصائمه جانيته في شهر رمضان فممنب ثم يؤخر الفجر حتى يطلع الفجر ومنها ما ذكره الصادق في
فان امره قال انما في شهر رمضان فممنب ثم يؤخر الفجر حتى يطلع الفجر ومنها ما ذكره الصادق في
الرواية الثانية المشهورة بغيره والاجابها المتقدمة موافقة لذلك لما علمنا ان العلامة قد قطع
عدم اقتضائه في الذكر عن الجهر مستدلين بالاية ورواية عايشة ورواية اشهر التقدير
التقدم لرواية الاخرى المداخلة في ذلك والرواية التي استدل بها القول الاول
واما الثاني انما في رمضان فممنب ثم يؤخر الفجر حتى يطلع الفجر ومنها ما ذكره الصادق في
بالفجر فقد استظهر بعضهم من عبارة المصنف في الذكر حديث قال فيها وانما في شهر رمضان

مكتبة

الوقت على قول أحدهما الجواز مطلقا وهو الحق على غيره الصلوة والمنتهى والتميز والبيان والجمع العامة
والغايات ولكافة وسقط من الصلاة الطبا في زرعها على بعض بعضها فنزل شكوك القول الثاني
فإنها المستطوع وهذا القول يابى الأكثر في كلام جماعة ووصف البعض في كلام جماعة أخرى
ادعى عليه الإجماع أن السد منهم السد المرفى في الأضواء والتأثيرات وثالثها أنه متصل بين
رجاء نزول الآية ولا يجوز التمسك بها لعدم رجاء نزول الرضوخ وهو مدعى عليه فيجب
مخالفة في العبرة بهذا نزول الآية في ذلك والقواعد وفقر المحققين في تهميد في العبرة وأكثرها
كما في جامع لمعاديه حجة القول الأول من الأوقات التي لم يشر إليها النص في روعه خلاف
أصحاب الماشرك في الشرط الثالث قوله وقد أقيم إلى الصلوة فأصلها الزمان كان له في الصلاة
فتم وأصلها طبا في زمانها وجب التمسك على المكلف بعد إرادة إقامته إلى الصلوة إرادته على إقامته
فتم في الصلوة وقت واحد من غير التمسك في الانصاف قالوا ليس لها الغرض فيقولون طبا
قوله من شأنه أن يعمدها ما فيتميز أوله في قوله قد أقيم إلى الصلوة لأن الآية لو كان لها طبا
فإنها لا تنحصر ما ذكرنا من الأدلة تكفي واطلا على ما في ما ذكرنا من الأدلة لا من أجل شأنه قال
بابها الذين أمروا إقامته إلى الصلوة وأرادوا خلافا في إقامته إلى الصلوة ثم اتبع ذلك بحكم لها
لما الذي يجب عليه التمسك به في خلقه لعله لا يخلو من كان في ذلك الوقت لأن إقامته إلى الصلوة
والوقت وهي مخالفة فيه ونقول ليس لذلك وليس من أن يفصلوا بين حكم التمسك وقوله
أن الآية الصلوة شرط في الجملة الأولى التي أمر بها بالعبادة بأمرها مع وجوده وليس شرطها
في الآية الثانية التي أضافها في حكم من جملة ذلك لأن الشرط الأول لو لم يكن شوا في الجملة
معنا كان يجب على من يرضى أمضا أحد التمسك في إقامته إلى الصلوة وهذا لا يقول به سلفنا
بأنه لو لم يشر إليه الآية في وقت بعد العلم بالحكم فإنه لا يلزم منه عدم وجودها في وقت وجوب
المشروط وهو إيجاب التمسك وإيجاب ليس إرادة الآية المتصلة بفعل الصلوة لشبهة العبادة في
أول وقت من إرادة الصلوة المشارة في الآية وثالثها أنه لا مانع من فقد تحقق الشرط في قول
محمد كماله في تقديره لا يكون قوله وإن كنتم مرضى عطف على قوله إذا قمتم على التقدير الآخر
الأن لا يوافقكم فيكم وجوب التمسك من أمروا بالعبادة قال السيد وهذا لا يقول أحدنا في قوله
تقربا إليها الذين أمروا بالعبادة الصلوة وأنتم تكسرون حتى يخلوا ما يقولون ولا حجة الإجماع
سبيل حتى يغفلوا وإن كنتم مرضى وعلى من وجب إجماعكم من إقامته ولا منتهى فلم يحدوا
ما فهموه وصعدا حينئذ أسروا وجوبكم ولا بد من أن تكون عطف على الاستدلال على
الغرضه وقد روي الاستدلال ما سبق حتى في الآية السابقة وإرادته إطلاق الآية في قوله ولا يحدوا
ما يقول السيد من أن قولهم مخالف إقام الصلوة لذلك التمسك على النبل وقرآن قوله ذلك

المراد من صاحب
المراد من صاحب

[illegible]

18

[illegible]

ان ذلك من اوصاف الماء المثل من السماء كما حكي الا ان بعض اهل النظر في بعض اقسامه
القول الفصل والجميع ما قبل من ان جميع مياه الارض قد رتب في السماء فالقيل للدارقوت في
الآيات القرآنية ان الماء كل من السماء وبذلك صرح اصدوق في قوله الفضة وما ذكره الخليل في ان
سواد المياه ليست الا الابخرة المحترقة وان جعل لها الغرابة والزيادة بكثر مياه الاطوار والثلوج
وقيل انها من كلام عاصم ان تحصل في الارض من ماء الفضة صرح الخليل وما ورد من ان ماء انازل من
السموات على ما ذكرناه في مساجدنا من السماء ما اعقد ما سكاها في الارض والاعلى ما
منها من ماء من درويش الفضة الخليل على ما روي في تفسيره الا ان بعض السادة قالوا ان الماء
ما انازل من رتبة المراتب السبعة في السماء ما في كل رتبة من الارض ثم يخرج من رتبها على ما
وقوله من حول الذي انزل عليكم من السماء ماء ليمزج بكم شرابا ومن ثم شربوا من رتبته وبنت لكم من رتبته
الآيات ما قلنا ان اصل ماء الارض من كل رتبة السماء وما ذكرناه من ان طاهر الاية كونها من رتبته
الماء ينزل من رتبة اخرى وهو ان ماء في الاية كمن في رتبته الاغات وهي انقياد العمى كما هو
برق في الأصول وحسن الدعاء الى العاصم في مادة ماء العمى بعد كونها وصفه من رتبته في بعض
وهو ان ماء كان انكف في الاشياء لا انقياد العمى من علم قيام القرينة عليه لان في رتبته قيام
في الاية لما يكون وما يدعيه من الاية الا من فاضله ما فيها العموم وذلك لانها اوردت في قوله
وقد صرح جماعة من الاصوليين بان تكون في سابق الاشياء اوردت في مقام الاستدلال بالعموم ونحو
عليه قوله منها فاهة وتخلع فان كانت غير باهية انما انقياد العموم فيها ان كان الاستدلال
سواء كان الاستدلال به بدوية ايضا فانما يقع من الاستدلال بالعموم في الارض لو قيل ان العموم
الذي انزل عليكم على الماء لتشرية حصول الاشياء بالعموم من الماء وهو مذنب في قوله
ان يكون كل صنف من اساقه وكل فرد من افراد هذا رتبة واحدة في حصول الاشياء مما تدفع
به الطبيعة فتدفع في رتبته ايضا على هذا النحو ان كان صنف من اساقه الماء طاهرا في الاشياء
هذه الاية من افراد العموم في هذه الاية لو لم يكن جميع المياه على اهل يدور هو اصل جميعها
شيء يضيئ التنبية على تبيين امره لان الاية وهو انما انقياد العموم في رتبته في قوله
لم يكن الشك في الاستدلال في قوله تعالى في رتبته على ما هو المطلوب وهذا المقام وان لم يكن
الحقيقة في رتبته كما هو ظاهر كان وجب الاستدلال بالاية وهو انقياد العموم في رتبته
لكون من افراده خصوصا مع كون رتبته المقام هو هو في قوله تعالى في رتبته في قوله
نحو ما من كون حادثة فيه مجبور وكونه مجبور في رتبته من ماء من قسطنطين في رتبته
انما انقياد في رتبته وانما انقياد في رتبته من ماء هو هو في قوله تعالى في رتبته في قوله
الطاهر فانما انقياد من اهل الفضة في رتبته وهذا وجوب الاول البيان والاعتماد في رتبته

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
مِنْ غَدِ الْعَرْشِ إِلَّا الْأَخِيصُ قَابِلُ
الْمَذْكُورِ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْعِلَاقَةِ بِغَيْرِ

تعذر الحقيقة التي هي من القواعد التي ليس محل إعمالها الاغصیل المراد ليس من وعظمت اهل
الذی لم يثبتهم الا بالاضاع وتعدا ما استعمل فيه اللفظ على وجه كل واحد وان المراد بالكل هو
معنى مجموع عين ذلك من شأنهم صفة الى ان العبارات التي تعللهم غير ان ذلك لا يرد
لضمهم ان الطهور كان طاهرا في نفسه طهر الشئ وقول بعض آحاد ان لغوا ليس من المتقبل في شئ
طاهر كذا في قوله الایان الطريق الذي نشأ من الاستعمال فيكون من اوقات الغلبة الاستدلال بالاضافة
عليه **ان** اللفظ لا بد من ان يعمل على ما كان في المعنى المتصور في صدر الاسلام عند صدره على الوجه
وقد من المعلوم ان قيام ضرورة الاسلام على كون طاهرا مطهرا في اربع زوايا فلو ان المراد من قوله
ان طاهرا عند ما كان لا يخفى على من تدبروا معنى النظر في البر الا ان من معلوم المطهرة حتى يعمل
عليها وان قد عرفت ذلك فاعلم ان الاستدلال بهذه الآية توقف على تقديرين احدهما ان طهرا
يعنى المطهرة والاخرى ان يكون الوصف للجنس لا للنفد اما الاولى فلا اشكال فيها لما عرفت من ان
واما الثانية فبقائها اشكال لان الظاهر من الوصف هو التقيد كما في قوله طهرا وقاهر به ثم ان الطهور
لما عرفت من نظير الطهور في ما يمتثل لقولنا وبطهر الايد من الاوساخ ومن الشك ان هذا
الوصف ليس من خواص جنس الماء فان على غيره من حقاها ما هو كذا وهو ان طهرا البر البر الكريمة
ما ليس كذلك فمثل الماء النازل في كل حال في البر الذي اراد بها الاستدلال من جهة ان يكون
لكون الوصف لجنس الماء في جميع طهرا وغير طهرا فلا بد ان لا يعملى المطلوب بالبدن اثبات
بدليل من خارج وكذا في هذا الفاسد حيث قال في ذكره بعد ذكر الآية المذكورة ما سطره
الطهور هو المطهرة لقوله في قوله عليكم من السماء بطهرا ثم في قوله استعمال في كون الطهور
بالقتل في الآية الاخرى بقوله طهرا ثم استعماله في كون الطهور عبارة عن المطهرة بالقتل
ثم قد يكون جنس الماء طهرا كما تقدم ويمكن ان يكون الاستدلال بالآية الثانية وكذا التفسير في قوله
بالطهور في الآية الاولى هو المطهرة نظر الى استعماله في النظر الى المعنى المذكور في قوله
الطاهر من مسك كلابه ويمكن ان يتبدل على كون الوصف الطهور في الآية راجعا الى الجنس قوله
الماء طهرا لا يختص بشئ الاخر لانه لو كان له غيره راد في قوله من السماء طهرا ثم في قوله
في قوله السرازم قال ونقل ان متفق على رايه وما روي في الدعاء من امر المؤمنين عند الاستخارة
الذين هم قوله ثم قال الذي جعل الماء طهرا ولم يجعله نجسا وقد سئل ان تعقب قوله طهرا بقوله
الحدث لا يختص بشئ ويقول في الدعاء ولم يجعله نجسا يد على ان المراد بالطهور هو معنى الماهر
ان الطاهر من قوله في قوله ان المراد به هو الاستدلال من عدم كون طهرا نظرا الى ان الماء الذي
يراد النظير له لا بد ان يلاقى الحل المتخفف فلو تخفف من طهرا بمسك كلابه لا بد ان يلاقى
ومن هنا انتم بعض القائلين بخاتمة الماء النازل ان الماء ما دام في الحل الذي لا يخرج منه

طاهر ويتبين عند الانعقاد وبمثل هذا يمكن ان يقال ان الماء ان يكون قو له ولم يعمل به بحسب الارزاق
عن عدم اعادة الطهر لان الماء انما كان نجسا لم يكن له صلاحية الطهر لكن الانعقاد في هذا هو الاحتمال
وليس له مبدى فاما ان يكون من الخلق والذواء في غير الانعقاد لم يكن شئ فيها يدل على كونه مخلوقا
الاثر وصفه الجسد الاول ان يمتك ذلك بالبخار الاثر التي بها قو له ان يتصل بالرب طورا او
المائة لا كرامة في بيان اختصاص الماء بالخلق بعد كون كل ما عدا امور معدودة موشيا بالطهارة وهذا
الوسيلة يخرج من الحديث والذواء السابق بل الشافعي قد عجز عن حجة اقرانه بالحجة عند انكاره
على الاستدلال به من الكتاب على كون الماء طاهرا بعد طهارة الانعقاد التي استدل بها عليه في حجة معتبرة
وقد تضمنت استعمال الطهر في هذا المعنى منها قول الصادق كان من سواي شيئا اذا صابم فطهر
بوله وضواحه وبما يقار به من قوسه اسر عليه عما يوجب الماء والارض جعل لكم الماء طهرا فانظر وا
كيف تكونون وقوله طهور الماء احكمه اذا وقع في الكليل يعلو سعوا وما ارسلنا في القيعين
الصادق من قوله الماء يطهر ولا يطهر وقوله في الوسائل في طهارة طر اسأله ما معنى السراوان
في الحديث ما علمنا ان طهره قال الماء يطهر ولا يطهر وفي النسخ ان طهره عن الماء عن
مثال الحديث الحق المولود عن حق الجسد في شرحه بقية هذه الرواية عن طهارة الماء ان طهر
من روعه بالطين يورثه وقال في الامم قال ان السبي قال ان الماء يطهر كل شئ حتى الماء ولا يطهر شيء
هذا ما اعتاده كثير من كلامه وعلى هذا يصير نقول لفظ الحديث المذكور ان الماء يطهر كل شئ
ولا يطهر شيء فثبت اصل طهارة الماء في الجملة ما هو من قبل المعاد ما لا يورثه طهارة
العلم بالهذه الفكرة والمتم في المقام انزل احداهما ان الادلة المذكورة على اصلها في النظر
الجميع تتجس في طهره مما في الحكم يكون ما شك في قوله الطهر شيئا بل لا بد وانها انما
تفيد عموم النظر الى الكيفية مثلا وقوله الماء عليها او روعه طهارة وغير ذلك وبما يطهره
هذا البحث طهره الجاهل انصافا لاشابة الجاهل انصافا للمعنى في الحكم انصافا للماء من
المادة التي انما هي من حكم جواهر الحكم الجاهل ان يفتق الما طهارة التي بالامر الاول من حيث كون
المطهر ما والامر الثاني من حيث حصول الطهارة فبما انصافا او الامراج وانظمة وقد انكر
الامر من الجاهل ما قد يفتق في شئ ينبغي التنبية عليه وهو ان ما دل على طهارة الماء من الكتاب
وعنه من يقتضيه في الطهر لانه انما هو في شئ او لا في شئ فذلك ما شك في فائدة الطهارة به
منه وان نقول ان السبي على اصل الجاهل لا يصدق في النظر الثاني وما دل على كونه مخلوقا طاهرا
مطهر لا يستلزم شمول الحكم له في نفسه فذلك لا يفتق اكثر من الاشياء وان كان الاول لا يفتق
وجوهه في اوله وهو من كلام الفلاس في نظره لخاص من حكمه طهارة بعد انصافه بالبحث
وان يفتق على اضافته ثم يورثه ما استلزمنا عموم في شمول الطهر لكن لا يفتق ذلك في بيان طهر

ذلك اننا نؤمن ان الماء لا يذوب في النار غير ذلك القائل ان من بعض افراد الجارية من قبل
 السائل انهم كانوا باضربوا خالها بالخرق لاسحق لاجل ما يحرقونهم كومان ذلك القائل
 مدعي الكون جميع افراد الجارية من قبل السابع الغير السائل كان الامراء عليها السارة ذروا
 المذكورين متجها في وجهه لوجوده انما انما لا زبد فضا العرف والفتنة واعتبار العقيد لا
 في استعمال اللفظ فيما عدا عن قيدا السيلان من بلبل لا يعلو سواء كان على وجه الحقيقة والمجاز
 وان كان لا يلقى بعد ثم لم يرد على ما ذكره جمال المحققين من من توجيه القول المذكور انه لا يتم على
 جميع احتمالات التي ذكرها من كون حقيقة شرع غيرا وعرضا وقلبا وذلك لان لا يحصل من الوجه
 المذكور الا الحاق السابع الغير السائل بالجارية حكما فلا ياتي في منزلة راجحة في موضوعها انما
 عبارة عن مطلق السائل ولهم غريب ومادة وهو الحكم عن بعض متأخر المتأخرين استنادا الى
 عرف الجارية على المياه الجارية عن ذوال الشئ خصوصا اذا لم يقصود في تمام السعة وروية بعض
 المحققين من ان الاحلاق لا تجزئ لثابت تلك المياه بماء السطوح الساجرة ولهذا لا يفرق
 عرفا وكل ما قلنا من الجريان ولو كان قليلا القطع بحقيقة سائل الجارية عن المياه المنصبة
 الكثرة وغيره من الاشياء وتخيلا جعل في الاخبار ما الهام انما كانت زيادة من زلة الجارية
 مع انه حار من المادة خفيفة ومنه يظهر ان توصيف ماء الهام في بعض اخباره بالجارية فيقتل
 المعنى القوي ثم قارره وقد اخرج بعض من اتفقوا هذا القول حاشا استدلاله وانما الميزان
 الجارية من احد ما يولد الاخر ماء المطر نظر المثلث لماء المطر بعد انقطاعه انتهى وقد تجرأ
 واضح لان الكلام في ان الماء الجارية يقول طلق جريان الغرضية يستعمل في ان معنى لا
 لا يجوز توصيف شيء من الماء انما سأل وصف الجارية معلوم ان الميزان بما عجز عن الحقيقة
 العائنة التي ليست بالحكمة تحقق المنع والمادة فيها ان يكون ذكر الموصوف الذي هو الميزان
 دليلا على ان الماء الجارية ما ليس له مادة معاذة في مسألة الميزانين روايتين لم يتحقق
 منها لفظ الجارية ولا ما اشارت في المادة بل المذكور منها الميزانين سالا ومن لم يعلم ان السيلان
 وصف مطلق يستعمل بالمادة وعلى غيره فقد غفل عما ذكرناه ان الماء الجارية ما هو
 اشعل على وصف المنع والسيلان لا يتفرع على ذلك شي من هو البحث عن ان من المياه ما يخرج الارض
 ولكن لا يسيل وقدنا هذا في بعض المقدمات ذلك ما هو كذا في المسند ويحتمل كون ما بين حاشية
 المتأخرين من هذا عشرة اربع اقرنا ما عجز قد ما يقص عن فائدة الانسان في شيء لا يتحقق
 ما ذكره عن جمل سالا وكما اخذ من انهم اتفقوا على ان الميزان يجري في حكمه لا يخرج من موضوع الجارية
 حكما لا يخرج من موضوع البرق فكلما لا يجري البحث فيه لوفيق الله في كون من الجارية كانه على
 المحققين قد وثقنا ذلك فكون هو الوقت في موضوع الجارية من حتم كانه يجري السيلان واعتدل

السبب لزيادة على ذلك وقد يكون هو الشك في تحقق معنى السبع الواقع في تفسير الجارية فقد اشترط بعضهم
مخرجين وهو ما يشترط منه الماء وبعضهم بالخروج من موضع وهو ما يدق منه الماء كما قلنا ثم وقد يكون كسيرة
وقد يكون ضئيلة مثل كل واحد من العروق التي يخرج منها الماء بالدفق بعدد ما يخرج من ليلة الاربعين
او ما دون ذلك والى مثل هذا يشبه ما في الصحاح من قوله وحضر حتى صبغت ابي لبتن السوا التي تعين
العروق التي يدق منها الماء وعلى هذا لا يدخل الرشح تحت عنوان السبع لان الرشح في الحقيقة كثر العروق
للاستواء والخلل اعيان ذكوان الرشح اسم للعروق والرشح والرواح اسم جبال تدفق فيها الصنف في صواها
ماء قليل وان كثر مخرجها مثلها وان لم يكن كثر العروق ويجوز خلال الجارية حتى راسها التفرع وتظهر بعض
العلماء ان سرجل المغز من غير السبع مما ياتي الرشح وربما جاء عليه في الصحاح من قوله الماء ينبع
ينبع شيوا خارج حتى حيث اطلق الخروج وهو شامل للرشح والدفق وذكر في الصحاح ابعاد الخراج
البحر والوضع الذي يسيل منه عرق الخمر وهو يسيل مع التخمير من تلك السداد او قد عرفت ذلك على ما
في الغرض المسوق له الاكلام فتقول انه لا يجب الاستئناس في عموم قولهم في السداد طهور لا يشترط
الاعتبار بطهر ولو تراءى ويرى وجب الاستئناس في سقوط قوله اذا صبغ الماء فتدبركم في تحفة شئ وبغيره
في كل مصداق بحسب التقدير في خروج صغير فان كان كثير كان ركعه وان كان قليلا كان ركعه
هو الثالث لان الحديث لا يعلم وقد تخصص بالشاة وطونا ومطحا فان مقتضى الاول ان كل
ماء غير شربة بالقبض طاهر ولو فرض ملافاة الحائض اياه والحديث الثاني ناظر الى مجرد ملافاة
النجاسة وقد فضل فيها بان كان الماء بقدر كرم لم تحسبه ملافاة الحائض وان لم يكن بقدر كرم لم تحسبه
ملافاة ما معلوم انه يجب بقاء العلل على الخاص ولا على العموم ان الغدرة اشبه من حيث التخصيص
بشيء القليل والكثير اما هو ليس لرمادة او ما كبر في ذلك فلا يجوز في ذلك الفصل ولو زيد من
الخروج الى الاصل المستقام الحديث وهو عدم تحسره الا لا تغير لا تقول ان الاعتناء بالقدس
المسوق لهما صحيح في الاضحية المبركة واما الاضحية المشتملة على العموم او الاضحية فلا بد من الخروج
الى اطلاقها او دعواها ولا اشكال في اطلاق الحديث الفصل بين التقليل والكثرة ويكون اطلاقها كما
على الحديث الاول فخصه بالتميز من خارج اطلاقه حيث الفصل بخصوص الماء الجاري بحكم الاجماع فيقول
في عموم الحديث الاول لا يضر في انحصار ما يوق تحسره ونسب لان عمومها مما هو محبب الاول له كما حاصل
الرشح كونه يوق مسائتي وهو ان قال الرضا ان تحسره تحزير اسميل بن بزيع ما لا يضر بالاضحية
شيء الا ان تبصر به مجرد وطهر فليس حتى يذهب اليه ويطلب بطهر لانه لمادة ومقتضى التقليل
لعنوان ما لمادة مثل الماء الذي يخرج من الارض ولا يفسد ولا ينقص كمال التحريم بحسب الحكم عليه
بعدم الاضحية لمجرد الملافاة فكذلك ذلك من انحصار الكثرة وعدمها بما لمادة لانه ان كان
كلما يراه هو فيها وكان الماء المحاصل من الرشح ماربيا على سطحه وشبهه من الارض كما شاهدها

على تقدير الحق ما يتصور من غير اعتبار التقدير كما هو ظاهر الاكثر الاصل وفهم الحق من
الطلاقات لكن لو انما في الاوصاف او احدها وجودا لم يكن الحكم يحقق التقدير وان استمر الحق في الحكم
بعبارة حكم الخاصية لمحقق التقدير والاطلاق في البيان سواء كان ما بالما هو حقيقة
ذاتية كالماء الزاجية والكمية او غير ذواتية كالماء الخفيف بل هو مجرد في ذاته وهو كغيره في ذاته
في شئ من اوصافه ايضا وادركت ذلك من قولهم ان مستند القول الاول انما هو تحقق التقدير
الواقع الا انه من غير الحق من جهة وجوبه في هذا القسم من قبل التقدير وهو انما هو
من قبل التقدير الحقيقي بل هو يجعل بعضهم من قبل الحق وجعل التقدير عبارة عن الفصل الثاني
عرفت من بعض الطائفة انما هي الحاشية الواضحة للماء في غير بعضه انما هي الحاشية
في حق التقدير واما الحق في الشئ من غير ما علم من بيان مستند حاشية واما ذلك فمجرد
بعض المحققين في وجهه بل كغيره في المسئلة لان مجرد اعتبار واستدلال الحاشية على اوصاف
الماء الاصلية بل على الابل على اعتباره دون غيره فلا بد من بيان معنى الترخيص فيقال
انما هو محتمل ان وصف الماء الواقع في وصف الحاشية ان كان ذاتيا لم يجعل حاشية في الماء بعد
حصوله في الماء بل انما هو في الماء كغيره في غيره حاشية في غيره حاشية في غيره حاشية
وهذا انما هو وصف الماء في حاشية من الحاشية وحقائق المقام ان لفظ التقدير كان
في التقدير والحق في غيره من لفظ التقدير انما هو ان تحقق التقدير في المقام من غير ذلك
لان الحاشية الواقعة في وصف الماء في وصف الماء في وصف الماء في وصف الماء في وصف الماء
او يكون الشئ من وصف الماء في الاصل لا يجعل كونه الحاشية من غير حاشية الماء بل
الوصف لان لو كان كل جزء من الاجزاء المتفرقة لا فاعلم بذلك لفظه ولا يصدق لفظه في الجزء الاخر بل
لحق الوصف والاصل في الحاصل وهو غير متقول ولا يقع بين ما كان وصف الماء ذاتيا او
عرضيا لشيء التاثير في الفصل ثم لو فرض سبق الحاشية على عرض وصف الماء في الفصل الثاني
تغير حقيقة وفهم من ظهور الحق من حاشية الوصف لعارف كونه هذا ليس من قبل الحق لان
اكمل مقنن على حاشية كونه حاشية الترخيص من حاشية ما علم ان ما ذكره بهذا الصواب في ان
الحاشية الواقعة في الماء في حاشية الشئ في حاشية الماء في حاشية الماء في حاشية الماء في حاشية الماء
الوصف ليس بغيره وعلى الشان لا يقال في ان الحاشية في حاشية الماء حقيقة لان مثل ذلك
خارج عن محل البحث لاننا في البحث على الحاشية تحقق الواقع وهو وجودي لفظ الترخيص في حاشية
المشكلة عدم اعتبار التقدير لانما هو من لفظه في الاوصاف الشئ المذكور في الحكم بالتحقيق
اذا انفق حاشية كونه حاشية حاشية حاشية او اربعة او اثنان او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
او غير ذلك من غير محصل حكم المسئلة هو لا يفتقر الى العمل في حاشية من قوله خلق الله ما لم يزل

على تقدير الحق ما يتصور من غير اعتبار التقدير كما هو ظاهر الاكثر الاصل وفهم الحق من
الطلاقات لكن لو انما في الاوصاف او احدها وجودا لم يكن الحكم يحقق التقدير وان استمر الحق في الحكم
بعبارة حكم الخاصية لمحقق التقدير والاطلاق في البيان سواء كان ما بالما هو حقيقة
ذاتية كالماء الزاجية والكمية او غير ذواتية كالماء الخفيف بل هو مجرد في ذاته وهو كغيره في ذاته
في شئ من اوصافه ايضا وادركت ذلك من قولهم ان مستند القول الاول انما هو تحقق التقدير
الواقع الا انه من غير الحق من جهة وجوبه في هذا القسم من قبل التقدير وهو انما هو
من قبل التقدير الحقيقي بل هو يجعل بعضهم من قبل الحق وجعل التقدير عبارة عن الفصل الثاني
عرفت من بعض الطائفة انما هي الحاشية الواضحة للماء في غير بعضه انما هي الحاشية
في حق التقدير واما الحق في الشئ من غير ما علم من بيان مستند حاشية واما ذلك فمجرد
بعض المحققين في وجهه بل كغيره في المسئلة لان مجرد اعتبار واستدلال الحاشية على اوصاف
الماء الاصلية بل على الابل على اعتباره دون غيره فلا بد من بيان معنى الترخيص فيقال
انما هو محتمل ان وصف الماء الواقع في وصف الحاشية ان كان ذاتيا لم يجعل حاشية في الماء بعد
حصوله في الماء بل انما هو في الماء كغيره في غيره حاشية في غيره حاشية في غيره حاشية
وهذا انما هو وصف الماء في حاشية من الحاشية وحقائق المقام ان لفظ التقدير كان
في التقدير والحق في غيره من لفظ التقدير انما هو ان تحقق التقدير في المقام من غير ذلك
لان الحاشية الواقعة في وصف الماء في وصف الماء في وصف الماء في وصف الماء في وصف الماء
او يكون الشئ من وصف الماء في الاصل لا يجعل كونه الحاشية من غير حاشية الماء بل
الوصف لان لو كان كل جزء من الاجزاء المتفرقة لا فاعلم بذلك لفظه ولا يصدق لفظه في الجزء الاخر بل
لحق الوصف والاصل في الحاصل وهو غير متقول ولا يقع بين ما كان وصف الماء ذاتيا او
عرضيا لشيء التاثير في الفصل ثم لو فرض سبق الحاشية على عرض وصف الماء في الفصل الثاني
تغير حقيقة وفهم من ظهور الحق من حاشية الوصف لعارف كونه هذا ليس من قبل الحق لان
اكمل مقنن على حاشية كونه حاشية الترخيص من حاشية ما علم ان ما ذكره بهذا الصواب في ان
الحاشية الواقعة في الماء في حاشية الشئ في حاشية الماء في حاشية الماء في حاشية الماء في حاشية الماء
الوصف ليس بغيره وعلى الشان لا يقال في ان الحاشية في حاشية الماء حقيقة لان مثل ذلك
خارج عن محل البحث لاننا في البحث على الحاشية تحقق الواقع وهو وجودي لفظ الترخيص في حاشية
المشكلة عدم اعتبار التقدير لانما هو من لفظه في الاوصاف الشئ المذكور في الحكم بالتحقيق
اذا انفق حاشية كونه حاشية حاشية حاشية او اربعة او اثنان او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
او غير ذلك من غير محصل حكم المسئلة هو لا يفتقر الى العمل في حاشية من قوله خلق الله ما لم يزل

لا يتغير في الاما غير لونه وطعمه وريحه وغيره مما اذا قد مؤقته وفي كنف الشام في شريح قول العلامة في
 القواعد المطلق الصفا ما انظره واما عدم اعتبار سائر الاوصاف فكان لا خلاف فيه وبذلك لا حصل
 الاختيار حكما يجوز الاستحسان لم يلبس الجاسر واحد ما ذكر في الاوصاف انتهى وفيها لو لم يلبس
 عندنا على الظاهر انتهى بل عليه لا جرم في وقت صفة الى معجز ما ذكر في غير الجاهل الذي اذا وقت فيه جاز
 لا يجبر من الماء لاننا نقدر احدا وقتا الى ان قاله ليلنا اجماع القرعة وانما يصادف على الشيء انتهى
 قال الماء على طاهر لا يتغير شي الا ما غير لونه وطعمه وريحه وذلك على حصة الاما غير الجاهل انتهى
 وفعل الصريح بعدم اعتبار غير الصفا الثلاثة المذكورة عن العلامة وبذلك يتبين في حيز من حكمهم وصاحب
 لزم وصاحب الخبر من الحق الجاهل في شرح المعانيج ولهذا الطائفة في المصاحب وغيرهم
 قبله والباقي من القدماء فان لم يجرى ما بعد الاعتناء لكن يظهر من طراحي كل منهم وحصرهم انتهى
 المتخير في الخبر محله الاوصاف الثلاثة المذكورة عدم اعتبار غيرها وقال في الاوصاف المتغير في الماء بغير
 لم يجرى الاوصاف الثلاثة على اعتبار الجاهل في ثمة لا وهو موافقة في المعنى انتهى وبذلك يتبين
 فيما ذكرناه وحده تمام الفطر كان في عبارة كنف الشام والسر في التقيد بغير الصفا في عدة
 الرضا في الامر السابق انما اشارنا سابقا الى ان التجسس بالتبني مخصوص بالاعيان الخفية واما لو لم
 الماء ما المتغير فيما كان صفة واحدة ان يتغير شي من صفات المتغير كما لو تغير لونه او طعمه او ريحه
 او طعمه لعل او ريحه ماء الورد والآخر في غير ما يصغر الجاهل المتغير من الجاهل الملافة
 كما لو تغيرت في حيز من حيزها في غير النقص في ماء مطلق جاز في غير ما انشأ في الجاهل في غير العلامة
 اما الصورة الاولى في غير المقال فيها انصرح جاز في سائر الجاهل في غير ابد المتغير في ان يتغير شي
 وليس في كلام من تقدم عليهم من غير ذلك ولكن يستفاد من الادعاء مما خلافا لما استفاد
 جاز من كلام يستفاد منهم في غير ذلك وفيما جاز في الماء المضاف اذا وقت تجسس في غير الجاهل
 على حال حاله كان غلبا او كثيرا وسواء كانت الجاهل قليلة او كثيرة فنحن احدا وصفا اول من يجرى
 الى طاهر على حاله لا ان يلاحظ جاز في اكثر من الجاهل طاهر في غير شي من صفات المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 اجبا استمر الحال ان لم يلبس على اسم الماء وفيه جاز او صفا اما لو لم يلبس على غير ذلك ولا يجوز اجبا
 استمر الحال في غير شي من صفات المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 احد او صفة واحدة في غير صفات المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 مفروض من كلامه في الماء المطلق على خلافه في القول الاول في غير الاسم وحينئذ لا يخفى
 الاشارة الى طاهر الماء وعدم ثمة الا في غير صفات المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 خصوصية كما يستفاد من اوله والرد والدم وهو من قبل الاشارة الى طاهر الماء المطلق في الاسم غير
 منها في المشاوير من غير ان يتغير بذلك الجاهل المستفاد في خصوص الباب ولا يقل من ان يكون مطلقا في غير

على الحقيقة جاز من الادلة ثم قل وبوجه ان اعتبارها الزلزلة الخامسة وعلى هذا حال الماء وليس
 هناك ثمة الجاهل الا لو فرضنا ملافة الجاهل التي تختص بها وليس في الماء المتخصص بمادة او كثر
 والماء لا يلبس بها من غير صفات المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 مصفا فضلا عن مجرد غلبته في ذلك الحال في الماء المطلق في الاسم غير
 ذلك كله وانما ذكره اولاً من تعيين النصوص اعياناً خصوصاً لان ذلك لا يدل على ان المتغير في الماء
 ينافي في غير صفات المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 من ذلك الاعيان المتعددة فعليه من طاهر واما ما ذكره من حمل المطلق على المتغير في غير صفات المتغير في الماء
 ان لا يحمل المطلق على المتغير في الاسماء الوضعية فلو قيل ان اصل الماء ليس هو الماء المتخصص بمادة او كثر
 المراد بمطلق اليبس انما هو اليبس في الماء وما هو غير من ذلك القبيل مصفا الى ان قوله لا يتغير في غير صفات
 لا مطلق وهو يقتضي التجسس والتجسس في غير من مود حمل المطلق على المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 مجرد استنادا في وجه اسناد الماء المطلق في الماء المطلق في الاسم غير
 شئ من غير اعتبار لونه الماء ثم ورد ماء البق طاهر وعكسه وهو غير اليبس في الماء ثم ورد في الماء
 على ان الحكم جاز في الادلة في الماء المطلق في الاسم غير
 الحكم هو ان يقال ان قوله لا يتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 فلا يشمل المتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 له والاول من ذلك في ثمة له يكون من قبل الجاهل الذي لم يجرى في غير صفات المتغير في الماء
 يلزم الرجوع فيما عداه الى اصل الدعوة المتغيرة طاهرة مثلت في الجاهل وتحت بعضهم في غير صفات
 بوجه جاز في الماء المطلق في الاسم غير
 تعيد بكونه خصوصاً جاز في الماء المطلق في الاسم غير
 الملاقاة في الماء المطلق في الاسم غير
 لا يعرف بينهما في مقام التعبير كما ان القول في غير الماء يحكم بجاهل كذا في الماء المطلق في الاسم غير
 كما على ان يتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 الحكم ان يتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 وبما يتغير بوجه جاز في الماء المطلق في الاسم غير
 الشبهة ان يتغير في الماء المطلق في الاسم غير
 انتهى ولكن لا يخفى ان مع كونه خلاف طاهر في الماء المطلق في الاسم غير
 لما عرفت من ان ما كان كونه عدم صريح القدماء بل كذا واما الصورة الثانية في غير صفات المتغير في الماء
 ان يتغير في الماء المطلق في الاسم غير

انهم انهم والابن الجاهل في الماء
 كانه لا يتغير في الماء

يوجب العدم في الغاية والحد لا على ما نقل عن غيرنا من كون الحلة الطاهرة انما
 تاتي في العاجل فتقوم من اطلاق الاصطلاح عدم نجاسة الماء بتغيره بالمختص انما يختص بالماء بغيره
 المختص ايضا بناء على ان التغير لا يفسد الماء بغيره ايضا لا بالنجاسة وليس كذلك فان النجاسة
 من التغير بالمختص هو التغير بغيره المختص لا بغيره المختص لا بغيره المختص لانه لا يفسد الماء بغيره المختص
 ثم ترى الاحتجاج فلو لم يرد على المختص وهو مما يوجب التغير بغيره المختص لا بغيره المختص دون العارضة
 بواحدة من النجاسة انما هي ما اعتدوا عليه من كونه لا يفسد الماء بغيره المختص بغيره المختص
 من النجاسة التي كانت متبركة في نجاسته وان الاحتجاج قد حكموا به وانهم لم يردوا ما يوجب
 كلامهم من هذه الصورة مما اعتبر في الماء بغيره المختص لانهم انما ارادوا بغيره المختص بغيره المختص
 الاصلية لا العارضة من مباشرة النجاسة ثم اشرى على ما حكى عنه استدلال الحكم المذكور وعدم
 ارادة ما يوجب كمال الاحتجاج به من اطلاق الماء المذكور عند ذلك على ذلك ما يوجب
 ان لو كان المراد بالتغير بالمختص ما يتبادر هذا القسم لوجب التغير عليه كما يتبادر على ما
 بغيره المختص والتغير بغيره المختص انتهى بغيره المختص لا يفسد الماء بغيره المختص بغيره المختص
 من المختص بغيره المختص في ذلك التبرع على ما بينهم من قولهم انما يختص الماء بالنجاسة بغيره المختص
 لاحد وصا اذ كان مثل هذا الكلام صحيحا وان المختص بالتغير هو النجاسة بغيره المختص في الماء مع تأثيرها
 في احد الاوصاف وبغيره المختص هذا عدم تأثير التغير بغيره المختص الاصلية والعارضة له وان كانت
 عارضة لم من نجاسته وكانت هي السبب في نجاسته فانها بالتغير الى الماء الثاني لا يفسد عليها
 مستولية ولا نجاسته وانما فانهم صرحوا بان المؤثر هو التغير الحاصل من وجود عين النجاسة في الماء
 وانما لا يفسد في الحاصل بغيره المختص وهذا الحكم منهم بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 عين النجاسة فلو لم يفسد في التغير بالماء او هو هو وقد عرفت انهم قد صرحوا بعدم تأثيره و
 شأن الفقهاء في احوال الفقه هو انكاره على مثل هذه الامور وظهر ذلك من تتبع اولئك الفقهاء
 المختص الماء الذي يتغير اثر نجاسته تكون نامة في كونه النجاسة بغيره المختص كما لو القى الدرس في الماء بغيره المختص
 العارضة وانما راعيتها في الماء وهو من اولئك احوال التي في الماء فالتغير في الماء بغيره المختص
 العارضة او لونه ادم واخرى لاجل مغايرة عينها اياما مع بقاء اثره اذ كان كونه الماء في الماء بغيره المختص
 فانما راعيتها واخرى بغيره المختص ثم القى في الماء المتغير بغيره المختص او يتغير في الماء بغيره المختص
 من الفقه بغيره المختص ولم يزل علم البول لا يفسد بغيره المختص ثم القى في الماء المتغير بغيره المختص
 علم البول وما يفسد في قولهم انما لا يفسد من النجاسة الا في الماء بغيره المختص في الماء بغيره المختص
 المؤثر هو عين النجاسة بغيره المختص ما هناك من حليته في غيره ما هو في قولهم ان قول الفقهاء انما
 يختص الماء بالنجاسة بغيره المختص هو الاحتجاج به وان المختص بالتغير هو النجاسة بغيره المختص

بغيره المختص في الماء بغيره المختص بل لا يفسد من النجاسة المذكورة الا في الماء بغيره المختص في الماء بغيره المختص
 انما يختص الماء بالنجاسة بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 التاثير بالماء او هو هو وقد عرفت انهم قد صرحوا بعدم تأثيره و
 القول بان ذلك غير ذلك انما يختص بالماء بغيره المختص لا بغيره المختص لانه لا يفسد الماء بغيره المختص
 الاول في القسم الثاني لا يفسد من النجاسة بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 تأثير الاثر الذي في المختص في الاول وعدمه ونحو النجاسة بغيره المختص في الماء بغيره المختص
 المختص انما هي اثر النجاسة المستند اليها الا في الماء بغيره المختص في الماء بغيره المختص
 الماء بغيره المختص في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 ذلك مختص في الماء بغيره المختص في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 سره في ذلك ان النجاسة لا يفسد من النجاسة بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 تفسر المختص في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 بالواسطة ولو كان التغير بالواسطة فغيره المختص لزم ان يختص المختص بالواسطة بالواسطة
 هو باطل اجماعا ثم ان الاعتبار شاهد بعدم الفرق بين سرية التغير في الماء بغيره المختص
 وجود عين النجاسة في الماء وسرية بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 كما لو سرى في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 وادري في ذلك انما يفسد في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 النصوص وانما يختص الفقهاء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 وعلى ان ملازمة النجاسة بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 لا يفسد الا ذلك وقد عرفت ان الاحتجاج به في احوال الفقه هو انكاره على مثل هذه الامور
 ايضا انما لا يفسد في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 وبغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 الحكم المذكور في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 ان يكون ذلك في الحكم لان النجاسة بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 الحاصل الماء بسبب تغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 سرية التغير في الماء بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 اقر انما في الحكم بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص بغيره المختص
 ان ما ذكر من ان الاول من غير ما قلناه من لانه النصوص على انه يختص المختص في الماء بغيره المختص

مختص بالماء بغيره المختص
 مختص بالماء بغيره المختص
 مختص بالماء بغيره المختص

[illegible][illegible]

[illegible]

الماء الذي قبل الخامسة طاهر وما بعدهما اذا كانت الخامسة لم يخل المير ونوطا من ماء يات
ويختلط به فان كان اكثر من قلبي من اجزاء طاهر وان كان الاقل منها فانه نجس وبلينا اجماع
الفرقة انتهى ومنها ما عرّف شرح النجاشي ان الاجزاء حيث قال فانما الحار في الماء البارد والبارد في الماء
طاهر عليه لا كان او كثيرا وانما هذا في الاكابر الى ذكره لان حكمها عدم تغيره عن سائر الماء والفرقة
لغيره هو اجماع الطاهر عليه وفيه الجارية انتهى ومنها ما كان الغلبة فانما الطاهر كان سركا كثيرا
اي من مياه الاكابر وجاريا قليلا او اكثر ودل بتبينها احدا وصاحبون ونظم ادخله في طاهر
وملته بالاختلاف الا في مقدار الكثرة ودل على ذلك بما اجماع الطاهر قوله ثم وانزلنا من السماء ماء
ومنها ما عرّف البئر ولا نجس الجارية بالملافة وهو ما ذهب فقهاءنا اجماع وهو ما ذكره الجوزي الى ان قال
ولا اكثر من الزاكن انتهى فان التقييد في الاكابر وذكر في الاقل لعدم علمه اعتبار الكثرة فيه ومنها
ما عرّف حاشي الخبير بالحق الشافعية ومنها ما عرّف صاحب العلامة الطائفة ونوه ذلك كله ما قاله
الشهيدة في الذكرى من انه لا نجس الجارية بالملافة اجماعا ولا يثبت الكثرة في مشيئة ائمتنا
صاحبنا من خلفه اجماع استدلوا بالخبر ونقل صاحبون على غير الجليل عن قول الجليل في الملافة
وهو اعتبره لعدم اعتبار الكثرة وهو في غير الشافعية وماء لا ينجس الملافة في شرح قول العلامة
الفرقة وان كان كرافضا عدم من انزاع ذلك فشرط الكثرة في الجارية نجس بالملافة فكان
الكثرة وسند وجه اشتراط الكثرة لعدم قول الخامسة بالملافة وهو ضعيف مما اشتهر
لذلك الصاحب فانما عرّف به المصنف انتهى الرابع الاخبار وهو ما اشتهر بها الاخبار كما تقدم
بجاست الماء بغير غيره وهو كثير فانه اذا كان يخرج من غيبه القليل الزاكنه خروج غيره فمؤكد
فيجب عتق جميعها او اطلاقها فيها ما دل على عدم نجاسة الجارية مثل ما روي عن الرازي في
ميراثه من الماء الجارية لا نجاسة شيء وما روي عنه الاسلام عن ميراثه من شيء قال في الماء الجارية
بالجفاف والحدثة والدم ونحوه والبرنجية شيء ما لم يتغير ومثله ولو روي عن
عمر بن لقطة الرضوي على ما حكمه ائتمان كل ما دحل لا نجاسة شيء وجعل الدلالة واضحة لان لو كان
الجارية شريطة الكثرة لم يكن اشتراط الحكم على الجارية في الغلبة في الخامسة معنى والبيان هذه
اخبار معاصرة باطلا ولا دلالة لها على اعتبار الكثرة في التقييد في الخلافة الجارية على الجارية
الناقلة لا ما لا يبلغ مع ما في المادة من غير كذا قيل على التقييد الماء بغير الجارية في ذلك اذ لا دلالة
بالكثرة فانما خرج الجارية المتعارفة وهو ان الخارج عن احد الاطلاقين هو الجارية القليل
ولا ينافي الحال بينه وبين جارية الخلافة الجارية او عن تلك الاطلاقات مدفوع بان الخارج
من اوله وانما اشتهر بالاكثرة في مثل قوله بعد سائر الجارية التي لا نجاسة شيء انما المكون
الماء وهو لو كان اقله قد كثر لم ينجس شيء وعرف ذلك هو مطلق الجارية ويكون المقيس هذه

[illegible][illegible]

الاحاديث فانهم مطعون على فهم ما ذكرناه منها فلا ينبغي الاقتصار الى فهم ظاهري وانما ينبغي بان
 سماعه وان كانت اقرب الى المطلوب من ذلك الاخبار واطهر منها في الدلالة الى ان الاقضية
 الاصل الاخر خارجة عن السؤال بحكم الفصل الذي هو الولد والماء الجاري وان ما وجبه ذلك الاصل
 من ان السؤال قبيل تأثير الماء جاسر وعوضا ما يوجب جبر الماء فهو مما لا يكاد يغير من اللفظ
 الواقع فيها ويشهد بذلك ما في رواية الفضل قوله ولو كان الرجل في الماء لا يركض في الماء
 ان اكثره تعطي نفس الحكم الا ان الولد قد يترقب في مكانه وهو ان روايت الفضل في ذلك
 على نفس اليسر عن الولد في الماء الجاري وعلى كراهة في الماء الراكد لسلك السرفين في الجاري لا
 يتغير بدلالة من جهة جوده ودفع بعض احواله لبعض اختلاف الراكد فيكون واقعيا ليس في التثنية
 فيقطع عن مرحلة الانقطاع بين الشرب ونحوه ومنها ما يحكي عن عدم ما ارسلت الاعداسه عن
 الثوب يصير الولد لا يغسل في المكنى مرتين فان غسلت في ماء بارئ وفي ماء بارد على ان يشرب
 في غسل الماء المغسل بالملء مرة واحدة على الجاسر وظاهره جبر ايد الثوب على الجاري و
 يجب عن الاستسقاء اليها ثمة بالنسبة الى الغرضين المذكورين وانما في الاصل ان لا يغسل الا في
 مرة اخرى بان تقدم في الجواب عن الواتر الحكيم عن قوله لا يغسل في الماء الا في مرة واحدة
 لا طلاق ولا ثمة الا في الماء الا في مرة واحدة كذا في الحديث وقد عرفت ما سبق ثم ان ما ذكر في تعريض
 الاستدلال ينبغي ان يكون اصله في المكنى على جهة ايد الماء على الثوب بان يصغر خبره ثم يجب
 عليه الماء فيغسله ثم يفرغ المكنى من الماء ثم يضع الثوب فيه فيسقط الماء الا في المرة
 الشربة الثانية في الجاري ودوام الشرب فقال هذا الدرر ولا يشرب في المرة الا في مرة واحدة
 المتبع انتهى واختلف المأثورون في كل ما رووه عن غسل ما اراد به دوام الشرب فهم من فسر ما ارادوا
 بما عبري في وقت وبقطع وقت آخر كغسل العبد الحق نحو في الشاة ودون العبد ونحو هذا
 القصر عدم الحاد في ذلك في الجاري حتى في حال حيائه لا يغسل عليه الا في مرة واحدة ولو كان في
 منهم المحقق الثاني في بعض هذا في المحقق الشيخ في العلم على ما نقل عنها وقد صدر في
 الوجود احدا ما من مساحلة سعيدة كراهة الا في كلام الشيخ في قوله قد مدح في الجار
 كلامه على هذا المعنى وهو ما قطع عنه لان ما خالف الشرح والاجماع فيجب فيه كلام مثل هذا المحقق
 عشر اثنى ثانيا ان حصول العلم بدوام الشرب مستلزم او مستلزم ولا يلزمه الاحكام العائنه بل هو قد
 جاز عنه بآية الاستسقاء التي اشكره في بيان الشرب وبذلك الجواب ايضا بان على العلم العائنه بذلك
 من لا يظفر حاله في سابق الزمان ثانيا ان المفهوم من الجاري عرفا ما تحقق فيه الجواب ولو انما تحقيقه
 بما ذكره فينبغي التلخيص وتخصيص مفهومه ليس بليس قلت لم يرد هذا الجواب ان كان هو كراهة جبر
 بالجواب حتى بعد انقضاء السند وتعليل منع ظاهره وان كان هو كراهة في حال التلخيص في جوابه

بعضی امور و عملی النفع
على حسب

فرمانی

فيما لو كان جارا لا يجوز ان يراه حكم من منع آخر فهو مخالط عليه وكذلك المنكر للاستيلاء على من يراها
وقال بعض الفقهاء الا لو كان مراد من ذكر القسمة المذكور يتحمل امرين الاول ان يكون مراد الانقطاع
الشيء في انشاء المادة ولو تأخر ان ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
ان يكون مراد هو المادى المراد على ان ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
كان كان هو المادى فلا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
ذلك وان كان هو المادى فلا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
الاطلاق ليس كما انما لا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
من جعل المادى على الفرع اظهر منهم من منع باسناد الشك حال ملاقاته انما لا ينعقد له وهذا القسمة
حكم من الحق الثلاثة وجعل صاحبها بعد الاعمالين وكلاهما وأشار الى رده عليه وجهه
الحصول للمادة ج وهو لا يرد على اعتبار اصل الشك انتهى ويرى ان وجهه لا يرد على امرين
كلام الشك على هذا الوجه الاول لا يجوز الجارى بملأه فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
عن التمسك واجبة عن ان المادى على ذلك هو الشك على اخراجها الانقطاع فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
الجواب ان جازا بغيره وحكم الجارى على حال الانقطاع والسرفا الشك على اخراجها الانقطاع فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
يقولون الاطلاق لا ينعقد في الاطلاق فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
معهم كلامه وهو ان حصول الانقطاع باسناد او اخره انما لا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
اليسر للصحة عرفا ثم قال الحكم على هذا الوجه فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
هو من قبل ملاقاته المشقة على ان ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
صرفا لفظ الواقع مع هذا الحقيقي الى المعنى الجارى منهم من منع بوجه آخر وهو انما لا ينعقد
به حيث قال في خواص الوضوء والظاهر ان مراد به ان الشك هو ان لا يكون على سبيل المانع
عروفا لا من شافها في آن بعد ان كان يرى في بعض النسخ الضعيف لا يكون متعلقا في زمان
يتعذر ولعله انما اعتبر ذلك بناء على ان جعله من المانع الجارى هو المادى له وقيل ذلك
النسخ الضعيف لا يجوز ولو جاز وعادة لها بغيرها انما لا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
من صارت فاسم المادى على ذلك هو الشك على اخراجها الانقطاع فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
الوضع ان لا يعلم بمراد المادة بغيره ملاقاته انما لا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
مادة وهذا يقتضي ان لا يكون له وجودها عند الملاقات فلا يعلم بمراد المادة على الاثر من ذلك الانقطاع
ج خلافا لما دل على انما لا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
في غير ما لا يجوز على اجماع على ان ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك
مع كون عادة بغيره هكذا غير الا ينعقد في وقت فاسم المادى على ذلك الماء وقال الجواب ان الشك

الحائز

الكثير كما هو المشهور واعتد المصنف القائل بالشرط الكثرة في الجاري فاستلزامه استواء السطح
 لكن الظاهر من كلامه انه يقضي مساوية الماء مقدار الكثرة ما خلفت مطوية على الارض
 فانما يشترط في بعض كسب المساواة على بعض الوجوه ولم يشرع في ذلك هنا في بعض الفضل
 يرى الجاري خصوصية عن الواقف في الجارية وان شارك في افعالها بالملازمة وعلى خصوصية
 كونها لا يغير عدم الاستواء فلو غيرت المساواة على حد ما ذكره في الواقف لم يلزم الحكم بتخصيص
 الاصل في الخطية بملازمة اليوتها التي لا تلزم حدا لكونه ولو تضمنت ما فيها وذلك معلوم بالانقضاء
 عدا ما اعتد من كلام صاحب الفخري وادرك بعض الفضلاء صاحب الجارية فحصل ما ذكرناه
 عدم تحقق القائل بالشرط استواء السطح في الجارية وان كان وقوعه من صاحب الجارية
 احتمالا لانه يكون اجمالا على الكثرة في الكلام على الجارية على ما يبين تفصيله بالتأمل في
 مقتضى قوله المقتضى في ذلك المسئلة الامر لا يشترط الواقف القليل في الجارية اذا
 كان اتصاله بغير الجارية وان لم يحكم بما له في الواقع لانه لا يشترط الواقف في الجارية
 بغير الجارية وان انقص عن كونه في الواقع لانه لا يشترط الواقف في الجارية بغير الجارية
 المتصل به فان انقص عن كونه في الملازمة والافلا انتهى وقال في القواعد لواصل الواقف
 القليل الجارية بتخصيص الملازمة ولو تضمنت بعضها الحق في التخصيص انتهى وما يدل
 الكلام انه لو تضمن بعض الواقف بالخاصة انقصه ذلك البعض بالتخصيص في الجارية على بعض الغير
 منه بالظاهرة لكن ينبغي تفهيمه بان يكون البعض الغير المتغير الذي لم يقدركم لوصول
 بالجارية دون ما اذا كان المتصل بالجارية هو بعض التغير على وجه يوجب انقضاء غير المتغير
 الجارية بالمرءة واحدة التي يسمي كلامه مطلقا بالنسبة الى ما كان القليل الواقف على الجارية
 سطحها وما لو كان الامر بالعكس لكان في الحق اثنان في شرح عبارة القواعد المذكورة
 وهذا الحكم على الجارية ومساواة السطح او قولك الجارية من تحت القليل انما كان الجارية
 اسفل لانها تقوم به بدونه وذلك انتهى وقال في كشف الشام من كلامه في القواعد لواصل
 الواقف القليل الجارية مع استواء السطح او علو الجارية لم يغير الملازمة اذا لم يجمع
 فصاعدا على غنائه ومطلقا على غيره لا محالة ولو تضمنت بعضها الحق في التخصيص انتهى
 اذا لم يجمع الباقي منه ومن الجارية كذا وان زيد على غنائه ولو تضمنت جميع الجارية من الواقف بقدر
 ولا تقطع اتصالها بالمتنج ولذا واقف الحق به هنا مع عدم اعتبار الكثرة في الجارية انتهى
 وربما التزم باعضا الواقف وان كان قليلا وكان الجارية اسفل منه سطح استواء الى القاع
 الاتصال لا كثر او الجارية في الاعتصا وهو شكل لعدم صدق اتحاد المائتين فيما لو كانت
 على سطح من الجارية المتصل به وان كان في صورة عدم تساوي السطح في الجارية

خروج من مادة واحدة وتماثل بعضهما مع بعض في قولنا يظهر كثرة الماء الظاهر على
 حتى يزول التغير وهذا الحكم من صرح به جماعة كثيرة من المشرحين في مدخل التفسير وهو
 حتى يزول التغير الظاهر ان لا يخلو فيه من الاحتمال انتهى وقد انزلنا في هذا من التفسير ما لا يخفى
 يتفرع فظهر على ما صرح به الاحتمال من غير شك لا يغيره من الماء من المادة وكثرة على حق
 فيستلزمه يزول التغير بل من شرح التحقيق بالجملة بعد قول المصنف ان كذا شأن على الماء المتصل
 بالتغير يزول التغير بغيره ووضوح الاستدلال في الماء الظاهر ما هو في ظاهر الجارية اجمالا على
 الدبر انما كان الاستدلال انتهى واستدل على ذلك في شرح من مضاهي الجارية من سائر الجارية
 الحكم كالماء الظاهر بغيره بعضا ووافقه في ذلك المحقق الجارية فيكون من وراء ذلك ان
 فان الماء الظاهر انما هو التغير على غير تفضيل كما لا يخفى على من لا يخطئ او يفتقر
 ان الماء يظهر ولا يظهر في الجارية على الاستدلال في الملازمة فيكون كذا المراد بغيره كل شيء
 ولا يظهر من كونه في الجارية وهذا حكم عشرة الاستدلال على الظاهر في الجارية وهو انما اشاع الجارية
 الجارية من خارجا بحيث يغير احداهما الاخر مطلقا وادراكه ان يكون لكل غرض
 والاجام والتغير في الماء على عدم اتصاف الكثرة بالمتغير يكون مضاهي الجارية من سائر الجارية
 باطل استلزامه اشباع الجارية والتخصيص في محل واحد كذا في من الجارية من مادة واحدة لا يكون
 متغيرا من احداهما في الاخر ليس متغيرا في محل واحد كذا في من الجارية من مادة واحدة لا يكون
 المتغير حكم على باطل الوحدة الجارية ولا مانع من اجتماعها في الموضع واحد وعرفنا من عدم
 كونه واحد حقيقة وقد عرفت بكون الوحدة غير متغير من كونها حادثة حقيقة ولا حادثة
 المراد ذكر من الوجه لا يكتفي في ثبوت الحكم ولو انزلنا عن الجارية بعد ان يجرها من التغير وتحت
 الحكم لا اجماع ودعوى ضرورة الدين بل الاجماع محقق فلا اشكال في اصل الحكم ثم يجرها من
 وهو ان الحكم على ما هو المشهور من عدم اتصاف الكثرة في الجارية ما لا اشكال فيه وما لا اشكال فيها
 في فرعها في الحكم مع انفراد عرفه وهو انما اشاع الجارية من سائر الجارية من مادة واحدة لا يكون
 الجارية المتغير بغيره من الماء وتماثل بعضهما مع بعض في قولنا يظهر كثرة الماء الظاهر على
 يقبل الجارية بغيره من الماء المتغير مستلزم فيظهر بان التغير بان هذا لا يجرها من مادة واحدة
 ماددوا لكون من الجارية بالملازمة انما لم يبق ان ما تجدد من المادة بعد استيفاء التغير في
 لا يبلغ مقدار الكثرة الا من من ذلك اتصاف الملازمة المتغير هكذا يقال في الجارية من مادة واحدة
 يتصور حصول الظاهرة بغيره استلزامه التغير لان الاستدلال انما يحصل بالماء المتغير بغيره
 الملازمة في الجارية لا يجرها من مادة واحدة فيكون حكم الظاهرة ليس لنفسه ولو توقف على غير
 من خارجا وكذا جرح في خلاف ذلك فيكون لا يجعل من جملته الادلة على ذلك

لم يتغير شيء ثم قال لصاحبه وهو متعجب ثم قال وعلى هذا فلا فرق بين الحماق وغيره انتهى فلهذا
في هذا القول هو ان لا يعدم اشراك كون الماء في مكان واحد ويجوز تفرقه لا فرق بين ان
يكون الكبر هو مجموع ما في الجوهر والمادة وبين ان يكون هو مجموع ما فيها مع ما في الساقية
لان المقتضى هو كونه الماء الموجبة للاعتماد حاصل على التقديرين وتعلم سقوطهما اعتمادا
عليه وقد قلنا في المختار هو عدم كفاية ما دون الكثرة في القول الرابع هو ان مع استواء
السطوح يكون مجموع المائتين ماء واحدا فيكون لوجوهها معا على حد الكبر وكذا في سائر الاجزاء
مما لا يحد صورة الشئ فلا بد من ان يكون المادة بنفسها كذا انهم يفرقها وبقية ان قد يفرق
داوود بن سرجان بان ماء الحماق بمنزلة الحماق وقد عرفت سابقا ان الماء الحماق لا يفرق ط
فيه رشا وفي السطح وان حذر في الوحدة عليه انما هو من جهة صدره من اجزاء من سواد واحد
وقصبة يحوم لمنزلة المذكور في تلك القصبة هو كون ماء الحماق في حكم الحماق من جميع الجهات
التي منها عدم اشراكها في السطح وتفرق في الفرق في ماء الحماق من جهة السطح
وعدمه ولا يبرهن انتم في هذا لا يفرق في الفصل الذي تضمنه هذا القول بل لا يصحح كونه
ولا يتوهم ان وجه الشبه انما هو في جهة اعطاء بعضه في التفرق ان يكون هذا لا يعتد
لان ما يقع بان ذلك وصف مشترك بين الكبر والحماق ولو كان التفرق يتركب من ذلك الاعتبار كان
الانتم ان تقول ان ماء الحماق بمنزلة الكبر في جهة الكبر ليس الا للدلالة على الاشراك
في اوصافه الخاصة به وان شئت اخبر من ذلك قلنا ان الفرق بين الاتحاد والاشتراك في الجملة
وان كان مما لا يخفى من تفرق الحماق نظر الى ما في مفهوم قوله اذا كان الماء قد يتركب لا يفرق
منه عند عمل الحماق من جهة الواحد ولا يخلو الوحدة مع فرق الشئ بخلاف الاتحاد
فان لا ما يقع من جهة الوحدة في بعض قسامه لكن هذا الفرق مما لا مجال للقول ان وصول
ماء المادة الى الحماق انما يكون دائما اقل لا غلبا لعل وجهه قد عرفت
ان لا سوية كلها متساوية لا سوية في حال ما وجد متفرق الخارج تكون محل حاجته فكل
يكون تفرقه عن الحماق الذي يتركب من الماء من المادة على وجه انتم موجه في الحكم
المذكور من الحماق وهذا تفرقه من جهة كونها متساوية في كونه اخرى وهو ان لا يفرق
بين اعطاء لها قبل ان يحد من كونه لانه ان تحقق الكثرة في اتحاد المائتين كانت حاصلة بالماء
عن الاتحاد من جهة فرق بين العالي كسائر وان لا يتحقق الكبر في سائر ما عداها من جهة فرق
بين العالي والسافل اجابة قد قلنا العواطف الدالة على ان الماء طاهر من جهة تفرقه في الاجزاء
في الماء ذلك يخرج عن تحتها الواسع انما استرا على ما بينه الذي يتركب كل منها من الكبر في مجموع
منها ناسا وعلى الكبر في عليه فان لها اقل لا يكون عاصلا له بغير غيره ومنه ما لو احتاج الى اقل

مع انصاف العالي به فان يكون عاصلا للرفات تلك العواطف جسيمة لا مجال للمرجع اليها في القول
التي عرفت وهي انما الكثرة والقلية فانها متفرقة الماء والأكبر وان كانت غير متفرقة الماء الحماق
كونهما فاعلم ان الفرق بين الثاني والثالث هو المعلوم انما ليست فاعلم ان الفرق بين الثاني والثالث هو
ما يلي على انصاف السافل العالي ثم على بعض المحققين من جهة العرض من جهة العرض من جهة العرض
على اعطاء القليل العالي الكثرة في جهة الحماق كونهما بعد الحماق يمكن من الاجزاء لان
الحدود في التفرقة والتميز مع صغر اجزاء الكثرة في مادة الحماق استشكل في الحماق غير ماء
الحماق به في الحكم والانصاف انما يعلم الاتحاد على اعطاء الاسفل بالا على غير ماء الحماق فبما
لو كان العالي واردا عليه بمثل كونه كما هو الغالب في مادة الحماق انتهى وهو في جهة
من جهة صفا سافل الحماق في الوصول الى اصل الحكم الا انه على ما لا يخلو من سافل في ذلك قال
فما حكمه في هذا من جهة كثر الاخبار المختصة في الكبر اشراكا وكثرة اعتبار الاتحاد في الماء صديق
الوحدة في الكثرة عليه في حق ذلك مع عدم المساواة في كثير من الصور نظر الى التفرق في جهة
اعتبارها بغير ما دل على عدم انصاف الكثرة في جهة الاتحاد الجاهل من جهة الكثرة في جهة الكثرة
الحاصل وقد يتألف المباحث الامور ان يكون ليس من جهة كونه موصفا لذلك على وجه مجموع
وانما هو باعتبار متساوية عدم ارادة التفرق فبما كدام الحكم من جهة الكثرة في جهة الكثرة
بحسب وجهه في جهة الاتحاد والحدود لا يبرهن ان تقدمه لكونه في جهة الكثرة في جهة الكثرة
في جهة الكثرة وانتم انما التفرق في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
بحسب وجهه في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
فخصيص العام لبيان على وجهه في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
موضع النزاع على وجهه في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
الوجه مخصوص بما في سؤال من الاخبار والبرهان في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
ابتداء والاولى ان يصل بان لا وجه لاداة غير الاتحاد عند التأمل فتعلم ان الماء قد يتركب لا
يقول ان يرد به الى ما في التفرق في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
الذهن والاولى ان يتركب من الكبر في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
ناظر الى الاتحاد في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
شرح الدرر من جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
يحيى الحكم هو العود وقد عرفت في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
من احتمال العود باعتبار تقدم السؤال في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة
الروايات وكثير من الروايات لا سوية في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة في جهة الكثرة

بالاخر في حق مقتضا ان يسلط الماء وصلواته فيقول انه ان ترك الراب في الالاء وحسن
الماء فان الماء يكون له اعلی الجاسسة لا يجس كل الراب الذي هو جزء او حبل في الالاء الالاء
المختص بالولوج والماء ايضا يجس بعد ذلك اصبحت رة مصفاة ومهورة انما كان يحكم بعدم
الماء المطلق عند رة على الجاسسة وهذا الماء خرج عن العنوان الذي يحكم بغيره بطريق
وحيث وجد فيه مقتضى التجس حكم بجاسسة فالجسم البزهر انما اصاحبه التوجس وحيث
ويعلم بما ذكرناه ان لو جعل الماء في الالاء ثم تركه عليه لترك كان الامر فيه مثل ما ذكرنا في
الالاء في الماء فانما المستطاع ان يتركه في الماء فيكون التجس سبب سلامة الالاء وما شئت
من غايته ما يمكن ان يقال في توجس التوجس المذكور في ضرر من هذا فيكون لا يجس عليه انما
لجس في رة على هو الفصل بين ورود الماء على الجاسسة وبين ورودها عليه فانما يقول
لعدم اعادة الماء للتجس في الشق الثاني من جهة تجس الماء الموحى والى قابلية التجس في
هذا المعنى موافق عام الفسلة الاولى الالاء الالاء فكيف يتبدل في الالاء مع كونه غيبا للتم
الا ان يقال ان الفسلة الاولى قد مرت وبست مطهرة وانما هو شرط لتجس الفسلة الاخرى لكون
هذا في الماء هو الامر بالانفصال لظهورها وخصول التجس بالجمع او يقال ان التجس لا يمكن
ان يكون سطر ايا فعل ولا مانع من كونه حقيقا للجاسسة لكون هذا رابطا لغيره بل هو في
من ان ما ذكره من كونه مانعا السدرة موافقا لاصل المذهب يمكن ان يكون اشارة الى موافقة
السوارة للتم وتكون اشارة الى عدم قابلية التجس في السوارة وهو ان لا يقول الاول اعني
عدم الفرق بين الورد بين العلامة في المتن ولست في الحق الورد بينه وبين غيره ومن خرج الى
القول الثاني صاحب المنة وصاحب المنة وصاحب المنة وسائر المدرس في حجة القول
الاول كما على صاحب اسرار الاول لاجتماع المتقولة على تجاسسة القليل المبالاة مطلقا في
الاخبار المستفظة لانه في ذلك عموما وخصوصا منها القوي المشهور ان الماء اذا بلغ الماء
كروم يجل خبثا ويصلح المروى في عدة طرق كما في الحديث في شرب الماء المثلج يصادق به ان كان الماء
قد كثر في جنة شرب في الماء يصب في شرب الماء في المروى عليه والعموم مراد في المثلج فيكون
مراد في المفهوم ولا ينافي في جميع الشق في المفهوم فكيف في سابق الاثبات لان الفسلة في الورد
في شق من الجاسسات ينفي انما ليجعلها كالمروى عليه ليعلم انما بالفضل ومنها ما رواه بصرف
من في حق من عاينها على الصادق في ان شرب من لعل في اناء فارة وقد تضاف في الالاء
مراد انما غسل من غسل ثيابه وقد كانت الفارة مملوءة فقال ان كان مراد قبل ان يشرب
او يوشى او يغسل ثيابه ثم قبل ذلك بعد ما في الالاء فليعلم ان شرب ثيابه وشرب كل ما احاط
ذلك الماء ويصلح الوضوء والصلوة وان كان انما لها بعد ما في ذلك وهذا لا يمس من الماء

شيئا ولا يعلو شيئا لا يعلم متى سقط فيه ثم قال لعل يكون في السعة تلك الساعة وتقرى الاستدلال
ان وفتح العائرة في الالاء فيجعل ان يكون قبل ان يجل في الماء ويعد وعلى الاول كونه الماء في
على الجاسسة وقد حكم بجاسسة مطلقا من غير استعصال قبل ان يجل في الماء والفرق بينهما ما رواه الكليني
في كتاب ما صفا في الجاسسة في الجاسسة في الدلائل بطريق قدوة عن الصادق في الماء كان
في البيلة التي بعد فيها على من الجاسسة قال محمد بن بائع البغدي وضوء قال فقلت وجبت وضوء
لا ينجي منها فان فيه شيئا متبعا في الغرخت وجبت بالاصح فاذا فيه فارة فيستره فستره
غيره والوجه معلوم من سابقه قلت الكلام في وقوع هذه الرواية من صفاء الاحوال التي لا يخرج
من عماد المطلقات ولا العومات ولاها في الجاسسة انما في ذلك الاستعصال في الرواية السابقة
ومنها ما رواه الشيخ في من جعفر بن عياش عن جعفر بن محمد قال لا يستر الماء الا في الجاسسة
سائلة ولا الاستقاء بعينه على فشا الماء مما الرقن سائلة مطهرا وكان في موهما ومنها
ما رواه في جعفر بن محمد في النيد ما يجل الجاسسة جاسسة ماء وبغيره في كساية ومنها ما رواه في
خطبة قال قلت لابي عبد الله ما ترى في شرب من سكر يصب عليه الماء حتى لا يذوق طعمه فيكون
نقا لا يذوق الطعم ويحيى لا امرين ذلك الحس في المطابقة بين السؤال والجواب في
التوبة بين الورد بين الماء هذه المنة في الجاسسة دون التوجس فان الفسلة مستهلكة في
الحسنة في اطلاق الجواب في قوله ولا يستره في سابق الرواية في الجاسسة في عدم الفرق بين
تكون الاستدلال من هذه الجاسسة صفا في الماء كونه من قريب الاستدلال بان خطا بقية من
السؤال والجواب ينفي التوبة لان عرض السائل انما هو السؤال عن شرب من جنت انما
بالماء على وجه غيره من كونه سكر او هو ما اخلا ولا استحكال في عدم الفرق بين الورد بين
فليس نظرا السائل متوجها الى خصوص كون الماء وانه على تقديم حتى يقال ان شرب الجاسسة
بالموت من جهة الجاسسة لزم ان يكون مختصا بموت الماء على وجه التحريم في هذا الجاسسة
ونقول ان لهذا السائل نص الماء على التقديم في خصوص ورود الماء على التبدل كان في فارة
المطابقة بين السؤال والجواب في الجاسسة في الدلائل على تجاسسة الماء القليل الورد على التجس
انما في حق من نظر المحدث في هذا التقديم ومنها ما رواه في الماء الزلل في جعفر بن محمد
الماء اذا اصابتها الجاسسة كصغيرة الفضل بين عبد الملك عن الصادق في الماء في الكليني
عن جعفر بن الفضل في الجاسسة في الماء وانه في الماء في الماء في جعفر بن محمد
مسلم عنه فان سئل عن شرب من الالاء قال لا يجل الالاء في جعفر بن محمد
موسى قال سئل عن شرب من شرب من الالاء في جعفر بن محمد قال لا يجل الالاء في جعفر بن محمد
قال سئل عن شرب في الالاء في جعفر بن محمد قال لا يجل الالاء في جعفر بن محمد

في

قال سئل عن الاربعين يكون فيخرج اصيل ان يكون خيرا قال لا غسل فلا بأس وموتفتر الاخر
به قال لا غسل الا انما الذي يصيبه الجور من شمس مرات وتغريب فيها ان الوجه في فعل هذا لا
مخاض الماء الوارد عليها او لا قبل غسل الوجه على ان غسله غايته المباشرة لحال الاستعمال
فان الكلب اذا شرب الماء من اناه مباشرة لا يفسد الماء بقدره بل لا يحال لمثل هذا
الاحتمال في رتبة على بر جعفر وموتفتر عماد فانها في قوة النفس فيها كراهه من السبب اقول
ذكر الروايات الثلثة الاول في هذا المقام في مقابلته من يقول بجاسة الموردة وحلها في الوارد مما
لا وجه له لان الموردة من غير ان يترك الكلبة الخنزير من الماء فيكون الماء من قبل الموردة والموتفتر
الاتفاق من المتأخرين على غايته ولا يثبت الاستدلال على ما هو مستقيم من الغرضين وان كان
نظر المتكلم الى الماء الذي شربه من الكلبة والخنزير مستعمل على الاياه فهو واردة على كبر سوط
واضا اذ لم يقتض الاياه الا ذلك الماء الذي شربه منها الاحاديث الواردة في المنع من سائر
التمام المعلقة بالجماعها مما يقتضيه اليهود عن لغيره وفيها من احتيا الكفار كونه من
البرص عن الصادق قال يا ايها الناس اغسلوا من غلظ اللحم فيها جميع غلظ البرص ويخفف
والجور والناصل على العمل البيت وهو شرم فان الاستعمال لم يخلق خلقا الغيب من الكفايات
السابقة على البيت لا ينجس من مثلها روية اخرى لوردة حمراء من احد وعينها والوجه
الاخير ان المراد ببيان الاحتياط المذكور ما يجتمع من اثار الذي يصيبه على اجسامهم وهو وارد
على الجاسة لا مورو عليه الحكم بجاسة ليس الا ان الماء الوارد ينجس بالبلل فانه منها ما ذكر فيها
حكمه المصالح ايضا في قوله وبشره في الماء اجزاء موروه بصورته في الجمع عن علي بن جعفر قال
ما الحسن يوجب البيت بالكلية فلهذا في قوله وبشره من الجاسة ثم يجيب المصنف من ما تفرق
به المصنف فقال لا يخرج فلا بأس وعنه ما ذكرنا في كتابنا على من جعفر من خيرة قار سئل عن
المطر يجري في الكفار غير الغيرة فيجب غسله في ان غسله قال لا بأس قال لا بأس
المطر حال نزوله واردة على الجاسة ولو لانه لوردة خيرة في الاتقان للمطر الزمان من اتمام ما
حكمه المصالح وفيه عن المصنف انه سئل على الجاسة في رداءه قليل لا في جاسة في رداءه
ينجس بربوبه العيص من القاسم قال سئل عن رجل اساتير فطره من طشت خيرة وشق فقال لا بأس
من اوله وقد غسل ما عساه واول ما ذكره الرواية في الاستدلال بها الا ان الثاني من الامور الذي
حكمنا الاستدلال به هو الحكم بالطهارة واما الاستدلال الاول فهو اشارة الى الاجماع الذي يقتضيه
العدالة والطهارة ومنه ما نقل في كلامه حاشية ما تقدم ذكره من حكمه صاحب العلم من ان يترك
القول بجاسة الماء لنزول من غير خيرة ووجه الجمع قال قد اعترض على الوجه الاول من جهة الاتقان
مع كل من مقتضى المطر التي ذكرها الحق فلو لم يكن ماء قليل لا في جاسة نجس فان اذها معا

اذ هو من المتأخرين الملة قال وقد اخرج ما ذكرناه اثار الاحتياط على الجاسة هنا يكون ماء قليل
لا في جاسة فان عدم الغسل لا يوجب الجاسة اما حصل بجملة الاجماع على عدم حصوله
لا ياتي في فعل النزاع وعنه كما هو واضح انتهى هذا الكلام بالنسبة الى الجاسة من كبر
لا ياتي في النظر الى غير قوله في كراهه الماء فترى لم يقتضيه اللزوم الا من هو موروه ولا يفرق بين
تقدم مرات الكلام مسوق ليعطاء القاعدة وان موروه هو كل ماء اذا لم يترك الا لا ينجس
من الجاسة وان كل ماء اذا لم يبلغ حدا لا ينجس من شدة ان يكون نجسا فيبري الحكم وكل
واحد من الجاسة على سبيل التمييز من ماء لا ينجس لان يقال ان الكلام انما هو مسوق لبيان حال
الماء من حيث هو لا يبين حال التمييز به فهو خارج عن هذا العنوان ثم انما اشك في ان ما
يغسل من سائر كراهه موعوم قوله خلق الله الماء طهورا لا ينجس شيئا الا ما غلبت رطوبة
او رطوبة يكون الاصل في ماء اثاره على الطهارة وهذا لازم من كل من قال بطهارة من رواف
تمام الكلام في حيث انما اثاره على طهارة موروه في قوله في انشاء الله تعالى في قوله في انشاء الله تعالى
بالنسبة الى فعل الخلافة الذي هو موروه المياه لا يغسل على الجاسة امر واحد اما الطهارة
في كل شيء حتى يغسل فذات روية ومنها انما العباد في الماء حتى يغسل فذات روية على جوارحه من
الاصلي في الشبهة المحكية التي من حلقها ما يخرج من اصل المذهب في كلام ابن ابي عمير
لان براديه احد من روية الاصلي ما فيها موات طهارة المياه مثل قوله خلق الله الماء طهورا
سئل الامام عن روية طهارة من روية الاصلي المذكور في كلام ابن ابي عمير في قوله في انشاء الله تعالى
المروية في هذه الموات تكون قاعدة شرعية كما ان كلام الحق في قوله في انشاء الله تعالى في قوله في انشاء الله تعالى
سئل عن الشبهة المذكورة فانه قال في حديث الشاه الاخوان وادلتها ما هو موروه وقد تفرقت الروايات
نقول ان الذي يقتضيه الخبر كاعتقده هو العباد مطلقا بغير موروه في ذلك المسئلة الاول وفيها اذا
كان الماء واردة عليه اذ لم يتناول القليل من روية دليل ظاهر آخر كما مر من اراء اصلي
الطهارة فيبين عليه ثم قال واما بعض الروايات المتقدمة في حديث ماء المطر ما ينجس جاسة القليل
فقد تفرقت ايضا ما جعله الجواب في قوله في انشاء الله تعالى في قوله في انشاء الله تعالى في قوله في انشاء الله تعالى
على من جعفر في سائل الى الحكي في البيت بيان على طهره وبشره من الجاسة ثم يجيب المصنف من ما تفرق
من ما تفرقت من روية الصلوة فقال انما هو فلا بأس بالوجه في اثارها هو في قوله في انشاء الله تعالى
باس وجميعه فثم به سلام انما سأل ابا عبد الله عن الرجل يغسل بغير ماء فيصير ثوبا فغسل
لا بأس به ما سأل من الماء اكثر من روية الاشارة الى ان ماء اكثر من ان ينجس في اثاره الجواب
المراد ذكره هنا بالنسبة الى الجاسة الاول لان دلالتها ما تقدم وهو انما يقتضيه الاية سوى
الاستدلال به من البركة اذ يجوز ان يقال لما كان السؤال متعلقا بالجواب على معنى قوله

[illegible]

فان كان حالها ينعين الجائسة وعوطا من فوقها الاكثر وصريح كلامه عن وجود وقع الاستدلال
 بوجوده احدهما الاجماع المدعى بكلامه في هذا الحد وهو غير ذلك في الجملة
 منها انه يعنى المتخفى بان الجائسة حكمها في عدم الحكم بالتعويض على الجائسة وانما
 الاصل الذي حكم فيها الجائسة الماء من جهة ملاقة رجل الجائسة والمائة وشاهاها وكذا الحال في
 القدر من جانبها او بغيرها فانهم حكموا بالجائسة الماء وهو يوافق ما في
 ذكر مع قيام الاتصال بحيث يتبين ان القدر من الماء هو ما يتبين من الاصل
 الجائسة وملاقاة المتخفى على الماء او على غيره ما ذكره سابقا من ان التعويض على
 متخذ في الجائسة التي اقرت في قوله ما ذكره من الحكم مما لا اشكال فيه والاطلاق لما
 من على اتمه وبغيره اقل السابعة انما هو الماء الاصل في الجائسة من حيث هو
 ام لا يصلح للقول بجماعته من عدمه في المتن فانما قاله لغيره لو كان فاقصاع
 الحكم الجماعات بحيث يلقى الجائسة وما يكسبها من غير ان يلقى على التعويض
 القليل الا في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو
 لغيره انما هو من حيث هو لا في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في
 وقوله لا بعد خروج الماء من القبيضة كالحكماء على المتن في قوله لا في الجائسة
 من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة
 قلة وفي اكثر النسخ بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في
 المتن في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو
 الوجه الذي قلنا به في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة
 القليل بل من جهة ملاقة جزء من قوته انما هو الماء لا في الجائسة من حيث هو
 ساوا لغيره في الاستدلال الماء اذا وجد خرج هو موقوف كقوله لا في الجائسة من حيث هو
 فلا يشتمل الاشارة الى ان التعويض على الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة
 فدل على الحق القواسم في حيث قال في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة
 فيخرج الموضوع المقتضى ما هو من القدر من الماء على غيره فاقصاعه من الجائسة
 كقوله عليه وعلى ما سائر ان قال في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو
 الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو
 فغيره في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو
 الموضوع لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو
 محال فلو قلنا في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو بل في قوله لا في الجائسة من حيث هو

[illegible]

والأقبح انه على غير ان يكون ماء واحداً حكيم من جهة العلم والحياسة فيقبل بعضها بعضها والا
بالحياسة الذي يظهر من عادة كنفه الشام هو ان اغناء ذلك من قبل المسلمين لا يجعل شئ من ذلك
على ما راعاه من كفايته فقال الماء الطاهر الماء نجس وما عداه يبرق فظهر فقال ارفع الاصابع
لا بد من اختلاف في امرها فانما ان نجس الطاهر الطاهر نجس الطاهر الطاهر على ما كان عليه الاول
والثالث خلافاً اجمع عليه نفس الثابت وظهر من الخلط من الجزء طهر لبقا ذلك من ساقا
في سطح يختلف اجزؤه وحكاه في الحاشية ولا تنس ان في ذلك كلام بعض الفقهاء والافاضة لا يعقل في
الماء الواحد سطح واحد خاصاً بالطهارة والحياسة هذا ولكن قال في الجواب من ارفع اصابعك
الماء الواحد بغير طاهر وبغير نجس من ارفع اصابعك ثم اختلفوا في الاشباع فدل ذلك على ان
فكون الاجزاء طاهراً هو وعلم انه باقية على الطهارة ونجسته على النجاسة ولو ان نجس من غير نجس فثبت
حياتية باقية في الماء الطاهر عليه وان كان نجس من غير نجس فثبت في الماء الطاهر ان ينجس الاجزاء
قال في نقاش في بيانها لا بد من القول في شرط الاشباع اذ قل جزء من الطاهر الا في اول جزء من
النجس لا يربط في غير هذه هذه الثلاث ماء واحد من ان لا يقول الطهارة الا في اول جزء من
فلا بد ان يكون في بعض طاهر واحد بغير نجس وكان يلزم من ارفع اصابعك الاستعلاء والكل اجتمع
وجعلنا ذكرنا ان ما لم يسر اول من جعله نجساً طاهره الدعوى مع انهم الفضلاء الذين
بعد عدم نهيهم في مثل ذلك فثبت انهم وكان ما ذكره من ارتفاع حيازة المنيش ونجاسته رتبة
حيث خرج من على ان ملاقة النجاسة في الماء المعصم الا نوردت نجس ولا فيها وانعس الخوض في
الماء المعصم في اجزاء الماء النجس على يد من نجس رتبة وان نوردت ذلك فاعلم ان النجس
المستحق من حصوله الطهر القليل النجس هو ما يقع فيه في مثل رتبة وركب عليه من فوزه وكونه دفعة
وحصول اشراج احدها بالاجزء بحيث لو تخلص واحد منها للنجس في غير ذلك كان اقباع النجاسة
قال في الفخ الانام از هذا المذهب مصححاً وقطعاً من احد من يشاره ولكن احب من غير عبد
ذكره وجهاً فعلم ان على اعتبار الفخ النجاسة الاصل اعني نجاسة الماء الى ان يتوهم على
امتناعها لم يقد ريل بغير على ارتفاعها ودون اجماع هذه الامور للنجاسة لانها الاجماع
الحكم وعدم ولا تطلق الكتاب والنسبة على ذلك لمع عو ما مثل في رفع مجموعها بالكتابة وليس
معار ما الا كون الماء طهراً في الجملة لانه افضح من غيره وعلم في شروك ما تخفى الاجماع
على صحت الطهارة عند تحقق الابداد فمتعصم النجاسة من كبره بذكره في وجوده الطاهر حكم
الاستعفاء ولا يعني ان هذا الوجه من الاستدلال في ما قلناه من كون القدر النجس هو ما ينجس
بذلك النجاسة ثم ان الفصل فلا يفسد ولا يفسد المسئلة في اول واحد من النجاسة والظاهرة بحجة
انضال المعصم من دون اعتبار لوروده فغفروا الماء بغيره وما على العادة في الظاهر والنقي

تصانيف
في علوم
الطبيعيات
والرياضيات
والفنون
والآداب
والفقه
والشريعة
والسياسة
والعقائد
والفلسفة
والنفس
والطب
والزراعة
والصناعة
والحرف
والفنون
والآداب
والفقه
والشريعة
والسياسة
والعقائد
والفلسفة
والنفس
والطب
والزراعة
والصناعة
والحرف

والله اعلم بالصواب وقد تقدم ذكرها من انما اعتبارها في الحكماء بعد ان اعتبار في
الوجود وكثرة دفعته وموالاته بغير كلام المتكلمين في التذكرة لانهما لو وصلوا الى تقديره
انما انما اعتد الماء والافق اساقطوا نفس الاعلى عن كونهن بالملادة وتكون احدهما نجسا
فالاول معتاقه على حكمه الا انما انما للماء في الجاهل مع الجاهل لان الجاهل بغيره على ما
المختص به فم الجاهل بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
لم يطهره لتقليل المقتضى لاختصاصه بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
وطهره الجاهل بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
تغيره وتوحيه بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
تغيره وتوحيه بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
الاراد وما يجهل به كونه من اسفل شدة مع اعتباره في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
الشأن في كونه في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
لغيره بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
مذهبا وانما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
سواء في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
طاهره بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
بعضه من الاصل وادركه عليه بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
بجاسته حتى يثبت طهره بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
حتى يثبت طهره بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
المع من الصلوة في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
اراده لقيام الادلة من اجماع او نص عليها وليس في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
الا في خصوصه على القول بعدم وجود دليل عام على انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
خاتمة الحق فيها غير ما ختمت الاجماع على عدم الفرق وهو ما مقتضى ولا يخفى عليه انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
بجاسته المتخصص فلا بد من التمسك بما يثبت كونه الماء الجاهل بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
ضم الملتصق بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
عز كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
انما قد اذنت كون الماء مستقرا بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
المختصة انما اطلق حكم على كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه

السابعين والاربعة لان انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
تطهيره بغيره على ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
قضاة ما يمكن في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
يستعمل كل منهما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
البان الاطلاق بل يرد بها جود التبرع مع كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
بها وان كان ممكنا الا انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
على من له في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
ايضا في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
الا انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
خاتمة ما اجتمع عليه في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
تختلف اجزاء طهره وبجاسته لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
حكيم ومن الغريب ما صدر من بعض الفقهاء الا انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
والسلف الحكماء في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
الملاقي في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
عرض من كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
استعملت فيه وبقا كانت في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
هي ما حاورها وهكذا الى كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
القيام الا في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
عليه ما انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
واتقان فوق الا انما في كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
الملافة وتغيره لان كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه
مدخل في الحكم فلا بد من كونه لا الشبه في كونه وطهره لتقليل طهره بالكثرة ما كان في كونه

العلم الا ان يقدح عدم القول بالفصل بين اقسام المعصم كما يظهر من صاحب التفسير لانه قد عند قول
السالكين يظهر تدافع الماء الطاهر على الماء الجاهل المتغير حتى يؤول الى التغير ما صورته تمام الكلام
في هذه المسئلة يحتاج الى تقديم بحث وهو ان كل ما في نظير الماء جرم الاصل لا يلد من الماهية
والاستدلال على ذلك من كلام الصحابة وغيرهم في قوله جملتهم الاضطراب فمن خرج لعدم الانكشاف
بالاصطلاح في الحق في مسئلة التغير بين الموصول منها سابقة الاخر الا ان لا يخرج من
الغالبين بشرط الاخراج بان الرواية قاصرة عن نظير ما يخرج لعدم صدق الرواية بالنسبة الى طهارة
بعض من ماء دون بعض ممكنة فطهارة الملح التوافق في طهارة نظير ما سواه استخرج ما يثبت
بعض من ماء من جهة من اختيار ماء الحمام مثل قوله ماء الحمام كما يظهر من بعضه بماء من غير
غيره في الاصل بوجوب بعضه في قوله ماء الحمام في الاستدلال في الحمام وفيه وجه قوي
وليس ان يفتضح على من يراه فقال له اليس هو ماء حمامي انتم قتالتم له لانه في قوله ليس جريانه
يعطى على الظاهر كونه ماء حمامي من جهة الجاهل الى الماء من سائر تلك الادوار فيفسد على الظاهر الجاهل
من المادة ثم ان المستدل اورد على نفسه بان الحدوث انما بعد انقضاء الماء القليل فصدته عن الفعل
من جهة الاتصال بالمادة حال التبريد وليس هذا مما يقتضيه ان التغير من الماء يظهر مجرد اتصال المعصم
اعان بان سؤال السالكين لم يكن متوجها الى خصوص مادة كرف الاراء بل الى سؤال متوجه الى ما يخلو حال
المادة عليه وحال انقطاعها عنه وهو لم يستعمل في ذلك التمسك بكونه قائل لا بغيره بما يرد
عليه من التماسا على اية انقطاع المادة فانه يرد الى اثر الجاهل الحاصل فيه بوجوب الماء عليه
ثم ان المستدل لم يمكن استنفاد كفاية الاتصال من جميع اخبار ماء الحمام لضعفها في التبريد
مختلف مع ترك الاستدلال فبعد انقضاء التماسا على التماسا لكونه في قوله الاثر السابق ثم قال ولا ينافي
في ذلك ما روي من ان الاتصال باسناد مستقيم من قوله الماء يطهر ولا يطهر لوجوب جملته على نظير ما يثبت
حتى يفسد ولا يطهر غيره من الاشياء وكان من جنس المباح جميعا بغيره وبين غيره من الادلة التي في غيره
الزمين على جواز التمسك من ماء الحمام المجزئ في الحكم وهو على نظير ما يثبت في الظاهر من الاتصال بغيره
في ذلكنا لاسيما ان الحكم على الحمام بغيره وليس في المقام دليل معتبر يوجب التمسك بالوجه
ما ذكره بعض من اخبارنا القول المذكور حيث قال انه يوجب كفاية الاتصال بالكثر ان لا يفتضح انما يثبت
بما تخفى فثبتت وصحة جملتها الماء على الوجه المعترف به في نظير ما يثبت في الصور والنظر في حكم
بطلان ما تخلف فيها وان علمنا ان من يبا على الشخص وان يحصل قطعا سوى الاتصال لان الماهية في
الانقطاع مع كون السائل سابقا دخلا في جوف الشاة بعد ان يزل العلم به بغيره وانما يخرج
الاتصال في القليل ثم كفاية في الكثير طريق اقل وقدر ان كفاية نظير ما يثبت في الادلة وان يلقى من
الشامع ولا مجال لغيره لا في خصوص ما يثبت في المانع الى الاولوية التاسع ما في التفسير وغيره

مروى في الجاهل من عدم تحقق الاستدلال لان لم يرد عليه مجموع الاخره مجموع الاجزاء لم يتحقق الحكم
بالعلم لعدم العلم بذلك بل يعلم على وان اردت به البعض لم يكن المطهر للبعض الا ان الاستدلال بغيره
الاتصال في قوله اما القول بعدم طهارة الماء والقول بالانكشاف بغيره الاتصال بغيره في التفسير ما
يقول ان غيرنا اقل في الاستدلال ان الماء الجاهل الذي له وحده حقيقة لا يطهر الا ان حصل على
مجموعه من حيث هو مجموع ان يخرج من المطهر مستهلك فيه وذلك انما يحصل بالاستدلال ببعض اجزاء المطهر
ونفذه في بعض اجزائه المطهر بحيث يتناول على المجموع ان يخرج من مجموع مخرج لم يمتد الى المجموع ويثبت
من ذلك طهارة الاجزاء الغير المتغيرة بالخاصة وهو اتصال جميع اقسام الاستدلال على المجموع والاعتدال
عليه والزم من كون الاتصال خاصا بسبب الطهارة دليل على كون الاتصال خاصا بسبب طهارة المجموع
الدليل والنظر على علم مشترك فيسبب عدم الحكم التفرع وحصل ان المراد بالاستدلال عند اتصاله بغيره
الاتصال الاخره المستعان من كل من الماهية باجتماعها والظن وان اتفق بينهما ما هو اكبر منها وقد حصل لا ينافي
على كون مثل هذا الاتصال مطهر او هذا الاستدلال في الحكم في طهارة الاتصال الحاصل بالعلم فيسبب
من اجزاء احدهما باجزاء الاخره اخصا نصف على الوجه الاول والاتصال نصف آخر على الوجه الثاني فيحصل
الحكم بالانكشاف اتصال القليل بانما قبل الجاهل كفاية في نفسها وعدم توطأ وان لم يمتدح بغيره
لديها لان عدم قبول الجاهل انما هو بغيره من الماهية ماء واحدا بالاتصال وهو بغيره من الماهية
لان الوحدة وعدم قبوله لكونه قاصدا على الاستدلال في الاول فلهذا الوجهين يتحقق على وجهين
وجوابه ان الظاهر في التمسك كان توجها متوجها على التوطيف وهو ثبت لكونه سببا لدفع الجاهل
لاستدلاله بغيره سببا لوجوب الجاهل في كل واحد من النوعين من شدة الاجماع على كفاية الاتصال
الذكر ونسبة نظير والمداخلة مستمرة فكيف الاتصال والقول بغيره شرط ملافة الاثر وما اعتد
عنه فحكمه ان قبل ان يقدح المخرج الحقيقي فيرجع الى العرف قلنا الاول لا يتر على اثره ولا
حاجته الى دليل بل على اثره المخرج لان مع ائلك في نظير ما يثبت في الاستدلال بغيره مجموع كل
الاستدلال كالاتحاد بغيره والاتصال هو الذي يثبت كفاية في دليل بغيره القول الثالث اقل الجاهل
مدونة الاستدلال في قوله استصحابا مجموع الدليل على طهارة مخرج نصف ما تكرر في قوله وانما على
الطهارة مع الاستدلال في وجه الاول الاجماع المتصور كما يظهر كلام صاحب الشرح وقد عرفت نقل
الاتفاق من كلام صاحب التفسير في دليل دليل التمسك في قوله القول الاول الثاني ان الكثرة اوضح
عدم قبول الاتصال بالملامحة وامتزج مع التمسك فان ملزمه هو المطلوب والاتفاق في التمسك في قوله
المفروض من عدم قوله الكثرة لا ينافي ان انقضت الطهارة لم يمتدح حكم الماهية من المخرج احدتها
وبمختلف الاجماع كما ستخرج في كفاية التمسك بل يربطها بانها على هذا التمسك بغيره بقا الكثرة
وبقاء الجاهل على جاستدلاله كونه من جنس من لم يمتدح حوان استمدا ان كونه بغيره جاستدلاله

ورد النص بالدفع كما في جامع المقاصد الرابع ظهور الاجماع من قول الحق الثاني ونص في الاصطلاح
 عطفا على التعليق برود النص على دعواه اننا نشترط في كون الماء كثيرا طالما مر تحت ما في
 السيرة في شرح قول العلامة لا ياتي بقوله هذا الحكم بشكل ويمكن حمل كلا على نسخ ضعيف ثم انما
 اوضح الامارة لرفلوس في المادة من نسخة مرة وفوزان فلا يشترط في كونها الطهارة انتهى
 هذا القول ان كان المراد به حصول الاستخراج كما في بعض المتأخرين في توجيهه عليه السلام لا يمتنع
 به لا لانه لا يمتنع وبين الاستخراج كونه الشايع ضرورة حصوله دون ان يكون الاول به وحسن
 عنوانه لا مع غير سديد بل ربما يدعي ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لا قد لا يحصل بالاتفاق دفعة ثم
 الاستخراج وان كان المراد به كونه بنفسه مما لم يدخل في نظيره عليه السلام لا ما ورد عليه على وجه العمل من
 ان العموم على ظاهره كما صدر من بعضهم فحقى علو المظهر فلا يظهر الماء الغني بالقاء في الكرو ولا يمتنع
 كونهما ههنا ولين ان الطهارة في صورتين في الجملة وقد عرفت في الاستخراج كما هو المتعارف احاطة
 وانما ان الاصل المذكور قد ارتفع بمعاينة قطعت معلوم من الشرع وهو ان المعيار في الطهارة بالماء
 المستعمل الماء النقي على وجه لا يمتنع المعنى ولا يمكن الحكم بمعاينة الماء في الطهارة ولا حاشية فان
 الشخص مخلوق ومعلوم ان مجرد علو سطح المستعمل على سطح الماء النقي في زمان متصل بذلك لا يمتنع
 لا يدخل في المقدار المذكور ومن المعلوم ان غرض النجاسة على ظاهر الاتفاق ما لا يمتنع انما هو كون
 سطح النقي على سطح الماء النقي في زمان قبل زمان الملاحة المتصل بها ويحق تكامل هذا التقدير
 قد عرفت ان اتفاق الاصل المذكور بالقاء القطعة المذكورة صحيح لمكان اعتبار الاتفاق دفعة ان الجانب
 المتب بالليل على اعتباره هذا كله على تقدير حصول الاستخراج واما عدم حصوله فيكون الواجب تحصيله وانما
 هناك بل هو القاء دفعة ما عرفت من كون كفايته مقطوعة بحملها فاصل هذا القول انه لو انقلب
 اكثر من مرجح لم يكن مانع من حصول النجاسة القليلة مع وجود مقتضى النجاسة وما اورد من ما يمتنع من
 اخذ النجاسة على القاء اكثر على القليل منها لو انما كان مرجح في كفايته من قبل يقول بانه على تخالفا
 وبقاء اكثر على جهاد او يحكم بنجس اكثر من غيره من مقدار الكأس وربع القليل الذي هو من
 اكثر يسير والاولان حلا الاجماع والخبرين مع عدم اتفاق الفصل قطعا واما ما اورد من معتمد من
 مسائل عدم تنوع العمل بالسائل فلا بأس به في المقام لان المراد به ما لو كان هناك ماء قليل ما هو قليل
 من منكر او ما يتبعه كذا فاحتمال النجاسة في الماء قليل من هذا ما لم يكن فيه من فضل الكفاية مما هو
 القليل حتى يتألف سطحها وما ذكره كذا يظهر ان دفع الوصل الاول من الوجوه للذين استدلوا على
 عدم جواز الاول واما الثاني فانهما في دفع المنع من كون المتأخر في التطهير هو رودة المظهر فان
 كل من رودة في حكمة شايخ ان لم يقع ان العالب هو الثاني كما في الاشارة للحواش والذين انما
 الوجه الاول مما استدل به على دعواه الثانية وهو ان عدم حصول الطهارة الا بالدفع فظهر انه قد عرفت ما

من قوة فاعلم ان
 ما ذكره من ان
 كان القليل
 بالكثر فانه لا يمتنع

ذكره وفيه الوجه الاول من الاحتجاج على دعواه الاول اعني القاعة القطعية في كونها واما
 الوجه الثاني فعندنا جاعل في كفايته في الطهارة لم يمتنع في كفايته في الاستخراج
 وان مقتضى ذلك من ان مجرد الاتصال لا يقتضي النجاسة كما هو المتعارف انما هو الثالث
 في كفايته في شرب الاجماع ليس جدير بمقتضى كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 الرابع فقد عرفت ان مقتضى كفايته في شرب الاجماع هو كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 المراد من الاجماع عندنا انما يعتبر انما هو في كون دعواه الاخرى فلا بأس به في الاستخراج هذا كله
 بناء على تفسير الدعوة بمعنى وقوع حمل على الماء الكافي في زمان قصير بحيث يصح عليه اسم كفايته في شرب
 الحق الثاني واما ما يدعي على تفسيره بما يقتضيه او الارتفاع بان يطهر من نصف كرم نصف
 آخر او يلحق في نصف كرم فيطهر نصفه او يلحق في نصف كرم فيطهر نصفه فان ذلك من لان مرجح
 الى اعتبار تحقق اكثر من الماء المظهر وهو ما لا يمتنع وكان ان هذا في كفايته في شرب كفايته في شرب
 قال فاعلم ان المعتبر من ارتفاع الاستخراج هو الماء عن كون متناهي في الطهارة واما ان ما يمتنع من مقتضى الاجتماع
 والوجه عرفا ما عرفت من الوجوه اعتبارها هو انما هو في كونها في كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 على الوجه المعتبر فلا يمتنع ما اورد من بعض الامتناع من ان الدفعة لا يمتنع بها معنى لتعدد النجاسة في
 الدليل على المرتبة التي يحصل بها من الماء الدفعة هو انما هو كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 على ذلك في قولنا الرابع ما ذكره في كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 دلينا ما ذكرناه في المسئلة الاولى انتهى وشارف ذلك الى ما ذكره في المسئلة الثانية عليه من مقتضى
 الماء الكثير المتغير بالنجاسة حيث قال والظاهر ان التطهير ازيد عليه من الماء الطاهر كذا عاين في
 عند ذلك فغير خفي ان تطهيره في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 ان يرد عليه من الماء الطاهر ما يزيل عنه النجاسة ولم يعتبر المقدار في كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 وانما الثاني ان يزيل من الماء ما يزيل عنه النجاسة في كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 ان الماء معلوم بنجاسته وليس انما هو كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 انما يظهر الماء ثم قال في كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 طلق كذا فلو فرضت في بعض النجاسة لم يمتنع لان يتصل بها ماء الماء والماء النقي ليس كذا في شرب كفايته في شرب
 فاما ما نصير من الاثر فان ذلك يعتبر في الامر وحكمه فغير خفي انها في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 وان كان صحيحا بالنسبة الى رفع ما ذكره في كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 كما عرفت في الدعوة وفي كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب كفايته في شرب
 من جميع ما ذكرناه ان المختار من القول الاستخراج وان لم يكن هناك القاء دفعة تدبر الاول ان كان
 القليل متغيرا بالنجاسة فالقول عليه كذا من غير خلاف ان لنا في تفسيره الآية حكمة كما هو هكذا قال

قد عرفت ان

اشترط احد الامرين من المساءة وله اول طوطى من ماء راعنا انتهى السالك من خلف كلامهم
في جعل الطهارة للماء القليل المختص بالنسج من تحت قفا الفم في طريق تلميع القليل المختص
ما صورته الطين الى طهر فذه المياه ان جلت عليها كثر من ماء مطلق ولا يتنجس ذلك احد
او صافها المان قال له الماء الذي جلت عليه طهرته لا فرق فيه بين ان يكون ناسجا من تحت او
يكون اسيه او قبل فيه فانه اذا بلغ ذلك مقدار ما يكثر الخجل انتهى ومقتضا انه لا فرق في الكثر
المطهر وحصول الطهر بين احوال الثلث التي ذكرها ولا على الماء المختص من قوته في
يرتلى بعد بياضى صلاها ونسج من تحتها ولا على النسج ولو الزوج من الارض كما هو مقتضى
القوام من حيث قاله في منج الماء بغير مثلثة شيئا ونوعا خرج من العيون انتهى وهذا لا يشك
قطعا كما لا يشك ما وصل من الكثر من تحتها وهو وان كان لا يبدل كونه ركا وبما بل هذا القول
ما شأنا اليه العلامة في التذكرة حيث قال بوضع الماء من تحت طهره وانما لا يشك خلافا
لشافعي لانه في شرط الطهر وقوعه كذا وقعنا في ذلك القواعد ما القليل في ما يطهر في القواعد
كروية عليه لابقا مكررا على الاصح والابن من تحتها انتهى وحكم في المعنى في المختار ما يعنى لفرق
بين النسج من تحتها وصل الكثر من تحتها لانه في طريق تلميع القليل في اذغيب عالم من النسج
عليه كثر من ماء ثم لفرق قواعدها قال في ذلك لا يطهر لان يرد عليه من ماء وهذا المشبه بالذائب
لان النسج ليس بالذائب لا كما لا يستدرك ان الماء ناسج ما وصل من تحتها لان يكون ناسجا من الارض
فهو صواب انتهى وحكم مثل ذلك من انتهى في فصل المختص بالذائب في النسج من الضعف وعنه فانه
قال في تلخيص قول العلامة في القواعد والابن من تحتها هذا الحكم مشكوك فيمكن حمل كلامه على
نسج ضعيف من شح او على نسج الامانة لم يولد من المادة من تحتها من قوته وفور ان الاشبهة
في جعل الطهارة انتهى وهذا هو الذي حكم به الهداية في الذكري حيث قال بوضع الكثر من تحتها
كما القواعد في منج طهره لصبرهما واحدا كما كان في شح طهره لعدم الكثرة الفعلية انتهى في
ليس مراده من ما اشار اليه في كشف اللثام في كل قول له لا يطهر بالنسج من الكثر الواقف من تحتها
او من بها ان يصل اليه في قوامة في اخره بحيث لا يرفع الماء ما يفرز حتى يرد على المختص
على طهره كما في الذكري والبيان فانه لا بد من علو المطهر كما قد كنا لا يطهر بالنسج كغيره
الا ان قولي بالنسج ولم يكن شحا او اتصل حتى يبلغ النسيج المشط على المختص كرا على المختص من
اشترط الكثر في الحادي سواء جرى وخرج من اسم الشرا من اعلل المختص من عدم تلميع النسج
الا بالاعتراض انتهى قال في شرح الهداية الذي يقتضيه النقل صواب لان يكون قد بين النسج من تحتها
بين اجرائه اليه من خارج فيكون حكمه كذا كقوله بالانصال واشترط المختص ما تقدم
وعلى القول بعدم كفاية الانصال من تحت لانه مما شأنا المختص وما علمنا ان لا كفاية

فصل

باعت

بالانصاف الاظهر لخصوصا الانصاف تحت فالاول مع رعاية الانصاف وان كان لا يخرج
الحكايا لعدم ظهورها جميعا فيه كما يظهر من كلام الاحكام ولا يلزم سواء في هذا الباب ثم يوضح بقوله
منه وهذا انما هو اثره بسبب ملافة الجبر واسترخ الجبس كان الطاهر طاهر لم يبق الا ان
استوفى ويحقق ان الشئ خارج عن عنوان الشئ كما عرفت من معناه وان لا يلزم الا ان ذلك
لا يبيد الاتصال بالكون ولا بالمادة وان الذي يقتضيه لا له السارية في المقام هو ان لا يصل
المادة من تحتها والكون ذلك وان شئ من ذلك الحكم ليس الطاهر لان المادة عاصمه كما يكتسب اعتبار
ماء النهر طهره بغير معناه ولا ما لم يكن عاصمه ثم خاسته جميع النهر الجاري فباذا كان في صدره بجاء
مستقل المادة ولا يصح ان يلزم ذلك لا لخرافه الاجماع وبغيره وكذلك الحال في الكرم
عدم انقطاع بعض اثره عن بعض انقطاعه لا ملافة من منتهى الجبس الى الماء كما في قوله
الماء اذا طهر فذكر لم يجبه شئ ولا دخل لكونه في المظهر من فوق يبعد عن الانصاف وقد عذر
ذكر قاعدة متعينة جمع عليها من ان الماء المخصص لما يخرج مما يجس بجس لا يبق بغيره
فقد عذر واحد ولم يغير المخصص وجب نظيره في الماء التجبس ولا يظهر انما ذكره
المشكلة فيها احوال الشئ كما عرفت ذلك في التكرار وجامع المقاصد وغيرها احداهما في قوله
مطل سواء تم بغيره على تجبس وهو هذا الشئ في ذات الجبس من المتعديين الفاضلين
والمتعديين كغيره من المتعديين كما هو الحال في المتعديين كافي في شرح التمهيد في الماء
البر الاكثر كما في الفيزياء لبرهان التجبس كالمع شمع الخارج المحقق البهائي فانها انما يظهر
سواء تم بغيره على تجبس وشبهه فجامع المقاصد الى اكثر المتعديين وهذا اثر في المتعديين ويلاحظ
علم الفيزياء في المسائل الستة على ما حكم عنه فان قال ان الماء كان المذموم مترا باق في
من الماء المحكوك لم يجبه شئ الا ما عرفت احد وصفا القول بالبرهان في غير شئ في
كل واحد منها من الكون خطا انما ذكره فانما هو احد احد الخطا طاهر طاهر وان ذلك طاهر
فمن اين خطا الخطا في الطهارة وان قلتم مناسبا انما قلتم فكم طهارة ما بلغ ان يكون في
ما صورته في الحاشية ان الصحيح في هذه المسئلة هو القول بان هذا الماء يكون طاهرا في
ان كان بطلان طهره انما هو هذا المبلغ من حكم النجاسة التي تكون فيه وهو كذلك
بكونه طاهرا كما يحكم الشرع في غير وجوده الا ان يورث صفات الماء وان كان الماء لا يكتسب طهارة
هذا لعدم ملكها النجاسة الحاصلة في غير ذلك من غير عار بعد تكامل كونها ووجه طهارة
قبل اكتمال لان على الوجه من النجاسة وانما يكتسب طهارة لانها اثر طهره على
والذي يترتب ان الاصل ما اقتبنا من الواسد فانما ذكرناه في غير نجاسة لم تغير طهارة الواسد كما
بالاظهار في نجاسة طهارة غير الواسد في غير طهارة الواسد في غير طهارة الواسد في غير طهارة

10

أي يظهره ولم يوجب الخيط طير من قوطم فلان لا يحل غضبه أي لا يظهره والمعنى أن الماء لا يجيب بوجع
الخيط فيه إذ كان ثلثين ثم قال وقيل معنى لم يحل غضبه أي لا يظهره نفس كما أتينا القول أن لا يحل غضبه
كان بابا ويصير نفسا مثل سواه أنه كما إذا كان ثلثين لم يحل أن يقع فيه نجاسة لأنه لا يجيب
بوجع الخيط فيه فيكون على الأول قد صدق ما ذكره المصنف في أن لا يجيب بوجع الخيط وهو ما قلناه
مصادرا على الثاني صدق ما ذكره المصنف في أن لا يجيب بوجع الخيط فيه وهو ما قلناه
هو القول بغيره قال بغيره المصنف الماء بالثلثين وما إذا ثلثين فلا انتهى وعنه قيل أنه حكى ناس من أهل
في قوله إذا بلغ الماء ثلثين لم يحل غضبه أي لا يظهره فيه نجاسة قالوا ونقول العرب يغلون بغيره
يظهر غضبه انتهى والحق أن هذا أشهر الأمر على غيره من الجمل بمعنى الظاهر لأن ما ذكرناه معنى متعارف
ما توسر كثر استعماله من باب الاستعارة فكيف من الحقيقة الشاذة حيث سلك ذلك المسلك فانه
قلت كيف يغضب على ما أفتره غيره من أن قوطم جازم فيعلق بجماعهم قلت ذلك من جهة أنهم
تصرف بغيره من قوطم إنما هو ما كان من قبل النقل وأما ما كان من قبل النقل فيقولون لا يوجب بوجع
على الملوحة في نجاسة بغيره فافترضنا ما قلناه من أن قوطم جازم فيعلق بجماعهم فبين على أن كان
أطول من راعا أو على الاتباع وإنما هو من باب الموافقة لا على ما أفتره غيره واستبعدوا كيف كان لا بد
في انقطاع الحديث على يد عيسى بن دريس من مرادة معنى عام فيقولون لا يوجب بوجع
بما أن حكم الماء النجس إذا بلغ كذا الإلزام فيجعل الماء بالنسبة إلى الطاهر ونجس بان يرد من قوله لم
خشا أنه لا يكون حاملا له فامسح به من جهة وضركه في الثاني لئلا يكون على ظهوره
النجاسة ثم أن وقع الجواب عما استدلوا به من أن نجاسة من الخيط على وجهه أحد ما قلناه من كلامهم
حيث قلنا حكمه على المعتبر وبعض المتأخرين استعملوا هذه المفاصلة في جعله على الطهارة قوله إذا بلغ
الماء كذا لم يحل غضبه من أن هذه الرواية جمع عليها عند المخالفين في المفاضلة قالوا والجواب
دفع الخبر فإنما زعمه مسندوا الذين رواه من سلافة من رواية الشيخ أبو جعفر وأما من جاء بعده
والخبر لم يزل لا يعمل به وكتب الحديث على الأثره خالصة أصلا فاما المخالفون في المفاضلة فاعلموا أنهم
سوى ما حكوه من أن هذا هو مذهب منقطع المذهب وما رآيت أحدا من أصحابنا يعجز عن إجماع المخالفين في
فيما لا يجدوا لادراة أن الرواية ساقطة وأما أصحابنا فروا عن الإلزام إذا كان الماء قد تركه نجاسة
شيء وهذا صريح في أن بوجع كذا هو المانع من أن نجاسة ولا يلزم من كونه نجاسة شيء بعيد
البلوغ مرفوع ما كان في ما قبله وصحنا قبله الشيخ قال لقوطم وما نحن قوطم لعلنا كانت الإشارة
المستوية إليهم في قوله هذا اللفظ وإنما ما ذكرناه وهو قول الصادق إذا كان الماء قد تركه
لنجاسة من لعلنا غلط غلط وهذه المسئلة لتوجه من معنى الفظين وأما انتهى ووافقه
فأما ما رواه المدكورة باللفظ المذكور جماعة منهم أهلنا وأخبرهم صاحب الجواهر في كتابه

عنهم فما رواه من منهم فليس ذلك لأنها وإن فرق بينهما وبين الرواية الواردة من طريقنا كما صرح به
بعضهم وهي إذا كان الماء قد تركه نجاسة من لعلنا غلط فافهم الغرض من هذا القول ما ذكرناه من أن لعلنا غلط
بينهما ومن هنا يتبع المسألة فتبين كلام ابن أبي عمير في ذلك لأن الرواية وإن كانت من رواية
الأمية قد رواها من الأطلس في رواية بغيره كذا نص في بعض النسخ وهو لا يعمل بالنجاسة إلا إذا كان في
في وقت ما نزل في الماء المستعمل في الكربة أو ما يبلغ كذا عددان ذكره عدم جواز استعماله لأن
الاستعمال لا يعمل به لأن يقال لا يمكن أن أحسن استعماله لظواهر الأخبار والآيات المشاهدة
الماء وما انفرد عن أخيه ببدل وقوطم إذا بلغ الماء كذا لم يحل غضبه انتهى كان الظاهر من
قوله وقوطم لم يوجب بوجع الخيط في قوله ما من الشك في أن الأمر من لا يوجب بوجع الخيط
وعدم الوجوب لا يوجب عدم الوجوب وأما ما أفتره غيره من أن لا يوجب بوجع الخيط
طهارة القليل بالتمام فيكون سائر الرواية أيضا لا يوجب بوجع الخيط في ذلك كله فيجوز العمل بمثل
هذه الرواية مع أن لا بأس من مخالفة الاستصحاب في مثل هذه المسئلة انتهى وقول
لا يجيب سقوط ما ذكره من الاعتقاد على فعل المرفوض من أن يوجب الخيط من طريق الخاصة لأنه
قال في الساجدة المظن وقد روي صاحب الحديث عن النبي أنه قال إذا بلغ الماء كذا لم يحل
خشا وروى الشيعة الأمامية عن أئمتنا ما قلناه من أن الماء إذا بلغ كذا لم يجنبه ما قلناه
من نجاسة إلا ما لا يوجب بوجع الخيط وأما ما أفتره غيره من أن لا يوجب بوجع الخيط
النجاسة فيما انتهى من مقتضى المفاضلة بين رواية الشيعة الأمامية وبين رواية أصحابنا الحديث عن النبي
هو أن يكون المراد بالثاني أصحاب الحديث من أئمتنا وما ذكره من أن لا يوجب بوجع الخيط
على كون الرواية من طريق سائر الأئمة فالجواب عما يشعرون على الأمامية من أن لا يوجب بوجع الخيط
قوطم أن الماء إذا بلغ كذا لم يحل غضبه بما عجل من المخالفة وهذا من مجلس من مجلسين كما قلناه
كثيرا في الموضوع لاختلاف الفقهاء في بعض المسئلة التي كان قال وقد استقصينا في هذه المسئلة
فيما أفترناه من كلام علي بن سنان في قوله ما نزل في كل مخالفة هذه المسئلة لنا ما به ونحقيق
من أوجبه في الشافعي ما أتينا به وسكتنا مع طرية القليل انتهى صحيح على ما قلناه وبيننا القليل
الخاص كان شاهدا لما في هذه المسئلة من كونه ما روي عنه وهو موقوف كغيره وأما ما أفتره غيره من
قال إذا بلغ الماء كذا لم يحل غضبه انتهى ما أفتره غيره من أن لا يوجب بوجع الخيط
كونه سببه من لا يوجب بوجع الخيط لا يجري في كون الحديث المذكور من طريق الخاصة ولا ما يحتمل
الاستصحاب البيروني الاستدلال به وأما ما ذكره صاحب الجواهر من أن لا يوجب بوجع الخيط
من لم يستدل بها في مقام الاحتجاج على ما ذهبنا إلى الاستدلال به للذين تقدمت بكنا في ما تقدمنا
ما ذكره من أخبارنا الواردة المذكورة بالإجماع الذي يظهر من أدب من في غير ذلك قد عرفنا ذلك

الدوى فيها من غير تكليف بحجها الرضا الرواية هي من غير تكليف ان كان الاجماع المشارة
 معتدلا بالرواية المذكورة مطابقة لما في المتن من غير تكليف في هذه الرواية من غير تكليف
 عدة ذلك وانما ما وقع في كلام صاحب الجواهر من بعد عشر اشارة الى كونها على الرواية الاولى حيث
 تبعها الغير واحد من سيرة المحققين المتأخرين في هذا الباب قال ان الظاهر منها ان المراد بها ان
 لم يحل حبسا بسوء والمراد ببلوغه ليس بعد محال فيكون معناه هو معنى الرواية المشهورة وهي
 انما كان الماء قد كثر لم يجز شئ ثم قال من هذا الحق بعضهم ان قوله ابن ابي عمير في نقله لاجماع
 المواقف على الرواية المذكورة مطابقة لما في المتن من غير تكليف في هذه الرواية من غير تكليف وهو
 الظاهر من سيرة المحققين في هذا الباب انما كان المراد من هذه الرواية ان الماء لم يحل حبسا
 فهو من غير تكليف لان الظاهر من قوله لم يحل ان لم يحل مضافا الى كون لم يجز في الرواية
 المشهورة في غير مكانة من المذهب فيكون معنى اللفظ واحدا اخر من نسبة قوله انما معنى
 اللفظ من ابن ابي عمير في غير مكانة من المذهب فيكون معنى اللفظ واحدا اخر من نسبة قوله انما معنى
 التماسها لهما لا يكون الا ان يكون المراد من هذه الرواية ان الماء لم يحل حبسا فيكون
 ويكون الحكم المحكي به عليه حاله ان يكون المراد من ما في المتن من ان لا يحل حبسا فيكون
 الرواية بظاهرها المحكي به وان الشخص بالثابت كانت فاصلة عن تمام مقادير ما في المتن من ان لا يحل حبسا
 هذا الوجه من طريق الاستدلال لا يخفى في الرواية المتقولة من طريقها اصله لان قوله لا يجز شئ
 ليس صالحا لان المراد به رفع حتى يصح الاستدلال به على جواز الممتنع وهذا لم يستدل به على ذلك
 ابن ابي عمير ولا غيره وهو في ذلك ان ارادة احكام النجاسة من لفظ لم يجز كما هو ظاهر
 في نسخة على ان المراد بالماء في الرواية ليس هو ما في المتن من لفظ لم يجز بل انما المراد به خصوص الظاهر
 لا يجز شئ بل لا احكام النجاسة في غير لفظ لم يجز بل انما المراد به خصوص الظاهر
 ابن ابي عمير انما معنى اللفظ من ابن ابي عمير في غير مكانة من المذهب فيكون معنى اللفظ واحدا اخر من نسبة قوله انما معنى
 ما في المتن من ان لا يحل حبسا لان شانه اجز من ان يوجه ذلك مضافا الى ان لو كان
 قوله هذا التوجيه كان الاستدلال بالرواية المشهورة عند التماسها فيكون لم يكن عند غيره من غير
 كان مضافا الى غير ما في المتن من ان لا يحل حبسا لان شانه اجز من ان يوجه ذلك مضافا الى ان لو كان
 على ان الرواية المتقولة من طريقها اصله لان قوله لا يجز شئ ليس صالحا لان المراد به رفع حتى يصح الاستدلال به على جواز الممتنع وهذا لم يستدل به على ذلك
 ابن ابي عمير ولا غيره وهو في ذلك ان ارادة احكام النجاسة من لفظ لم يجز كما هو ظاهر
 في نسخة على ان المراد بالماء في الرواية ليس هو ما في المتن من لفظ لم يجز بل انما المراد به خصوص الظاهر
 لا يجز شئ بل لا احكام النجاسة في غير لفظ لم يجز بل انما المراد به خصوص الظاهر

مع قطع النظر عن كون معرفة النجاسة من غير تكليف بحجها الرضا الرواية هي من غير تكليف ان كان الاجماع المشارة
 معتدلا بالرواية المذكورة مطابقة لما في المتن من غير تكليف في هذه الرواية من غير تكليف
 عدة ذلك وانما ما وقع في كلام صاحب الجواهر من بعد عشر اشارة الى كونها على الرواية الاولى حيث
 تبعها الغير واحد من سيرة المحققين المتأخرين في هذا الباب قال ان الظاهر منها ان المراد بها ان
 لم يحل حبسا بسوء والمراد ببلوغه ليس بعد محال فيكون معناه هو معنى الرواية المشهورة وهي
 انما كان الماء قد كثر لم يجز شئ ثم قال من هذا الحق بعضهم ان قوله ابن ابي عمير في نقله لاجماع
 المواقف على الرواية المذكورة مطابقة لما في المتن من غير تكليف في هذه الرواية من غير تكليف وهو
 الظاهر من سيرة المحققين في هذا الباب انما كان المراد من هذه الرواية ان الماء لم يحل حبسا
 فهو من غير تكليف لان الظاهر من قوله لم يحل ان لم يحل مضافا الى كون لم يجز في الرواية
 المشهورة في غير مكانة من المذهب فيكون معنى اللفظ واحدا اخر من نسبة قوله انما معنى
 اللفظ من ابن ابي عمير في غير مكانة من المذهب فيكون معنى اللفظ واحدا اخر من نسبة قوله انما معنى
 التماسها لهما لا يكون الا ان يكون المراد من هذه الرواية ان الماء لم يحل حبسا فيكون
 ويكون الحكم المحكي به عليه حاله ان يكون المراد من ما في المتن من ان لا يحل حبسا فيكون
 الرواية بظاهرها المحكي به وان الشخص بالثابت كانت فاصلة عن تمام مقادير ما في المتن من ان لا يحل حبسا
 هذا الوجه من طريق الاستدلال لا يخفى في الرواية المتقولة من طريقها اصله لان قوله لا يجز شئ
 ليس صالحا لان المراد به رفع حتى يصح الاستدلال به على جواز الممتنع وهذا لم يستدل به على ذلك
 ابن ابي عمير ولا غيره وهو في ذلك ان ارادة احكام النجاسة من لفظ لم يجز كما هو ظاهر
 في نسخة على ان المراد بالماء في الرواية ليس هو ما في المتن من لفظ لم يجز بل انما المراد به خصوص الظاهر
 لا يجز شئ بل لا احكام النجاسة في غير لفظ لم يجز بل انما المراد به خصوص الظاهر

المخالفة

القليل او اكثر للحاجة وانه غير ممكن ان يكونا شيئا واحدا في نفس الوقت
 مقدار الكثرة وعدم الفعل في سادس سطوح الظاهرة او لا يتغير حلقا فيبقى مجرد الانقسام
 بين العالي والسافل فيبقى السافل فيبقى العالي لا يتغير في السافل او يفتقر الى التغير في السافل
 السافل فيبقى العالي لا يتغير في السافل او يفتقر الى التغير في السافل او يفتقر الى التغير في السافل
 في الاول دون الثاني وجوه او اقوال اما القول الاول فقد شبه جرحا في السافل في السافل
 ولم يفتقر الى التغير في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 المختص في الحكم الكواشرا او كسبه وتطرق في النظر الى ذلك مع عدم المساواة واثار ذلك في
 ما ذهب اليه جرحا في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 اكثر لاحقا في المختص في الحكم الكواشرا او كسبه وتطرق في النظر الى ذلك مع عدم المساواة واثار ذلك في
 وفي تحقيق ذلك مع عدم المساواة في كثير من الصور ونظر في التمسك وعدم اعتبارها بمجردها
 على عدم الفعل مقدار الكثرة في الحاجة مستدركا لان من ما سافر والمحل في الدنيا في الماش
 الاصل في ان يكون ليس من حيث كونه موضوعا لذلك على حد صفة الجرم وانما هو باعتبار مساواة عدم
 ارادة الحكم في الحكم غير ذلك من ان مساواة الحكم انما توضح حيث يتحقق احتمال العمل
 ولا يرد في تقدم السؤال عن بعض انواع المستبعدات هو في محل النزاع واقع اذ ليس
 تضمن السؤال في طاء التجميع وح لا يفي في الاشياء التي لا يتغير في السافل في السافل في السافل في السافل
 المعنى ما قبل ما يرد في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 على سبب ظاهر وهو غير متغير في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 على سبب تطرق في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 مع ان الذي يبين ان اعتبار المساواة مع عدم الفعل لا يقلل من الفعل الكثرة اذ كان كسبه
 اعلى منه وقد سبق في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 الكثير في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 لعدم الفعل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 انما هو باعتبار انهما الاتصال بالكثر وليس انما في الكثرة باعتبار في السافل في السافل في السافل
 حاصل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 فيما هو غير متغير في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 وعدم الفعل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 مرة في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 نعم يتوجه ذلك على القول بعدم اعتبار الكثرة في المادة وقد سبق في السافل في السافل في السافل

يعني القليل في السافل
 الكثرة

على الخلق في المادة وقد غور من هذا ان عدم الفعل في الوقت بالملازمة شرط بل هو مقدار الكثرة
 مع تساوي سطح الماء بحيث يفيض في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 مضاعفا ولا يتغير سواء السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 الاختلاف لان المادة المعينة في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 المادة نفسها في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 ايضا ما لم يكن كسبه في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 من مادة اول جزء على ما هو شأن في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 موضع الملازمة في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 مختصة بالمجتمع والاعتبار في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 الحس في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 لسرعة الافعال فلا بد في الحكم بالحاجة الجدي من دليل يتم بارتباط الماء في السافل في السافل في السافل
 السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 من السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 واسا يستقر في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 فاشق من كون المادة كذلك وهو لا يفي في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 المعرفة في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 كما قد يفتقر مع المساواة كالتقدير في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 الاختلاف لا يوجب في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 الاختلاف اما لاجل وصل السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 ليس الا امتداد السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 الثاني في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 ايضا مع السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 كما دلت على اعتبار الوحدة في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 فيما نقص في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 وسبق الاصل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 التجميع في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 واما القول الثاني في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل
 حاشية مع اختلاف سبب انظر الى امره احد ما اشترط ان لا يفتقر الى السافل في السافل في السافل في السافل

ثم تخرج في الماء وتوضأ منه للصلاة في الا ان يكون كثيرا فذكر من ماء وتدل على تماثل كل
ماء قليل بملء الفم الخماسه سواء انقل بماء آخر ام لا فاجاب باننا لا نشك في ذلك لانه المفرد في
بالفم فيها تحول على الا ان الماء العائنه التي يضاف اليها الاذان وشبهه كل فرد للمفرد مجموع
اشرا اليه انتهى فغير ان قوله ان الماء قد يترك مختصرا في سوق لا يعطى له اعادة نظره
ومعنى هذا في المعلوم وهو ان على عوارض ظهوره الماء فلا يبقى مجال للمزيد على الارض المسمى
مقدم على العوارض التي تعتبر في اربع ما يملك به في الجواهر من ان تسمى السائل الكو العالم
كما تسمى تحت العالم وشامرا لغيره من غير العالم والزم ذلك تسمى السائل العالي
اذا لم يكن كرا لان كونه العالي لا يدخل لها في وحدة الماء اذ في كان السائل يتبع العالي لا
معه فتسمى العالي وان لم يكن كانت ما عرفت من ان كونه العالي لا يدخل لها في وحدة الماء اللهم
ان يقرب ان معنى ذلك ليس هو الوحدة بل العلم بحدود من حكم الحما والماء فيفقد على
تكون ذلك بعد كما يتصور في شكا كلهم في العالم وانما عرفت على ان الحكم والموضوع في العالم غير متفق
حتى يكون له في العالم لا تسمى في العالم انما عرفت على ان الحكم والموضوع في العالم غير متفق
القول في تسمى السائل العالي وان لم يكن كرا اذ ثبت ذلك في قوله من ان العالي ايضا تسمى في السائل
اذا كان مجموعها كرا لان وحدة الماء ان تحققت فقد تحققت فيها والا فلا فغير ان العالي في
تسمى السائل الكو والجاري العالي كما اشق من راي المعنى ومعنى من حكم تعريف وصلى اليهم
منهمهم وسواهم وموانع المعنى العالي انما خصوص في تسمى السائل في ما يتفق مع رايه فليس
حتى يثبت العالي غير المعنى ايضا في خلافه في غير المعنى مع انما عرفت في المعنى كما شق مما خلاه
هذا كله على تقدير تسليم الاحكام المذكورة ولا فائدة في ذلك في بعض المحققين استدارا الى ان
في المعنى والتدرك مع اعتبار الكونه في مادة الحما نزه في الحاق غير الحما به الا ان يرد الحما
من حيث عدم اعتبار الكونه في نظيره والمكان الشهيد في من والذكر كما هو جامع المعاني
حكمه ما ينظر في الاشارة مع كونه العالي في نظيره ما لو قسم الجاري والكثير عليه من تسمى
بعد الاتحاد في التسمية في ان شامرا في الوحدة وشبه حكم العلاقة باعتبار الكونه في الكثر
على الماء فغير ان لا الهاء اختلاط سطح اكثر عند انما في فعل ما ينظر في علاقة الجسيم قال
وتقدم من صا الطاهر ايضا ان اللازم على القول باعتبار سائر السطوح في الكو اعتبار الكونه
في نظيره لا يختلف سطح الماء الملقوق من الحلول وان القول باعتبار الكونه لا يختص باذا
المظهر على الكو ومعنى تقدم من سماء العالم من دعوى ضرورة الكو الى الجمع المتعارفين في
هنا ولا يستحق استدلالا لتمام الماء تسمى العالي التماثل السائل بان العالي لا يتغير في سائر
سطحه انما نزه الكو في الماء العالي في الصورة المرفوعة لان في وحدة

الماء وهو غير ممكن بالنسبة الى من الكون تسمى العالي العالي الذي هو دور الكو لانها لا تسمى
فلا يوجد في المقام دليل على الاختصاص من غير ان يكون في المسئلة السابقة بعض اختلاف
السطح على وجه التسمية مع عدم كونه احد هما لان كونه العالي لا يدخل لها في مفهوم الوحدة ولا في
العالي في الاستدلال في ما ورد من كونه المادة في عدم انما العالي لا يحكم شكل الحما لا يحكم
الحما ولا في اقل عدم اعتبار الكونه فيها الا ان يقرب من المشاهدة فيها كما تقدم عليه وهو المادة
انما الماء الحما فيفسد الى كل ماء قليل لانه في شدة عليه في كونه احد اقسامه لانه لا يتغير
فيفسد الكو المتسم ايضا هذا صاعدا الى ما يترتب من ان يفسد ماء الحما كماله التسمية في بعض بعضا
على ان التسمية هو العالي ولولا غير من ومقتضى التسمية في الحكم على كل من الطرفين لا في التسمية
التسمية ماء الحما بالاخر بالدليل وضعف رواية في التسمية في هذا صاعدا الى ما عرفت
من ان تسمى الوحدة في المسئلة السابقة في المادة العرف ولا في قوله في بعض بعضا على وحدة
المادة واما فيكون على عدم انما الكو يتبقى في رواية في التسمية في العالي لا في العالي
عنه الشهادة في بعض المقاصد على في الاتفاق في مشاهدته لان الكلام هنا في بعضا السائل
بالعالي والذى ساء انما هو طاهر المختص السائل الكثر العالي ومنع الثاني لا يشك في الاول
وقد فرق هو به بينهما سابقا في شذوذه الحما واما ما ذكر من ان المشاهدة من انما الحما عليه
المادة لعدم انما الماء الحما فغير انما من ظهور قوله انما كان المادة في الشك في ليس
ظاهرا في التسمية في الموضوع الخاص بصورة خصوصية فيكون على الحكم هو الموضوع الخاص في
فغير مخصوص واما ما استدل به من رواية ابن ابي عمير في العالي على ان التسمية الجارية ولا في التسمية
ان لا يربط في انما ماء التسمية الجارية من تسمى فغير الحكم به واما الاستدلال في قوله في بعض
بعضا على وحدة المادة وذهبا الى انما ذكر فغير ان الاطلاق لفظ ماء المتعالي الحما على
المادة وذهبا من جهة كون المتعالي كليا في المادة لا يشك في صحتها الماء الواحد في كليهما
في لا يحظر انما بعضها البعض حتى يكون علة العالي انما كونه التسمية في حيا الجارية
ايضا في رواية في انما على ما اخبرنا من القوى هو انما من المتعالي لا في الكمال
في مشئلة التسمية انما هو السائل الجارية في مثل المشاهدة في انما في سائر السطوح
جدا ثم قلت ما فانه لا كلام في تسمى في رايها بما في غيرها فقول في ان من يفسد
ان مجرد تسلل بخير هذا الحكم في وجه وحدة الماء فلا ولم يصل في ذلك ذهبت
وحدة الماء وخرج من صدر قوله انما كان الماء فغير كرا بعد ان كان في خلاف ذلك
من المستبعد جدا في انما في انما في فصل الخطا في المسئلة ان الشارع لم يعتبر الا في
الكثرة في الماء والاتحاد والتدقيق في رايها على اعتبار احواله وماله ثم من العلوق عدم مادة

[illegible]

أيضا

ايضا فيلزم ان لا يحصل التماس فيه ايضا بل لا يحصل التماس لما مضى صلاحتك فقام الاجماع على
 حصول التماس الماء بالماء وان وقع التماس في كمية من الماء لم يخرج من كفاية التماس الساج
 ان تدعى بكماء المصدة ان لا يكونا متباعدين من ارضا التماس حتى يخالصا من تميز الجميع فيبقى
 التماس عن حكم ما مضى بحضرة وقد تميز عليه العلامة فانه في اية التماس حيث قال لو تميز بعض
 الارض على الكون كان السابق كراضعا لخص التميز لوجود التماس فيه ولو تميز لتمام
 العلامة السالفة وجو مفضى التماس وان كان اقل من كرم التماس جميع لانه ماء اقل من كرمه
 بخاسته انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام ظاهر في الصورة فيكون الماء وقرن من الحدائق بصورة
 جريانه ويجري بها فمما ان هذا يكون ايضا عداوة كغيره من الاجزاء انما انما انما انما انما
 عود الماء اقل من اقل التماسين اما ان يكون الاقل كراما او على التقديرين الماء انما يكون
 الاقل عن التماس كراما لانهم قد فصلوا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والاخر كما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الحق التماس في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 في خاسته الاقل من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 فظا كراما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الكلام يعلم حكم صورته ما لو فصلت التماس عن الماء وكان الاقل كراما او لا فصلت انما انما
 بالعكس وان لم تقطع التماس عن الماء وكان كل من الاقل والاضل يبلغ الكون فلا اشكال
 ولا خلاف في اختصاص التماس بالتميز بالاضل في ذلك الماء على الاقل انما انما انما انما انما انما
 المحقق المشاكلة وان كان ذلك وكان كل من الاقل والاضل اقل من كراما الجميع يبلغ
 الكون على تقدير القول بتقوى كل من الاقل والاضل بالاضل لا اشكال في التماس وعلى تقدير القول
 بتقوى الاقل بالاضل وان لم يكن يلزم خاسته الاقل ان الاقل تميز لا تميز بالاضل من يلزم
 خاسته تميزه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من كونه لا خلاف في تقوى الاقل في طهارة الجميع واختصاص التماس بوضع التماس وان كان العكس
 فالحكم كذلك ايضا لان الاقل لا يميز التماس اجزاء الاقل لعدم تميزه عن الاقل
 بالكون في خصوص موضع التماس وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من التماس فالتماس ما ذكره في ذلك فالحكم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 التماس البالغ حد الكون انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الشك وهو متيقن على وجهه منها ما اذا شك في كون طاهر او عكس سواء كان قليلا

كثيرا على هذا على تعيين احدهما ان لا يكون له حالة سابقة متيقنة ولا شك ان الحكم هو
الطهارة بحكم الاصل المتفرط في كل شئ وقول الصادق الماء كل طاهر حتى بعد انزف
وثانها ان يكون له حالة سابقة متيقنة وهو ايضا على قسمين الاول ان تكون الحالة السابقة
المعلومة هي الطهارة والحكم هو وجوب البناء عليها للاستصحاب لثالث ان يكون الحال المتيقنة
المعلومة هي النجاسة والحكم هو البناء عليها والى عذرتي القميين الشارح للعلامة في التذكرة
حيث قال لا يثبت احد طريق الطهارة والنجاسة وشك في الاخر على المتيقن انتهى ومنها
ما اذا شك في كونه طهارة او نجاسة او اقل من ذلك وهذا على قسمين احدهما ان يكون مشروطا
سابقة متيقنة والحكم هو الاعتناء بها فان كانت عبارة عن عدم الكثرة فحكم هو التحسين
ان لا يقتصر النجاسة بعد ذلك وان كان حكما على طهارة بالطهارة ما لم يلازمها النجاسة
اذا شك فيها وبغيره اخرى سكر الشارح بالنجاسة على غير خلاف فان كانت عبارة عن الكثرة
فحكم هو الطهارة وعدم الاعتناء بها لا يستلزمها وقد عرفت ان الكثرة في التذكرة
في نظير المشتبه حيث انزله بعد ما شرط الكثرة في مادة الحمام قال ولو شك في الكثرة
السابق انتهى ولا يخفى ان جوابا لا يستلزم في هذا المقام مبنى على المساهة واسرؤفه
اذ لو لم يكن على التذكرة ان كان من لواحقه مقارنة الاقل لاكثر فلا يكون الموضوع مستحييا
لعدمه منقصة او زيادة ثابتهما ان لا يكون مسبوقا بحالة سابقة متيقنة ما من جهة عدم
العلم بحالة السابقة وان كانت محتملة فبقا موجودة واما لاقتناعا بمراساة فلهذا
لو شك في الكثرة من الاختلاف في مقدار الكثرة او اعتبارا بغيره او في صلح اجزاء
لم يكن هناك إطلاق في مقدار الكثرة بوجه البر وغيره وان استدل بها النجاسة فيقول
استداده لها لاقتناعا في الكثرة النجس وثانها الطهارة في مقابل النجاسة بالمعنى المذكور
الاول فلهذا قد عرفت من جهة من جهة منهم الفاضل وهو تهديد وذكر ان مستند
عدم الكثرة التمسك على استحباب طهارة الماء ثم قال لا يمكن جعله على القالب وهو المبلغ
تدبر بما لا يتصل به ما لم يكن مسبوقا بالعلم انتهى واستخبره في الاستدلال بالاصل عدم الكثرة
كأن مقتضى هو بان حكم المسوق بعدم الكثرة يقترب على هذا قوله كلامه من وجهين
ذكر هو الاول انما عرفت من الخلاف في هذا المقام لانه لا يثبت عدمه لم حاله سابقة متيقنة
ثانها من جهة اخرى في ثابتهما بغيره بان يثبت حكمه على القالب في الاستدلال بالاصل
وظاهر من الوجه المذكور في الاستدلال هو مقتضى في اذ لا يثبت كثرته استشكل في آخره قال
ظاهر من النص والوجه كونه الكثرة ما يقتضيه من نجاسة الماء لما انشأه من المستند من الصحيح
المشهور انما كانا ما لم يكن ينجس شئ هو ان الكثرة بغيره لعدم التحسين ولا يقتضي بالمانع الا

ما لم يكن

ما لم يكن من عدم وجوده لعدم ثبوت له اما قوله خلق الله الماء طهورا لا ينجس شئ الا ما
لونه وقوله في صحيحه من كل ما غلب الماء من الجيفة فمات او شرب ومثله ذلك ما كان
ظاهرا في كونه الطهارة شرطا في النجاسة بناء على انه القليل هو الخارج عن عموم قوله لا ينجس
اخر له في الحكم ما اذا شك في كونه ماء خاصا قليلا او كثيرا وجب الرجوع الى ذلك المعنى
الا انه لما لم يشر الى ان الكثرة ما تقدم على كون الكثرة ما تقدم ونفس الملاءمة سببا في ذلك
بغيره لما لم يشر على هذا المعنى حيث ان الخارج منها على طهارة وجه واحد من اعتبار فصلها
رجوع الامر الى الاثر المعانيه الكثرة التي هي معار انشائها الكثرة كانه الاثر من تقديرها
في عدم الانشائها الكثرة وجعل الكثرة جزءا من الاثر في موضوع الماء المحكوم عليه من غير الاعتناء
فتلك العوارض بغير عموم قوله خلق الله الماء طهورا لم يرد في قوله ليس به دليل
عنوان العام مقتضاها الحكم وعنوانه لم يقتضها هذا كونه ماء فان كان الماء هو موضوع
الماء خرج منه كونه طهارة في الماء الذي يدخله في واجبه لانه لو احتلته لغيره لكان
التي هي من غير الاثر ان يكون كثيرا فذكر كونه الماء وقوله في غير هذا الكتاب لانه كونه
كثيرا يستلزم منه ان طاهر هو كونه الملاءمة النجاسة سببا في الاستدلال الكثرة على
وبن هذا يظهر ان الرجوع الى القالب لا يقتضي في هذا الشك في الكثرة او شرط الملاءمة
واما اذا لم يكن مسبوقا بالكثرة ما عرفت من جهة وما العمل في حاله سابقة متيقنة في الكثرة
والعتناء عليه فقد يتأمل في الرجوع في العوارض بناء على ان الشك في تحقق ما عرفت
كما في قوله كونه الماء الانزبا اذا شك في كونه عام جدا او محروا ولا يثبت من الحكم بغيره حاله
او حاله فلهذا لم يقتضه الى العزيم الا ان الاثر في الرجوع الى العموم اما لا يثبت عدم
الكثرة وان لم تكن جلية لعدم تحققها سابقا الا ان مقتضى عدم تحققها في الكثرة وانما
يكتفي لاثبات عدم كثرته هذا الموجب بناء على القول بالاصل المتيقنة واما الاثر في تحقق فصلها
التخصص بوجه الشك في شرط حكم الخاص له والاصل عدم كثرته فانما هو حكم الخاص ولو الاصل في حكم
العام اذ يكتفي في ثبوت حكم العام عدم تعلل بغيره حكم الخاص وبنفسه في الفرضين الشارح ما عرفت
ان الامر في الشك في ان يثبت في شيئين في الخارج من جهة الاقل والاكثر والمتيقن خروج المعلوليات
واما لان عنوانه لم يقتض في المقام من قبل المانع عن الحكم التذكرة فلهذا عنوان العام فلا يثبت عدمه
عن مقتضى الاثر اذ اظهر بالمانع ومنع ذلك فالاصل عدم المانع وان كان ذات المانع كالكثرة
فيما عرفت من جهة من جهة بالعدم والفرق بين ما عرفت من قبل في ان عنوانه لم يقتض في الثاني من
من قبل المانع بل هو قسم فكان العام عند المتكلم مقسم الى قسمين كل منهما يقتضيه حكمه اما
لما يقتضيه الاثر وهذا كالكثرة وقد ذكرناه الانشائها على وجه ما يمكن ان يكون مستندا لهذا الرجوع

ما هو في الماء نجاسة في الفعل فذلك كرسية وتفرق بين القربى وهذا الغرض هو ان
النجاسة في السابق كانت مفردة على وجه الشائبة وهما مفردة على وجه العلية وقد حكم العلماء
في القواعد بنجاسة الماء في هذا الغرض ومنها ما هو على نجاسة في الكروا من ارض عليه وشك في وقوعه اقل
بلوغ الكثرة او بعدلها ونزول العلم من في القواعد ههنا بان الماء طاهر ومفكر في كشف الشك بالمشا
الطهارة ونحو قول الصادق عليه السلام طهر الماء كل طاهر من غير ان يغيره وهو في طهر لا ينجس طرا لا ينجس
مقتضى احدها الطهارة ومقتضى الاخر النجاسة لم يعلم نجاسة في غير حكم الاصل والحديث وسلك
الحقن الشائبة في التعليل سلكا آخر حيث قال المريب في ان النجاسة سبب في نجس ما لا ينجس به
جميع المقدار لتعليل النجس ومنه قولهم انفساء المانع من ذلك فاما وجدنا النجاسة بلوغ حد الكثرة
وما لم يعلم السابق واللاحق كان حكما للطهارة لان مقتضى الطهارة ما هو موجود وهو بلوغ الكثرة
والمانع ما هو موجود في النجاسة لا ينجس فذلك مقتضى بالاصل فعمل المقتضى على ما المقتضى نجس
وهو النجاسة فان ثابته شرط عدم الكثرة والكون ذلك الامع السابق وهو غير معلوم في السابق
انتهى ومقتضى هذا الكلام من جهة اخرى ان على المفسر ان يفرق بين النجاسة في الماء والنجاسة في
النجاسة ففصل اولها احد جفتي هو ان يحكم بطهارة الماء وهو من نظر لان مقتضى قوله ان الماء
قد علم لم ينجس في انما هو من عدم النجاسة على الكثرة لان ما كان الجدة الشريعة المنصرفة الى النجاسة
المحلية فيصير النجاسة ان بلوغ الماء حدا كرسية حكم النجس ولا بد من تقدم الموضوع على الحكم لا
ذلك مقتضى رتبة على الموضوع ثم ان الاستدلال المذكور غير صحيح كان ملافة النجاسة الماء المذكور
سبب نجس والماء السابق كرسية وان بلوغ الكثرة سبب للطهارة وسبق ملافة النجاسة مانع كلامها
محو لا التامخ ولكن انما هو من عدم الكثرة سبب النجاسة في النجاسة ففصل اولها احد جفتي هو ان يحكم
الاصليح ومنه الاخر ليس يبدل ولو حاول محاد لعمال الاصليح والاشياء الاخران كما يعطيه
كلما في التمهيد في انما يعطيه ان الاقران من جهة الامور العادية التي لا يثبتها الاصل الشرعية
ويعلم من تراض الاصليح المتعاقبين في الموضع من جهة اعتقاده الطهارة والنجاسة ان مستقلة
انما هو على الطهارة والواجب المذكوران في عبارة كشف الشك ومنها ما تفرقه في الملافة
الندوة ههنا ففصل اخره وان كان ذكره في غير هذا المقام استقامة لورثته في وقوع النجاسة
قبل الاستعمال في الاصل الصفة انتهى على جهة العمل الذي هو عبارة عن استعماله لمركا لورثته او غسل
بغيره في الماء الذي هو عبارة عن نجاسة وشك في وقوعه في قبل الشك الذي كشف ذلك في ساد
الوضوء او غسل من جهة فوات شرطه انما هو طهارة الماء او في وقوعه بعده حتى يكون عن عدم
ضاه فخرج حكمه من غير نظر الى الاصل عدم وقوع النجاسة فيه وقال استثناء ما ويزن
على بقا على الطهارة وهو حكم شرعي يرتب على الاصل المذكور وهذا القدر كاف في جهة العمل ككشف

البر والنجاسة الى اشياء تلحق بوقوعه بغيره من زمان العمل اعدم كون جهة العمل من زمانه او من زمانها
عن زمانه وانما هو من زمانه اداء بعبارة من زمانه كونه ان مقتضى الشك اعدم كونها من جهة في زمانه
الاستعمال الصفة ليس المراد بالاصل الاستصحاب لاجل الارتفاع وواجب ان لا يعدم انفساء ذلك
العدم في حال الفعل ولم يرد احدا له الصحة في الاصل وان كان الحكم عن بوليه انما هو الاصل
في مسئلة الشك في بعض النجاسة ان الاصل في فعل العاقل المكلف الذي هو قصد برائة من
بفعل صحيح وموعد الكثرة والكثرة الصفة انتهى وذلك لان وقوعه قبل الاستعمال وغسله في زمانه
استعماله من جهة الامور الخارجة عن اختياره وبوجه الى ما ذكرنا من وقوعه خارجا عن الصادق
سئل عن الرجل يجد في اناء من ماء قد نوى من ذلك الا انه مر او اغسل او غسل ثيابه وقد
كانت الغارة متسقة فقال له ان كان رايها قبل ان ينسل او يتوضا او ينسل ثيابه ثم فعل ذلك
بعد ما راى فعله ان ينسل ثيابه وينسل كل ما احتاط به ذلك الماء ويعيد الوضوء ويصلوه وان كان
انما رايها بعد ما فرغ من ذلك فله ان لا يمس من الماء شيئا وليس عليه شيء لانه لا يعلم في وقت
فيه ثم لم يعلم يكون انما سقطت تلك الساعة التي رايها ومنها ما ذكره العلامة في التذكرة من حيث
قال لو شك في استاء التغير الى نجاسة على الاصل ثم قال لا اقرها انما على الظاهر فيها انما
على الاصل والاشياء انتهى والظاهر انما هو انما هو من زمانه كونه ان مقتضى الشك اعدم كونها من جهة في زمانه
النجاسة الى امر آخر في حال النجاسة عدم استثناء اليها ويزد عليها الاصل المذكور معارضها
عدم استثناء الى امر آخر لان الاصل الاقل من قبل الاصل التي يرتب عليها الحكم الشرعي ومقتضى
على الطهارة بلا واسطة بخلاف الاصل الشك في بوليه بغيره لانه لو قيل لا اصل عدم استثناء
التغير الى امر آخر كان لازما استثناء التغير الى النجاسة وهو امر عام يرتب عليه حكم شرعي وهو نجاسة
الماء وقد تقرر من هذا ان الاصل الذي لا يرتب على الحكم بغير واسطة لا يعبأ عن الاصل الذي يرتب
عليه الحكم بلا واسطة واما قوله في الاصل انما هو على الظاهر فيها فاما ما ذكره البناء على الظاهر في استثناء التغير الى
النجاسة في استثناء التغير الى امر آخر فان قلت استاء اليها على مقتضى ظن البناء على الاصل وان قلت
استثناء الى امر آخر على مقتضى ظن البناء على الاصل يعني استثناء استثناء التغير الى امر آخر
الظن هذا ولا يخفى ان الحكم بالطهارة لا يرتب على النجاسة لان استثناء التغير الى امر آخر في زمانه
معاصرة النجاسة عدم استثناء الى امر آخر في زمانه الطهارة من جهة كما هو الاصلين والاكابر الحكم
لها ومقتضى ما الحكم وطهر لانه لا يرتب على النجاسة في زمانه التغير الى امر آخر في زمانه التغير
فيما بين خبره من ينجس مع انفساء الكثرة في كل الاصل على حصول الطهارة بانفساء الكثرة
وقد تقرر في الخارج وان زال التغير في وقوع الكثرة وشارف في وجهه في زمانه التغير الى امر آخر
انفساء الكثرة لا يوجب في ظنهم وان لما لما انما هو اجتماع الامر بغيره من زمانه التغير وان تحقق

والكراهة وما ارسل على الاظهر او كان كل واحد من طول وعرض محفة ثلث اشبار ونصفا
لاصحابا وتعدى كل طول بيان احداهما وبطول ثلثه المحصرة والمذكوكون والاعراض
اما الاول فهو الغرض الامامي عن كثرة فرق الاسلام اذ لم يوافقهم فيه الا الحسين صالح من حق كما
حكاه عنه السديهم في الانتصار والبروق فقد ظهر الاق حش غلبا لوزن اذ لم يوافقهم في
خصوص المقادير لان المقول عنهما يقول ان الكوشة على عالم ثلثة الاف رجل وهم قولهم
بازرعها عن الف واثني مائة من وخلافهم على انظر الى ما روي عليه الاجماع في الانتصا حيث
اوحى موافقة الحسن بن صالح من حق الامامية في اختيار الكوشة عن رجل عن نفسه فاما ان قيل ان ابن
سبيعة الكوشة احكامها وعندهما ثلثة الاف رجل وانما تعدوا في الف واثني مائة
ما ملكت قنطارا او عينا ان ذلك هو الحق في موافقة كل واحد منهم لاثني مائة على الشيعة وتعد
الكوشة لاجل انما ينفقه اعتبارا لكونها لا ينجس بعدة من تعدوا الكوشة لاجل انما يذكرها
اولى من تعدوا ابن سبي في لانها في ذلك على انما يعرفه مروية وجماع فوفقه بقول المالك
ان فيهم الف وخمسة واربعمائة من كنف حدة ثلثة الاف رجل والاعلى اذا اعتدوا في ذلك في الف خيرة
لانها في الف وحده الكوشة الف وما ارسل وحقه ما حقه لوضعه ثلث اشبار ونصف من ثلث ذلك
عرضا في ثلثه عفا لاجماع انتهى وعرضا الى الصلوة ان جعل التعدد باثني مائة على رجل في الامامية
التي يجب ان يقره وربما استند دعوى الاجماع من المعبر لانها اورد في غير سلة ابن ابي عمير المتقدمة
التعددا لكونها في ذلك على علم على الانتصا والاعلى من عند بطريق الريال اعدا احكاما
بمراسل ابن ابي عمير وكان في ذلك ضعف لا غير العلم في الاصل من الانتصا رادها الحق والادب
من كونه الانتصا المذكورة مبينة على اربعة الاجماع على طريقة المتأخرين لانه قوله لا عرض ثلثها
قوله على انما رادها بالجماع عرفه مصدر الكلام الحق قوله على عده عمل الانتصا انما هو الاستمرار
اعني انما لثانها المتعدي فيقال جاز ان اتفاقهم كما حاش عن رضا الحجة من طريق الحديث ونقل
على التمسك ان يرضيه اورد فيه قوله المذكورة في حاشية على عليها الانتصا انتهى وفي الشيعة
الاشارة اليها ان عليها عمل الانتصا وقيل في الحدائق الطريق الاول مع قوله ذلك لوزن وهو قوله
ما ارسل في الشك فيهم في هذا المقادير في قوله ارفعت وما ارسل اعمالا مغزول مخلصا انهم
والاصل في التعدد المذكور ما روي عن احمد بن ابراهيم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ان الكوشة الماء
الذي لا يجسه شيء الف ما رسل على حال ابن ابراهيم فغير من احتياج الى البيان وقد اعتد الاجماع
من على مر سلة شخصه ما راد ما رسل بالاشارة والاجماع المتقدمة فيهم اتفاقهم في عده الاجمال
على عارض اختلاف في مقاييس المقادير الا ان المراد بالرجل هو العرفي او المذكي فبقي بالاجماع
حسب المصداق الاظهر وقد وصف هذا القول بالعمدة وكلام جاعته وقيل بالاشارة وهو الذي عليه

الصدوقه وكذا من لا يضره الفقيه حقا لا بعد فقد لا يكون الا بشا ما صورته بالوزن والقياس ما لا يخل
بالمدق والمترقب منه في الناحية والانتهاج وكل من عجز عن التفرغ في البصام عجز عن التفرغ في العمل
صحيح بل لم يزل عن المحدثاته فحدثت قاعا كرسخاء من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
الاتفاق على ان المراد بليس هو المراد في العرف ولا المدق فبين حمله على المراد وهو عند الانتهاج كاف
فقد افوضت العرفي صفاء الى ان عجزه لم يخلو كما قيل في طائف من فقهكم وايضا قد روي
عنه الرواية الاصل في الوسائل من ان ابن ابي عمير قال روي عن عبد الله بن مغيرة بن ربيعة في
ابن عباس انه قال كذا في كل من روى عنه احوال ما لا يخلو من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
المعجز عن كتابها للامتنان بها عليها واما احتمال اصل صحيح فبما عجزه لم يخلو من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
الظاهر فيه يكون ثوبا عاقله عن نسخ ما يخلو من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
من سجع في غير موضع في نسخة من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
الوضوح من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
حال الخاطب لا في الذي يروى عنه من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
عنه هذا البريد لا في الذي يروى عنه من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
بعض احاديثها واما في الاصل من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
الخاطب بعد على عريف الحكم بالمدق ان لم يخلو من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
ابن ابي عمير لم يذكر الشيخ محمد ابن الكاظم في كتابه عناية الحديث في ما يروى عنه من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
موسم من بعد الملك خلا الابا في من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
العام من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
مراتب من حكمه لا في الذي يروى عنه من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
في القاموس اسدي في من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
الصالح ابن زكريا بن سعد بن حمدان ومن طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
القاموس الوسيط في من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
قبيل من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
مثل سبدا في من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
على غير ذلك في من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
عزق من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها
عزق من طرل وتقرى بالذلاله ان الظاهر فيها

عراق الثالث اطلاق الرطل في بعض الاخبار ولما ذكرنا العراق من غير منبر من الكلي في السابعة
 اهل القوم في السبعة فاما اطلاق الرطل في بعض الاخبار فليس كذلك بل في بعض الاخبار
 المنتشرة قلت جعلت في ذلك ما في بعض الاخبار فاما ان اهل المدينة شكوا المرسول انهم
 وفيما اهلهم فامرهم ان يبتعدوا وكان اهل المدينة يبتعدون عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ببر في الشئ من غير منبر ومنه ظهر ان قلت في ذلك ما كان عدد الرطل في ذلك الوقت
 قلت واحدة او اثنتين فقال له ما كانت واحدة وربما كانت ثنتين فقلت في ذلك ما كان
 فقال له ما كان في الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 بيان فان في بعض الاخبار من يبتعدون عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 غوه مما خسر من بعض الاخبار من يبتعدون عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 ومنه البنية الذي جعل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 الكوفي في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 من جهة احداهما ان اهل العراق في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 من جهة اخرى ان الوضوء في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 وقد اورد الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 وبما في هذا الخبر في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 انما هو طهارة ما يقع على الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 ما يقع على الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 واستحقاق طهارة ما يقع على الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 مع عدم الطهارة في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 وهو كغيره من غير الطهارة في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 من جهة اخرى ان الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 وجوبه في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 الا ان في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 البراءة بخلاف الطهارة فانها من قبل كون الاشياء على الايام والنجاسة من قبل كونها في ذلك الوقت
 في الاصل البراءة من نجاسة فيجب طهارة ما يقع على الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 جليلا ان في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 الكيفية وليس يوجب النجاسة الا في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت

في النجاسة يصير غشا عن الشئ في حيز الاستعمال او انفساها بالاصل وجب النجاسة بالماضي
 فيه وكذلك خبر بان نجاسة عليه من غير النجاسة وان كانت من الاحكام الوضعية او النجاسة على جميع
 منها ما هو متعلق بها ما هو متعلق من حكم النجاسة وهو من النجاسة الاولى فاما نجاسة من غير النجاسة
 الحكم بها بالاصل من النجاسة او بالاصل من النجاسة او بالاصل من النجاسة او بالاصل من النجاسة او بالاصل من النجاسة
 النجاسة بالانجاسة من قوله في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 في الاشياء عموما وفي الماء خصوصا في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 نجاسة في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 ما يقع على الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 تأمل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 فيها السادس استعمال الطهارة الشائعة في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 رطلها في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 بلغ الحكم المذكور عند كون الانسان مكلفا بما هو متعلق بها من النجاسة او من النجاسة او من النجاسة او من النجاسة
 لان مقتضى الاحتياط تركه في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 العراق ولا يتصور كون المراد بالكره ما كان في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 عند ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 ودلالة الامر من ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 ثابت ما كلف به من ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 من جعل الرطل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 وان كان في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 على هذا التقدير انما هو الاكثر لان ما يتحقق بسببه الا في الايام والنجاسة من قبل كونها في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 باصا لانها في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 الكروا في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 بالثبوت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 على التحقيق ودون التقريب العاشر ان شرط الانفعال انما هو القدر ولم يرد وجوبه ما عند طهارة الماء
 العاشر في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 لعدم الانفعال كما هو مقتضى قوله في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 الحد المذكور عند كونه لا يتحقق في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
 من غير ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت

[illegible][illegible]

انشاء الله ان لا يظهر في الروايات وفاء اولها فسادا في الحديث ونفس الامر بحسب المقدم من كلام
 الاصحاب فباسبق في محل الخلاف في مقدار الوزن والمساخر من اقرب به في الاصول في الوزن من جهة القوة
 للمساخر فكل من ذلك يستحق ان يخلط للوزن بالنسبة الى اعتبار من ذلك في جوار ان يكون له المقصود على
 احد الجانبين نفى ما سواه مع انه هو الشاكلة ان بعض المقصود على احد جانبا الصديق في بعض
 كسبه جمع في القصد بهما على وجه يظهر ان هذا هو الحكم المستلزم لهما سواء الشاكلة ان يخلط في الاصول
 من محقق الاصحاب عند غير الخلاف في هذه المسئلة يذكر من عند الخبر ان لكل جانبا احد جانبا الوزن
 والاخر بالمساخر على وجه يظهر ان ذلك ثابت عند كل من شرب المسئلة في ذلك مع انهم قد يجازوا
 في المقام على هذا الشاكلة والاقوال التامة كقولنا الشاكلة والاقوال في هذا المعنى الحسب
 كذا في الحديث ولا يخفى ان السكون في مقام البيان في هذا المقصود وانما هو الذي لا يخفى
 عند حصول من القصد هو انهم ما ذكر موضوع الحكم على او معنى اذا لم يصف على وجه يخرج
 بعض المقصود في الاشياء ان محل المطلق على المقيد لا يخرج في كلتا الفقاء مرة بان محل الحكم
 كلام واحد منهم على المقيد في كلام الاخر او محل الحكم في كلام واحد منهم على المقيد في كلام الاخر
 او محل الحكم في كلام واحد منهم في كل واحد من كلام الاخر لعدم وجود وجه الراجح في
 التمسك بكتاب ما سبق في الدول على فوقي في بعض واحد في كتاب واحد في باب من حكم على حكم
 على وجه يظهر في كتاب الاصل على كون ما ذكره في كتاب الاخر من مقتضى الاستمرار كما ان غيرهما
 المطلوب لا يقتضي كون مقتضى ما في الحديث عند الكل فاذكر من مقتضى الاخر من مقتضى ما في الحديث
 التي لا يباحدها بغيره ولا بهما واما الجهة الاولى فسترد سقوطها انشاء الله تعالى ارجو
 البحث فيما بين المتأخرين في ان يكون هناك ما اختلفت في وزن فبلغ المقدار المعلوم ولكنه يجب
 المساخر بل ينفى او انعكس الامر في الحكم عليه بالكونية لا بوزن صاحب الجواز مرة ان الظاهر ان
 المساخر على المشهور يزداد على الوزن في المشهور فما معنى هذا التعديل وما يصح بالزيادة من محل
 على الاستحسان او غيره بل يزداد بعضهم دعوى زيادة المساخر على الوزن دائما وتوضيح المقام ان هذا
 الاشكال انما هو فيهم من الانزام بكونه الوزن والمساخر علائق شيئا واحدا كونه
 اقل من المساخر دائما وعندك ان المقدورين كليهما هيئتان اما الاولى فلا تدرى في الادلة
 الشرعية ما يورث ذلك فانه في السابق يورث دليل على ان مقدار الكعبارة عما بلغ الغا
 وما في رطل بالمعنى من انه لا يكون سواء وكذا ورد في كل من ان الكعبارة عما المقدار بغيره
 والمعنى من انه لا يكون سواء لكن في كل منهما في مقابلته الاخر يصير في رتبة على الرتبة المعلوم ان
 كلام المقدار بالوزن المخصوص بالمساخر الاشياء المخصوصة موضوع حكم الظاهر في الحكم
 وان اتبها وجد كان مما يجزى عليه الحكم ضرورة ان المياه تختلف خفة وزنها لا بالاشياء

مراتبها فقد ساق في المساخر والوزن وقد زيد الاول وقد زيد الثاني وطرح على
 هو ان الاحتكام لما كانت تابعة للحكم والمصالح الغضبية التي لا يجلها الا الشارع من ان الحكم
 بعد الاطلاع على الادلة المتخلفة في التقدير بالوزن والمساخر ان يقال ان الشارع علم
 ان في الماء اشقل الذي يباي مقدار الارطال المخصوصة وان لم يبلغ غلبة المساخر المخصوصة
 الاشياء المخصوصة خاصة في عدم الانفعال في اداة الخفاصة الغضبية وكذا ان الحكم في
 بلغ مساخر هذا الاشياء المخصوصة ولم يكن يباي مقدار الارطال المخصوصة في هذا المعنى
 انما وجد جري على الحكم وان تختلف الاخر ولا في ذلك في عدم كونهما ملائمة حتى يقال انه
 يمنع تخلفها عما هما ملائمة عليه وليس الوزن اقل من المساخر وانما يخفى في ان لا ينفى
 وجه يكون اكثر موضوع الحكم عند كون الاقل موضوعا ولم يسم كونه الاشياء من غير انما وجد من
 السابقة مساوية الوزن او كونها اقل او اخص فان الوزن باق على حاله والاشياء في حالتها
 الزمان كما ان على عدم بطلان مواضعه في الوزن ولا يخفى ان مقتضى اخذت في التقدير في
 الزمان ما في اقل من ان الاشياء ما في الزمان من الوزن ولكنه لما كان اشياء لها بغير
 اطول كانت الاشياء المحدودة بانها المخصوصة مساوية الوزن ليس في هذا حالها اصل انما
 نقول ان كلام المقدار بالاشياء بالوزن موضوع حكم الظاهر في المظهر وانما في مقتضى
 وقد عرفت ان ما في ما حصل من غير علم الحكم وجميع الحكم الشرعي من عند القيل الا ان ذلك
 كل من عمل اشقل الخفيف بالماء والمشي على الارض مله لربخلاف المشي على اليابسة في غير
 حق بحيث ولا فناء من كونه لا شك ان سبب اقل كونهما ملائمة وكونه الوزن دائما اقل
 اعترف بعض بعدم وحدان ما في الاشكال ان في ذلك من مقتضى بطلان شكل وموضوع علم الامام
 بفصل الوزن ما في من المساخر وان لا يخفى ان في ذلك من مقتضى بطلان شكل وموضوع علم الامام
 باذاتهم الشرعية واما في الحكم عليه ثم اورد عليه بان هذا يرجع الى نسبة الغلبة في الحكم
 الشرعي بل العمل المركب اليهم وتقررا في سائر ايامهم على هذا الخطا شاك في عدمه في ذلك
 على الكبير واجاب المصنف في ان الظاهر ان هذا خلاف الحد من بعض الوزن والمساخر في
 المياه في الوزن باعتبار القوة والصفاء ومقابلتها في ما بلغ مقدار من ماء مخصوص في الكعبارة
 دون الاخر في ذلك في ماء ارفع من الاستواء فالحق في الاقل والاربعين على
 الاستحسان ما في ولا يخفى ما في ذلك من كلف وبعد عن خواص الامور في المساخر لها الشاكلة
 صريح مما عرفت من الاساطين بان المراد بالاشياء التي ورد التعديل بها انما هي عبارة عما كانت
 مستوية الخفة التي هي الغالب في المواضع وسلم ان ذلك ليس بضرورة في تفسيره وانما
 السر في ان الموضوع الذي علم على الحكم في دليل شرعي انما لم يكن موضع شرعي بحسب الجمع في المصنف

وهو فاحش ذلك فاعلم فيردوا مثا لم يحكم الاصل المناخي من غلبة الاستعانة على حبر بوجوب
الى الذهن من اللفظ كما في الامام والذات التي تعرف المستند اليها في غير وقتها
او اخر المعنى من ان لا تغفل الى التفاوت البسيط الحاصل بين اشار مستوي الحقيقة وان مقتضى
كما في غيره من المقادير على وجه اعتبار التفاوت في الموازن والامام والمشا قبل في هذا
المقام وغيره ما اعتبر فيه الوزن كصاحب الزكوة والنجس ومقايير الكهارات ونحو ذلك
انتهى في هذا المراتب ما ذكره حتى على زعمه قد حصل ما هو الاوسط من افراده وتبسط التكليف
بمن استقامته التكليف بما لا يطاق من التكليف وتلك خبر ان يحصل الاوسط الحقيقي على وجه
يبلغ ذلك فصيلا وان كان متقدرا او متخيرا بحيث يقطع التكليف من هذا الشايع
وان كان سدا الا ان لا يتأثر بالاخذ باوسع افراد الاوسط ولا يزدادها ممكن فيبقى اس
الاستئثار على وجه الاحتياط في مثال هذه الموارد متقدرا حتى يقطع عقلا وشرا ولهذا فله
في الاجتهاد ليس اليه من المرفق ان يصب المبدأ من فوق المرفق من المستند في الحقيقة والاشارة
في الاستدلال بغير الوجه وغيره من الموارد المشابهة لذلك ومن اقره في حله ان لا مانع من التكليف
بما يمكن الاستئثار به ولو الاحتياط ويكون ان يكون نفع الحاد اخلاقا فلهذا لا يتجمل ما هو في افراد
مستوي الحقيقة ومعلوم ان اخلاق الادلة الشرعية متغير فيكون ساه انك لا تلبس عليه الرابع
بعض الحقيقة من ان هذا التحدية الذي وقع في الكثرة من التحدية الشرعية متى على التحقيق
دور التقريب لا يتحقق ظاهرا باللفظ ثم قد يتباح في اطلاق الفاظ المقادير على ما انقص
انما اذا كان حكم المصروف بالشيء الحكم المعلق تلك المقادير متباينة لا حكم في اصل
وفي مقدارها وحيث كانت الاحكام الشرعية تابعة للحكم النفسية لم يعد حوزا لها
فهي ضيق مائة من المقادير التي هي متعلقات للاحكام الطبيعية التي لا يتباين فيها واقل
الحق الذي لا يحصى فيه وان كان ما وقع من بعض من يجمع القول بثلثة اشياء لا يفرق في هذا
الكرامة في ما في مثل شعر الكفاية القرب وقال بعض اخر الفقهاء بعدا عن ان يفرق بين
الحديث حتى على التحقيق فوجه القرب ان يفرق بين احد ما لو يفسر ما لا يتباين فيه يمكن ان
واشتمل على الاشياء في ذلك السكناه عن في التباين سابق وقد عرفت مستوله هذا ان لا يتباين
بالقرب ساه بعض القديما قال المحقق الشافعي في شرح قوله ما ذكره في القواعد لا يتقدم تحقيق
لا تقرب ما تضمنه نظيره في كلام ابن الجوزي ان الكوا ما بلغ غوام مائة شبران القديم لا يتقدم
عز الشافعي ما شابه وكان قريبا منه ولو انفس شيئا يسيرا لم يتقدم وهو زعم الشافعي في اجابة
ثم قال به ولا يحسن ان يتحقق فلا يقتصر بفساد في الامام لا يمكن الحدوث انتهى ويتوقف هذا
الحكم ما به الاختلاف والباقي الاول على الاظهر هذا القول مشوب بالاشارة في قوله على الاظهر

الاصول المتكثرة وسلافة فذكر كل ما عارضها ان حكم الكثرة لا يجري في ماء الجاهل الا في قول
في لغة في التقدير وسلافة فيجوز ماء الجاهل لا يتغير سواء زاد منه الكثرة او قل
المشام وهو ظاهر انما في الاول في لغة الحقيقة واذا وقع في الماء الكثرة من جهة الجاهل
وكان كثر لم يتغير لان تغيره كما ذكرناه في المياه الجارية هذا اذا كان الماء في قدر او
قلبي ما اذا كان في غير جوف او ناء فانما يتغير بغير من ذوات لا ينظر اليها كثره
جميع ما لا يتغير من الجاهل ولا يجوز الظاهر حتى يظهر وان كان الماء في الخيارات واقلها
التي هي في رجل جري مياه الامام والخاص التي يتغير ما وقع فيها من الجاهل ولم يتغير الظاهر
به انتهى وقال المراسم ومويع الماء المعلق على الشرايع واحد هو كثره من حكم الجاهل ما خرج
بعضه والاخر من غير ان يدر والاخر لا يدر حكمه بحاسته على وجه الاستئثار ولا يتغير القديم اذا
لغشت الكثرة الا ما عارض احدا وساهها وامام لا يتغير حكمه بحاسته فهو في الاول والخاص في
الاهل فانه وان كان كثيرا انتهى وقال الشيخ في النهاية في الماء المراكب في الشرايع اقسام مياه
والغليان والمصانع وساه الاول المحصن وساه الامام ما ساه القديم والقلبي فان
كان معتدرا ما عدا ما ذكرنا من جهة شئ الا ما عارض لوجها او عجزا او ربحا وان كان مقدرا
اقل من الكثرة من جهة كل ما منه فيما عارض من الجاهل وامام ساه الاول المحصن وان وقع نهائين من
الجاهل ساه اوله لم يتغير استقامتها انتهى فان في الحدائق بعد ظلمه واستخبره في النقص في كثره
عدها في الضم الذي هو على الكثرة عتق في الشافعي ظاهر في الحكم بالجاهل والشا فلفظا انتهى
والمراد بالقلبي في كلام المتكلم هو مطلق بشرطه هو قول من اهل الشريعة لفظا مطلق القلب
المشرب والصادق القديم منها وثبتت في القديم وقليتها في قلبا انتهى ووطئ استنباطه هو ان
قواعد ان عطفه على العاقبة على بعضه ان كان لفظا او كان اشارته الى اختلاف اهل الشريعة
خضعة بعضهم خاص من البشر كما ان الله سبحانه في العاموس وقال في الصحاح القلب المشرب في
تطوي كروث ثم ما عدا قال ابو عبد محمد بن العادبة القديم انتهى وقال في المصباح الشرايع
الشرعية هو المذكورة في الاصل على القلب عند العرب انما العادبة القديم مطوية كانت وشرايعه جميع
فان سكره ورد انتهى في معنى كونه المراد بالقلبي في كلام الشيخ في المعلقين المعلقين في كونه
الا ان يكون المراد به ما سواه الخاص واذا ما ذكرنا في التفسير على التفسير كثره من مطلق
القلبي المذكور في كلامه يرجع على ذلك ولا يفرق بين كونه مطلقا من اهل الناس ما عدا
في الاصلية والمرتب في قوله من جهة القول الا في الاصل ما عدا ذلك والاصح ان يفرق بين
من حال الماء والملاقاة مستقدا لا يجمع على عدم تحقيق الكثرة في العادبة ونحو قوله السابق
في قوله ليسكون في الشرايع اقسامه انما اهل الماء فقالوا ليسكون في انما اشارت الى ما

السابع انه على محور الكلفان بمحصل للقدرة انهما على وجه التقاطع بان يوضعا احدهما على
ثم بمحصل اعضاء الوضو بالماء الاخر ثم يوضعا في سائر المعدن ثم يعلو الوضو فالق الحقائق المبرهن
مرجع مرجع من الاصل السطر كما هو عليه ثم احاطه ووافقه العلامة صاحبنا في قوله فقال ولولا اننا على مرجع
لم يرتفع ولو هكذا الخت وعلمنا على اننا بمحكم بالمعنى من غير ان ستمد المبرهن انما ستمد
نتقن وهو مشددا الى التمسك بالحق والرواية اننا على الحقيقة والامر بانهم قد وردت في التمسك بالحق
وهو في قوله صافا ان قضاء الدليل العقل عجزا الاستعمال على سبيل ما لم يفت على سبيل الجواز
ثم في قوله الام انزل العقل من جواز من يصفوا العلامة ورواها في بيانها من المأثرة وحيث جعلها
اشبهت في الجواز من الحكم عدم حجة منصفه فاقول المذكور من اننا لا يربطه ذلك على حصة العلامة
التي يفتقر على انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
المرسوم انما انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
ملفنا على النشأة واما انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
بعد انزل عن ذلك فاستعملنا على الوجه المذكور ثم قيل انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
انما هو اننا على انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
المرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
وحيث عدم المراسم فمضى عدم التمسك بالحق كما هو في عدم تحقق من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
من حجة تجانس الاعضاء المتضمنة لعلامة الجنس منها فنسحب الان هذا الاستصحاب كما هو في النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
طهارة الاعضاء بعد الوضوء وجعل المقام لا يرفع تعارضه الى ان تقدم الطهارة من حدة طهارة
هو انما الطهارة الشارحة الى غير انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
تكلام في موضعين الاول انه على محور انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
انما الطهارة على ما قيل به لا يرفع شكوكها بل يحكم عليها بغير الخبر فلا يصح ان يحكم على ما قيل به بغير
ضرورة ان الطهارة شرط في الماء الذي يرفع بها الخبث وقد ذكر في المقام وجها اخر وهو انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
الى الملاحظات العقلية على ما قيل به وبقي الباقي في دفع استصحابنا من اجل تلك الملاحظات ولكن
الفاعل ذلك المستفاد صورة وهي ما لو كان الخلق لم يرد بهما مضافا والوجه في الاستثناء جواز اطلاق
العقل بالماء والاظهر ما ذكره قوله انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
وغيره في المعلوم بخاصة والاثبات اصله في غير ما يجوز عليه التجانس المعلوم بالماء المحل الطهارة
مختصا لها وهو انما بالمرتب من النشأة والاحكام وانما انما من حجة القاعدة بناء على
فالعمل على استعمال احداهما في غسل الثوب والآخر مع عدم الاشتراك في الوضوء في ذلك
الخاصة عليها لم يفتقر الى استعمال احداهما في الغسل والآخر مع عدم الاشتراك في الوضوء في ذلك

[illegible]

بعض استحقاق
استحقاق الجاهل

استعمال هذا الخبر وهذا ليس يتحقق ولا يقع بيقين اليقيني مثله ثم قال ولعل هذا هو الذي
نظروا الأكثر من عملا بالحق الخبر انتهى وذكر بعض المحققين في توجيه هذا القول ان الجمع
بنا على الأصل عموم ما دل على وجوب حمل التوبة من الجاهل المرددة فاذ فرضنا ما يورده قوله حمل
فذلك من احوال الاصول كحمل وجوب العمل على كل بول والامر بالعمل وان لم يعلم بمكانه
ان الاحتياط اللازم عند الشك في سقوط الامر يقتضي وجوب العمل ثم انزاعه بانه لا قطع بان وجوب
لتفصيل الطهارة فاذ حصلت ولو بحكم الأصل سقط وحاصل ذلك ان من كل فرد من الجماعة الملائمة
لوجود العمل لثوب منها فاذ تحقق العمل بما تعد به العلم بالمال فاجتازت الملائمة للثوب ما حدد
المستحبين مع الطهارة الحاصلة من استعمال الاثر نظير الحدث مع الطهارة المتكينة في تعدد ما عليه
والفرق بين المقام ومصلحة الطهارة من الحدث جريان الأصل فيها انتهى واما ما تقدم من استك
لهذا القول بالجلال الخبرين في دفعه قوله غير بعيد بل على ان يحمل السؤال على ان
من الحدث على هذا فلا يثبت حكم الطهارة من الحدث فلا بد من الرجوع الى القاعدة وقصدها التحريم
وتربط على ذلك حكم الطهارة التاسع انه لو اصاب احد الاثر جميع طاهر بحيث يخرج الملائمة لو كان ذلك
معلوم بالجاهل فهل يجزئ بقاء العمل بوجوب على اصل الطهارة في فرد الا ان الطهارة على لانه في بعض
على ما حكى عنه وانهما خبره صلواته فانه لا يرفع قطع الحق الشيخ طهارة وما شابهه الخارج على سبيل
السير في فرد من الجاهل ومكانه في الخبر عن صاحب المعالمه ايضا وقوله حيث قال لو اورد الاثر وان
كان الشاكي قويا انتهى وفي الجواب انه المشهور في الاحتياط اما القول الاول فانه لا يثبت على وجه
الاحتياط عليه موردا على ما حكى عن ائمة في المنع من ان المستحب بالخبر حكمه كخبره كان الحكم هذا
الوجه عن استنفاده من انشا الحكم عن فرد في الحدائق وهو قوله ولو استعمل احد الاثر وحصل به العمل
وجز على حمل ما احسنه المستحب بما يتحقق الطهارة كالتحسين ثم نقل عن بعض العامة ان في وجوب العمل
معللا بان العمل لما هو يقع فلا يثبت بالشك في الجاهل واحاط بالافرق في المنع من يتحقق العمل
وقد حكاه ان كان فرق بينهما وبينه انتهى ولكن خبر بان الوجه المذكور في خبره الذي انه لو كان
في الاثر ما يعطى عموم المنع او التفسير بانفراد او اضافة الخبر كان لازم هو الاثر في الجملة
لكن ليس هو ذلك عين ولا في هذا القول في قوله ومعلوم بعض الاصحاب خبره ان المستحب بالخبر حكم التحسين
لا يردون به من جميع اوجه بل المراد من خبره بحيث يتحقق استعماله في الطهارة خاصة ولو هو الجاهل
المساعدة من كل وجه وان دعوى جازية عن الملبس انتهى فانها ما في الجواب من حيث قال العمل المذكور معنى
على ما تقدمت الاشارة من ان خبره من جريان قاعدة المشقة فيه فانه لا يكون حكمة الجاهل
ومورد ان يكون هذا الاثر ثوبا والانه الاثر في التوبة وهذا الاثر ووجهه او الاثر
فيجب ترك الجميع من باب المقدرة وذلك يقتضي الاستحسان ليس استحقاقا له ثوبا كما انقطع استحقاق

وقوله اذا لمعنى القول بخصوص الحكم فيها او كان الاشتباه في الاثر ان في محل النوع ودونه
كان من اليقين جريان المقدرة في الوقت في الالة او التوبة والذبح وغير ذلك انتهى على
ان مقتضى كلامه هو ان من وجد الملائمة في الطريق مع توبه ان هذا اعتبارا لثوبه لا لثوبه
بلا حقل من المشبهين في عرض الاثر واخرى بلا حقل من الملائمة في عرض الاثر وانما لا حقل
من المشبهين والملائمة في عرض الاثر لا حقل في كل الاثرين منه حين تحت عنوان المشبهين كقول
من المقابلين في عرض الاثر من دون تفرع لاحد هاهنا الاثر وهذا جعله الثالث فان ذلك
مع تفرع على المشبهين لا يوازيه في تفرع كما ان الاستحسان واحدا من المشبهين لم يبق معهما
الاشتباه ولا في العلم الاجمالي بحري البحث في ان العمل عليه بالجاهل من اجل ذلك ان
الاعتبارات السامية من الاجماليات في احوال المقام والافعال في المقام وانما هي الاثر
انهم يفرق بين المشبهين والمصدر وغيره من ان يمكن الرجوع على انها الاثر بالاعتبارات والملائمة
هو على العلم الاجمالي الاثر الحق والغير العلم الاجمالي العمل المخرج بالنظر الى البصائر ثم
لو فرض ان كل اثار قد افاد قرب او بقاء فلا كان حدة الالة حصة فلا يفتقر الاشتباه في
الاجمالي بين تلك الاشياء في نفسها لكن في مرتبة واحدة ووجب الاجتناب عن الجمع اما مقتضى
النياب عن فرد الاثر ولو لو اوجد مقتضى العلم الاجمالي انها ايضا مع العلم بالجاهل خبره من
الشبه المحقق انما هو من قبل اشياء الموضوعية وقد علم انها ما هو من خبره لانه لا قوله
وهذا الالة وحده او الاثر وحده انما هو بالنظر الى الشك في حكم الملائمة لانه ما ذكره والمقدور
استحسانا للملك حيث ذكر ان مقتضى ما يقتضيه الاخبار بالمعقود بحكم المشبهين في الاثر المحصورة
بحار في هذه المسئلة ونظائرهما وان ذلك قاعدة كلية اعطاء المشبه بالخبر حكم الخبر في التفصيل
الافق والمشتبه للمقام كلفه الاثر وان ملازمة اجتناب التوب مع الاشتباه باق اوله موجب لعدم
كان مقتضى الاخبار من الظاهر ان لا يوجب ذلك الا في مقتضى طهارة موجب لاوله حكم الظاهر عليه
من جهة الصلوة فيه ومن ثم حكم الجاهل بما لا يقدر عليه وعلى ذلك واعتبر بعض المحققين
لم يحد في مورد التوبة المحصورة من هذا من ان لا يشرع فيه على اجاب الاجتناب من المشبهين ثم قال في
الخبر من استنفاده في ما ذكره من مشقة التوب مع ان الشارع لم يرد فيه على وجوب الاعتناء بحسن
الوجه في الصلوة الذي لا يثبت العلم به الا بالاعتناء من هذا التوبة في كل وجه وما جازية ما لا في
موضعها فليس الخبر المذهب انها ما ذكره بعض المحققين من ان الظاهر من وجوب الاعتناء
عن غير من الجاهل كما لم يثبت في وجوب الاجتناب عن ملازمة كايستحضر بعض الكتاب وكما سبق في الاحتياط
حيث ان الاحتياط بطلان من الاجتناب عن الملائمة في احوال انتهى ولا يخفى ما فيه من المنع وكذا في ذلك
اخر ما تناول حجة القول في ان وجوب الاثر استحقاق طهارة الملائمة كالتوبة فلا ووجهه ان ذلك

کائنات

وہ

ان لو اشتهر بالمقصود بالباح وكان في محصور فان استعمل احدهما في انزال النجاسة لم يكن مباحا
و ان شئت فقل انما هو على الخلق وان دخل جرابا وذلك لعدم اشتراط فصله بغيره في الطهارة من
النجاسة وكذلك الحال لو شئت فقل انما هو على الخلق استعمل احدهما في انزال النجاسة باستعمال الاخر
فيها ايضا او خطا احدهما بالآخر واستعمل الجميع وفقد رما في الطهارة من النجاسة بغير الاحتياط
من الجميع فانهم المصروفون في هذه الامور لا يرفعون الشبهة ولا يرفعون الحدث والوجه في ذلك
ان النجاسات التي يوجد فيها نجاسة بغير نجاسة بغير الاحتياط من الجميع من باب المقتضى فيكون منها
الاستعمال في النسبة الى واحد منهما ومن المعلوم ان الطهارة من الحدث عبارة عن تيسر فيها قصد
الغرض وان قصد ما لم يكن كالحرام غير معقول به بشد لا ما ذكرناه ما دل من الاشارة على
من كل المخلوط من كذا ما بالمشقة وحكم الاحتياط بوجوب احتياط المرأة المشبهة بالرجل
وعلى هذا لا يستعمل احدهما او كليهما في رفع الحدث لم يرفع خلافا للمحقق في النجاسة مرة فانه قال
في شرح الدرر بس لا يتخلو ما ان يظهر باحدهما او بكل منهما فعل الاول لا شك انه لا يحصل الطهارة
اذا لم يحصل التيسر ولا يظن بان شرطه بامام كمال هو المأمور به وقد عرفت ان لا بد من احتياط
عن النجاسة في ما لا يرفع بغيره من هذه الاحتياطات مما يحصل بالاحتياط عن كل من المشايخ
تخصر في كل منهما من غير ضرورة على الشافعي فلا شك انه حرام غير مأمور به لانه يستعمل في المصروف
فما لم يحصل التيسر بكونه يرفع من فعل ذلك في الطهارة من النجاسة بغيره من جهة وان فعل حراما
لا واحد منها مباح ولا شك في انه قد وقعت الطهارة بغيره من كونها تكون صحيحة من شدة نية من
حاله لم يرفع قال فان قلت استعمل كل واحد منهما حرام مسمى عندنا ليس للعبادة موجب لثقت في
فعل بان استعمل كل منهما حرام بل ان استعمل احدهما حرام لا يرفعها هو ان فعلنا بغيره ايضا فانما
الحكم بعبادة الطهارة المذكورة في الغنى موجب لثقت في صحة ما تقدمنا بغيره من ثم قال لو لم يرفعها
ونقطة وهي انما ان يكون مائة غيرهما موجودا ولا فعل الاول الامر المذكور او اما على الشافعي فلا
ان الطهارة من النجاسة ليس هو الطهارة الماشية بل التيمم لانه يرفع عدم الماء شرعا فلو تيمم بها بل
ان لا يكون مائة من ماء ليس مأمورا به التيمم واشهر بقوله واما في نية من فعل ذلك ما ذكره في
سابقه كلامه من انه يجوز في النية غير النية وحكي مشقة التوضيف قال في الحكم على الطهارة
وان دخل جرابا هذا ان يرفع بها كونه فوضعه لما شئت فقل في موضع الطهارة بالمباح ولا دليل لوجوب التيمم
بالنية ولا شئ انما هو من كل منهما في الطهارة ولو لم يرفع كل منهما من الماء شئت فقل في موضع الطهارة
واضح وتوقف على ما لا يحتمل ان ذلك كعدم الماء شرعا فان لم يرفع التيمم والحق في الحكم بالثقة
لما احتجنا به في الاكتمال من النية في العبادة مقتضى لثقت وليس هذا مقام البحث عما هو خارج
عن الغنى الشافعي لو اشتهر بالطلق بالاحتياط مع كونه ماعا هو مائة وعدم وجوبه مطلقا غيرها

وعدم مكان الزج على وجه لا يخرج المطلق عن اطلاقه في غير كونه على المشهور كما قيل وقال في النجاسة
المشبهة بالنجاسة فذلك من الاصل او هو الطهارة بكونها واحدة وفي الحدائق انما هو الاحتياط
بان يرفع لوضوء كل منهما فان لم يرفع في النجاسة فذلك من الاصل او هو الطهارة بكونها واحدة وفي الحدائق انما هو الاحتياط
بجانبها واشهر ذلك ان المكان المقام من قبل بالمشقة الموضوعة مع امكان الاحتياط وعدم إمكان
تيسر الاحتياط العمل الاحتياط ولهذا في عدة ذلك وما يتوهم في مثل هذه المشقة من غير
النية فذلك دليل على ان الاحتياط لا يكون له ما ذكره من خصوصية في تيسر فيها التيمم انما هو الاحتياط
من باب الاحتياط في الموضوع المشبهة بالاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
فانما يرفع بغيره مائة من ماء ما يجب التيمم به من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
كيف يتوهم التيمم مع اشارة بكل منهما على وجه الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
بغيره فذلك ما يرفع بغيره من ماء ما يجب التيمم به من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
بأنه لا يجب الاحتياط بالنية من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
فذلك يكون مما حكم به في شرحه من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
وقد عرفت ان الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
في العبادة الا ان الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
الامر السابق وكونه في موضوع التيمم مع الامكان وعدم لزوم عدم الامكان فيهما لثقت في
عن قطع الاحتياط في التيمم مع الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
الاقل على الشافعي في غير موضع قوله وقد عرفت ان الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
كونه مائة مطلقا في غير الاحتياط بالنية وعدم وجوب لوضوء بركا هو الطهارة مائة كان هو الاحتياط من باب الاحتياط
كونه مائة مطلقا في غير الاحتياط بالنية وعدم وجوب لوضوء بركا هو الطهارة مائة كان هو الاحتياط من باب الاحتياط
المقتضى هو مقتضى الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
وعدا ذلك في الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
الاقل على الشافعي في غير موضع قوله وقد عرفت ان الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
كان هذا الماء بالاشتاء من ذبيل الغزير فيخرج له حاشا لثقت في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
على ما عرفت فذلك من الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط في غايته انما هو الاحتياط من باب الاحتياط
عليه ما عرفت على كل منهما من الوضوء والنية وح فلا يسن لرفع النية على فرض كون ما يرفع به هو ما يعلم

وقد تقرر في محله عدم وجوب الاجتناب في نفسه كون الشبهة في محصور فصلاح كونها في محصور
السفر في تلك ان احد طرفي العلم الاجمالي اذا كان حاصلا من العلم الاجمالي لم يتعلق بالثبوت في نفسه
على تقدير ثبوت محصور على الابتداء فيكون الشك بالنسبة اليه الى الشك في التكليف فيجوز في محل
البرائة وهذا الكلام بعينه يجوز في غير المحصور وان كان على الابتداء في غير من قبل المتكليف
لا يمنع اجراء اصل البرائة في جميع فرض غلوه من العلم الاجمالي فباب الادعاء الموجودة في نفسه
ما يتعلق به مما عجز من لزوم العسر والهرج في الغلب فزاد هذه الشبهة في غلب افراد المكلفين فينبغي
قولهم يريد بانكم اليسر ولا يربكم العسر فارتفع الى ما جعل عليكم في الدين من حرج فانه على ان
المراد ان ما كان الفاسد فيه يخرج على غالب المكلفين فهو يقع عن جميع المكلفين حتى من لا حرج
بالنسبة اليه وهذا المحل وان كان خلافا عما لا يمتنع من المحل عليه بمقتضى ما ذكره من ان الفاسد في
الشريعة الكثيرة وجودا وعدما بالعسر ليس لها بين واجب عسر وان ادلة في العسر والهرج من
الآيات والروايات لا تدل على ما كان فيه حرج على مكلف فهو من منع عسر واما ما ارتفع ما كان حرجا على
الاكثر من هو عليه في غاية اليقين فليس فيها شأن على احد بل في مقتضى حكمة التكليف من غير ذلك كما
بالفصل ومن العلوم ان لا يلزم من اجتناب غير المحصور وجود الحرج في حق كل مكلف الا في الزمان
لا يقتضي على الارض رجالا وانما يعيشون على الارض في مكانا اذا اطلقوا قطعوا حاشية حرج من اجزاء ملكة
واسعة لم يكن الاجتناب من ذلك الجزء من الارض غير بالنسبة اليهم فان قلت ان ادلة في العسر
وان كانت بانفسها ظاهرة في العسر في الاثر فيجب عليها على العمل في حقهم بمقتضى ما ذكره
الاجتناب من ان الاحكام الشرعية تنوط بوجود وعدما بالعسر ليس للمعاليين فقد لوحظ فيها حال
اعمال الناس فما كان يسرا في حق اهلهم امر به وما كان عسرا في حق اهلهم منع عنهم كقولنا
عسر على غلب الناس وان لم يكن عسرا على بعضهم قلنا ان المشاء في المساق من تلك الاخبار فينبغي
سندها انما هو ارتفاع الكتاب ايضا المستقلة بالابتداء في نفسه فقد لاحظنا في ذلك الكتاب ايضا في
بما وجبه عسرا منها وكلف بما لم يجد عسرا ولا يلزم من ذلك الدلالة على ارتفاع التكليف في ذلك
يسرا الا انه من عسر عليه العسر بسبب الاشتداد الاقران في العلم الاجمالي ولزوم ترك الجميع من باب التوقير
العسرية في تركها الاخذ اننا نطقه بظاهرة ما لم يعلم عسرا من حرج ما لم يعلم عسرا منها في حقهم
برهانان من ان عسر الله المنة كلها عسر حتى تعلم ان عسرا وجب له لا ان عسرا لم يكن له في فرضه من ان عسرا
والمنع من ان كل واحد من افراد المشبهة بغير المحصور لم يعلم قلة من غيرها في حقهم عسرا في حقهم
المعبد الله في ان حجة قوله في كل حق يكون فيه حلالا وحراما في حلالا في حقهم عسرا في حقهم
الحضرة في من الاخذ السامعة للمشبهة بالمحتسرين في كل حق يخرج الاول والاجزاء ويضع من الدلالة
يقول الثاني وينتج من هذا الاحتياط المشابهة بعد شمولها الصورة لاهل الاجمال كما ذكره على ادلة

الاحكام الواضحة من العسرية والحرجية ما هذا ان يخرج عن تخمين المشبهة بالمحصر ويقرب الباقي
تفكر على اوله الاحكام الواضحة بمقتضى ادلة الواضحة الباقي تحتها وربما اورد عليه الممنوع من ذلك
الاخبار بصورته العلم الاجمالي في كل الاشياء الا في وجهه خصوصا في هذا الصنف الاول من
ما استدل على كونه في الدلالة على كونه في كل الاشياء في الحلال والحرام ولو على طريق النظر في الجملتين
مدل من الاحتياط على ان يجد العلم بالحرام في ان المشبهة لا يوجب الاجتناب عن جميع ما يحل كونها
مثل ما عجز المحاصر عن اليه الجارود في ان الشك في البصر عن الجنب فقلت اخبرني من علم ان يجعل فيه
المستة فقل ان من اجل مكان واحد جعل في المسترحم جميع ما في الارض فاعتدت في نفسه فلا يكمل
وما لم يعلم في شرب وبيع وكل واشترى في الارض من سوق فاشترى اللحم والسمك والحب واسرها انظر كيف
ليست هذه البرية وهذه لحدود الحديث فان قوله من اجل مكان واحد هذا هو في ان
حرج العلم بوجوب الحرام لا يوجب الاجتناب عن محتملاته وكذا قوله في انما العلم بكلمة يسره فان
انظر من الزيادة العلم بعدم تسمية جماعة جعل في المنع وربما اورد عليه بان الحديث المذكور
يخفى وجها آخر بان يكون المراد ان جعل المسترحم في الجنب في مكان لا يوجب الاجتناب عن زوم
الاماكن التي لم تعلم جعل المسترحم في الجنب فيها وهذا المعنى مما ادخل في صورة العلم الاجمالي
فلا يكون دليلا على ما نحن فيه واما قوله ما اطلق كلامه بتمت فاما ما ذكره عدم وجوب العلم بالقطع
بالحجية في كل ما في احد ما من سوق المسلمين نظر الى ان السوق مارة شرعية فليست فيها الجمل من
ولو من يجهل الاسلام الا ان يقر ان سوق المسلمين غير حرج في العلم الاجمالي بوجوب الحرام في ذلك
سوق لا في كتاب الاكونا لشيء من حقيقة ان في الامر ببيان سوق المسلمين لا من حكم اهل
الاجمالي انما كانت الشبهة محصورة فيجب الاجتناب كما ان لبيد لا يبرح مع العلم الاجمالي في العلم
ان احد المشيعين للذين تحت يد بعض منصوب مع ان مساق الرواية كما لا يخفى على من عه
النظر في حصر سباده بان الحل انما هو من حصر عدم اهل الحرام بعينه لا من حصر سوق المسلمين
وان ذكرنا سوق فيها انما هو كونه شيئا من موارد الاختباء وهذا ولا يخفى ان لوجوه الاول وهو
التمسك باصل البرائة لا يخلو عما لو كان كونه من موارد الاختباء منسوبة اقوى منها واول
في الاعتناء عليها الا ان ليس في الاشكال انما هو من حصر اختلافهم في تفسير غير المحصور المأخوذ وقد
الاجماع فيقدح فيهم في ذلك وهو الاقل الرجوع الى العرف وسنناه الى العرف وليس هذا القول ايضا
مختلفون فيهم من ان حصر على الرجوع الى العرف ولم يفسره فقال لا في غير المحصور ما حكم اهل العرف
كونه غير محصور في كل ما من سوق المسلمين في ذلك الملائمة ويقتضي كل موضع فيلزم شيئا ما بالنفس
ان كان محصورا كما ثبت في الاقلام في قوله هذا انما كانت محصورة في العادة كما ثبت في قوله
انما لا يبعد محصورا عاده كما انما في حكم الاحتياط في سائر ما اطلقا من انما في انما في وجوب

1892

[illegible]

١٢٣

مقتضا عدم كفاية غير الماء فهو الا اشكال فيه ولو من جهة انجاء بالشهوة لوفى كون سنده
اماد عيونه كما دلت على الامر علق الفيل على السند الذي هو ما استدل على الامر بالعلم بانما
فقط في اليها الاشكال من جهة ان هذه المقدمات والمطابقات انما سبقت للارشاد الى العلم بغير
وهو زوال النجاسة وصحوا الطهارة وتدرج في الامور لا ليعمل للخلق في الاحكام الوضعية على
المعنى وطول السلم ليرتفع في مثل اسفل القدر على مثل اسفل السبيل التسلق الا ان بقا لا ت
ما ذكره من غير عدم تحقق وصف الحكم ولا ما يلحق فيه فاعلم اتحاد الحكم ولو بجملة دليل آخر او
فمن غير خارجة مثل ادخل الصبر من الرواية المذكورة واغتربوا فيها ما اجاب به التسلق المذكور
من ان الفيل يفتقر شريحة في استعمال الماء كمن لا يخفى عليك ما يتوجه من منع الساقب
ما عكس به والحق في كونها طهارة زاد لاجل الصلوة ولا يجوز في الابداء كطهارة الحوت على اثر ط
الماء هذا اول لان اشتراط في النجاسة فكيف يعلى او لو اشتراط في النجاسة للنجاسة
شتمها لان هذا قياس لا يكون حقيقة لان القول منع كونه قياسا وانما هو استدلال بالافتضاء
فان التسبب على الانعكاس يقتضي ولو من شئ الحكم والافق كما في دلائل غير الساقب على
تحريم الصبر انتهى ولا يخفى عليه ان الادلة انما خسر عند اذا استبعد من المنطوق في سنده
لا الدلائل المضبوطة كانت غريبة ولا سرعاشي من الاربعة في المقام فحما القول المذكور فافهم
علم الطهرى من حيث كان بعد قولنا لا يجرى من زوال النجاسات بشئ من المباح سوى الماء كالحل
ما قصد عندنا الترجيح من ان النجاسة المباح الطاهر وان لم يكن ما ذكرنا من الوجوه وبوجه
وقال محمد وزيد ما دلت على لا يجوز ذلك ولها على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المقدم
قولهم وشيأ ففطر فامر بتطهير الثوب ولم يفتصل بين الماء وبينه وليس لهم ان يقولوا ان النجاسة
الطهارة تلت اول الفيل غير الماء لان تطهير الثوب ليس يتكرر من ان النجاسة عنه وقولنا يعلم الغيب
الماء مشادة لان الثوب لا يجرى عبادة وايضا ما روى عنه في المنع من ان لم يفتصل في
حتى ينسلها فامر بما ينزل السلم والصل ولا فرق في ذلك بين ما روي انما احدث به فامر به
انما يفتصل الثوب من الخي والدم وهذا هو انما ينبغي ان لا يصادف قوله في ثوب النجاسة
التي هي من دم بعض صلب الثوب فاعلم حشيرة اخرى غير ما اعلم ولم يذكر الماء والدم في قوله
او المطلق الامر بانفس نفوق الخ ما يفتصل في العبادة ولا يعرف في العبادة الا انفس للملأه
غير وذلك انه لو كان الامر على ما قاله لكان لا يجوز غسل الثوب عما اعتضوا الكبريت وجرهما
ما روي العبادة غسل بالماء فلما بان ذلك ولم يكن مقادا بغير خلاف علم ان المراد بغير
يقينا والاسم النسل من غير غسله بل لا انتهى والحواس على الفيل بالاجماع فهو غاية الوضوح
لو انفس احد الا المقبرة فيها كمن في الجاد في الفيل حيث قالوا اما الاجماع فلو في الفيل خلاف

5

[illegible]

الرجوع لافناء وكيف كان فقد اعترض على هذا القول بالنظر الى الشق الثالث من ما دللنا عليه من ان
على نجاسة الكثير من المخلوق بغير احدا وشا الشاثة اذا كان النجس بالنجاسة لا بالنجس وانما نجس
افاضوا بالنجس وبهم فافروا مع وجوبه بالحق ما سار به نفسه في حكم النجاسة فكما نجس المخلوق
ينجس النجس بمرور بان ان لم يكن في حكم النجاسة في جميع الاحكام فهو قول المدعى والحق عليه حال
وان اردنا كونه في حكمه في بعض الاحكام فهو غير محقق المقام ثم ان نقله عن بعضهم الاحتجاج على ما ذكرناه
من حكم الشق الثالث باستصحاب النجاسة حتى يثبت لزوم شرع واجب غير صحيح احدهما ان
من شرط العمل بالاستصحاب عدم معارضة استحسانه لغيره والارباب يستحبون الطهارة في الماء المطلق
فما سار عن استحسان النجاسة في المضاف لم يمتزج به ولا يوجب احدا الاستصحاب على الاخر
فما سار عن استحسان النجاسة في المضاف الى الماء الطهارة العامة في جميع الاشياء واما حاله في الماء فكانت
الاختلاف الدال على انه اكثر لا يمتزج بالملادة واما بفعل تغير اوصافه بالنجاسة فلا يمتزج
الاختلاف على انه مطهر لما فيه واستهلك في غير النجاسة والنجس ما كان او غيره وجعل القول
بغير امة ملحق بغيره لا يوجب حتم تلك النجاسة وانما لا يوجب الاحتجاج بمقتضى الزعم لاستصحاب النجاسة
وهذا يقتضيه من الشق هذه المادة لا يتم ايضا اقل ولا لا يستلزم بل قد قام الدليل على خلافه
واما ما قلنا فلا يخالف هنا احدا فقالوا بالنجاسة هناك فلا يمتزج بها فافترس هنا في الاجماع
هنا نشأنا ما ذهب اليه من سلامة في التوافق حيث قال لو نجس المضاف ثم افترس بالملحق الكثير
فقبل جدا وصاحبه بالمطلق على طهارته فاستلزم للاطلاق خروج من كونه مطهرا لا طاهرا انتهى وحكي
هذا القول عن المشيخي ايضا فلم يشرط المطلق بزيادة على الكثرة ولا عدم سلب الاطلاق بغير كسافة
بالمطلق اكثر مطلقا لكن بغير كونه مطهرا بان ان الاطلاق المطلق بما جازته المضاف كان طاهرا غير مطهر
وان لم يزل الاطلاق كما نلاحظه مطهرا وقد قلنا الحكم بالطهارة بان لم يمتزج الكثرة بسبب عدم الاعتدال
الامع انغير النجاسة ولا يؤثر المضاف في تحميمه ما سهل كما به لقيام السبب بانعكاسه من غير حتم
بجته بشايرها فانفس النجس واجب بان يلزم الكثرة وصف الماء المطلق وانما يكون سببا
لعدم الاعتدال مع وجوده وقدم استدلال المضاف بالمطلق وقدمه اياه غير محقق الاستدلال
الوصف الذي هو ليس لعدم الاعتدال فينبغي ان يكون المضاف كسائر اقسام النجاسة ثم ان
المحقق الثالث قد اطلق الحكم بطهارة المطلق النجس احدا وصاحبه بصورة خاصة فقال
ويشترط ان يعلم ان موضع الزعم ما اذا اخذ المضاف النجس والحق في المطلق اكثر فيسلب الاطلاق
فلو انعكس الفرض وجب الحكم بعدم الطهارة جزا لان موضع المضاف النجس غير لازم ان ينعكس
على خلافه لان المضاف لا يطهره المطلق سلبا لغيره فيفسد المضاف على تقدير طهارته انتهى
ويظهر من انه مما حرمه ان المستدل بقوله انما هو القول الاول وهو اعتبار الاسم لانه الذي

استدل بالحكم والادلة الشرعية فلهذا قد ورد له في حصول من اخلاط المضاف بالكثر المطلق
فيه تغير لا يبلغ حدا الاضافة فلا يرفع ابقاء الطهارة والمطهرة لكن يبقى بعد ذلك عدة نفوت
الاوصاف المتغيرة حتى او جبت حيزه من هذا كان لا يلزم الحكم بكونه طاهرا لا مطهرا
اما كونه طاهرا فغيره من سبب الامتزاج بالمطلق الكثير مع زوال الاضافة مطلقا واما عدم
كونه مطهرا فالحصول الاضافة فيه بعد الحكم بطهارته ومن المعلوم ان الاضافة لا ترفع الطهارة
نظرا لذلك والوزن المثل بالكثر المطلق فافترس في حوضه لا يوجب سلب الاطلاق لكن يبقى بعد
ذلك اياها فاستدل بالحق في حاشا خلا فافترس في حوضه لا يوجب سلب الاطلاق وعلى ارادة
هذا المعنى حمل صاحب الجواهر على قوله العول على ان الغاء في قوله فان سلب الاطلاق
للعقبة حتى بعد انغير المضاف المطلق بمادته الاضافة او سلب الاطلاق اياها خارج عن
كونه مطهرا لا طاهرا ويحكم بان يكون الصريح في قوله فان سلبه في النجس حتى لو سلب بغيره
الاطلاق خارج عن كونه مطهرا لا طاهرا واقول كون مراد الاعتدال بغيره بالاعتدال المذكور ذلك
وان كان غير معلوم الا ان المطلب لا محال لا كبحاره ولو لم يمتزج طاهرا بالمطلق لغيره
الحديث به اطلاق الاسم لا يوجب ان ذكر الحديث الحيثية بالاختصاص حتى يحصل الاحتراز عن ان
الحديث وانما هو من باب المضاف المطلق حكمه المضاف والمضاف ان خلا في العبارة يقتضي عدم الفرق بين
بين والادكان المضاف والمضاف المطلق في الصفة او موافقا للحكماء او بعد المقطع المرفوع والحكم بغيره
الاسم في صورة تعاقبهما في الصفة عليهم بين الامتزاج على ما نقله جرحه واما قوله في قوله
فان قوله يجب النجس الى اعتباره بغيره على المشقة الموافق لاداء في الصفة او ما ذكره فيكون
المقتضى اكثر من الماء لم يجز استصحابه في قوله وان اخذ الماء بماله او ورد المدة على النجس حكمه لا كونه
كان لا كثر ماء او لم يجز استصحابه في قوله وان اخذ الماء بماله او ورد المدة على النجس حكمه لا كونه
نقول بجواز استصحابه لان الاصل لا يوجب النجس في قوله وان اخذ الماء بماله او ورد المدة على النجس حكمه لا كونه
مع المساواة وهو ان المبراج المنع من الاستصحاب المساواة ايضا انتهى وعلى هذا يكون وجه الفرق في قوله
ان المبراج عن قول الشيخ هو من غير استصحاب الماء الذي يكون المضاف الممتزج به مساويا للماء الذي
يعطيه جرحه في خلا ذلك لان قوله فيه بعد قوله النجس المذكور وقال ان المبراج والافترس في
انه لا يجوز استصحابه في قوله وان اخذ الماء بماله او ورد المدة على النجس حكمه لا كونه
وبين الشيخة وخلافها بتملك الشيخة بالاصل الدال على الاجابة وعنده هذا الاعتدال انتهى
معلوم ان الظاهر من هذه العبارة هو ان المبراج هو في صدر الكلام في الماء المختلط بالماء الذي فيه
الفرق بين قول المبراج وبين قوله الشيخة هو تفصيل بين المبراج بين رفع الاحدا والآخر النجاسة
وبين غيرهما كونه في الموضع المذكور والاعتدال المذكور وعدم تفصيل الشيخة على ذلك الوجه وكان مقتضى

ارجع الضمير الى قوله في صدر الكلام الى الماء فيتم ان المراد من لا يجوز استعماله الماء في
 سبيل الخدم والاشغال الخسنة ويجوز استعماله في غير الماء في ذلك خلاصة لفهم
 ان العلامة حاصلة في القول الاول فقال ان الحق عند خلاصة القولين صوابا في قوله
 تابع لاطلاق الاسم فان كانت العلامة اجتزائية عن الاطلاق لم يجز الطهارة به والاجازة لا تعزف
 ذلك المسألة والتفاضل فلو كان ماء الورد أكثر وبقى اطلاق اسم الماء لغيره الطهارة به لا اشقل
 الماء من غيره وهو الطهارة بالماء المطلق هذا كلاس في ثم انزاع لما استشرعنا انما لم يفرق
 انما هو ما لو كان المختص سلبا ليعلم والآخر مساويا للماء المطلق الا انما فان لم يفرق بين
 ما بقي فبقية اطلاق الاسم وبين ما ذكره عند ذلك فتميز في عدم بيان ميزان فقال في قوله فتميز
 وذلك ان تقدير ماء الورد ايضا على اوصافه فتميز ما جرت في فعله فتميز في قوله فتميز
 مما يشبهه اشارت اليه في قوله حيث قال لو لم يفرق بينه في الصفا كقطع الارتفاع لما اورد
 فتميز لاكثر هذا الشرح فان ما اوردنا الاستحسان وبقايتي ابن البراج فتميز اخذ بالاصل والاحتياط
 والشيخ الفاضل جلال الدين في بعض النسخ كما حكوت في الحق في بعض النسخ في قوله فتميز
 يعتبر في العلم حدة الفعل والارتفاع كذا المسك وينبغي اعتباره في الماء في العذوبة والرقعة
 ولطفه واحدا وما ولا يفرق بين تلك الماء وكثرة رائحته ولا يخفى ان طريق الوصول الى معرفة
 الماء على غير ما اعتدنا حتى يكون حاله كالحق في قوله وجب حصول المعرفة فكيف يفرق بين
 مع الكلفة ماء لا يكسبه الطهارة ما يمكن تمييزه بالمصاف على جلا يسير اطلاق اسم الماء وحسن
 على ما صرح به جماعة منهم العلامة في القواعد والمحقق الثاني وصاحبه في خلاصة الشرح فان قيل
 في قوله كان مع طهارة من ماء والحاج في طهارة الماشية اسطال ومعه ماء ورد مقدرا
 فان طهره فبقية الطهارة ليس اسم الماء بل هو ان يجوز استعماله وان سلبه اطلاق اسم الماء
 استعماله في رفع الاحداث الا ان هذا وان كان جائزا فانما يجب عليه ان يكون في طهره لا في غيره
 من الماء ما كسبه الطهارة ولا يجوز انما استعماله في غير ما ذكره في الحديث انتهى فمرد عليه الاستحسان في
 لغة بعد ان يحكى عن الشيخ انه ينبغي ان يجوز استعماله وليس واجبا ان يكون غيره انما لم يصرح
 الماء ما كسبه الطهارة في قوله وهذا بقوله عند ضعف الاستحسان في لغة في قوله فتميز
 الاستحسان في لغة وجوب المزج لا في استعماله انما يكون بالمطلق فان كان هذا الاسم صوابا فليس
 المزج وجب المزج لان الطهارة بالمطلق واجبة ثم لا يفرق بين المزج والماء او الماشية في قوله
 وان كسبه الاطلاق عليه لم يستعمل في الطهارة ويكون خلاصة القول في قوله فتميز في لغة في قوله
 قال لو لم يفرق بين وجوب المزج في اطلاقه في اللغة استعماله في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله
 وما حكى عن غيره على القواعد بان الطهارة واجبة بشرط وجود الماء والتفكير عند لا يجب لاجزاء

شرط المزج بشرط غير واجب مع وجوده في غير استعماله واعتبره المحقق الثاني في قوله فتميز
 ما مر ان مراد به ايجاد الماء ما لا يدخل تحت فدية المكلف فاشترط الامر بالطهارة به وجب لاجزاء
 لمراد الامر بغيره كما لا دليل له على ذلك والاشياء الخارجة في قوله فتميز في لغة في قوله
 بالعلماء كالحاصل في الاشارة فلا يجوز اعتباره في دليل ثم لا يفرق بين الماء المختص بالعلماء
 من المياه على اقرين وجوب المزج والتفكير ثم لا يفرق بين الماء المختص بالعلماء من المياه المختص
 بغيره انتهى وحسم على سوا ذلك من زيادة تفيد التأكيد فقال بعد نقل مقاله في المحققين
 ما صورته وبشرطه فان مراد بالاجزاء الماء ما لا يدخل تحت فدية المكلف فيكون لا يقتصر على
 الاصل في قوله لا يفرق بين وجوب الماء على غيره في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 بعد نقل كلام المحقق الثاني في المقدم ذكره في تمييزه في الاشارة فان الطهارة بالعلماء المختصين
 الماء وهو صوابا في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 ما بعد ما وجد ان اذا التفت حفره في الماء والظاهر ان لا يفرق في انما لم يفرق بين
 الماء وجب فلم يفرق بين الماء وجب في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 لان نقل ان هذا الماء المطلق الموصوف في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 موصوف اجزاء في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 وان بناء كلامه انما هو على عدم صف وجب الماء في الصورة المفروضة انتهى والتحقق ان وجب
 الوضوء والنقل ليس بشرط وجب الماء وان وجب في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 المعلوم انهم ارتفعوا بشرط وجب التيم بوجبه الامر بالطهارة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 الماخوذ بشرط في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 من احاط بغير الاجزاء وكلمات الاصحاح المتأخر لبيان حال من يجد الماء كمن يتغير من استعماله
 يجده فتميز في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 صاحبها في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 لم يجدوا فيه وبشرطه فتميز في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 ما على ان من يتفكر في شراء الماء في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 كون ذلك في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 استعمال الماء باق حيا كان فانما هو من استعماله في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 المطلق القاصر عن كفاية الطهارة الماشية مزج المضاف في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز
 العادة ودعى الى قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز في لغة في قوله فتميز

كما الماء الحاصل من مزج الماء بالطقس بالنسبة التي حصلنا من عدم الوجود من الاوجز في شئ
تلك ما ورد من الامر بالنسبة لاجد الاشياء فان اذ انما الشئ ايجاد الله الغير المسمى لا في ذلك
لا يصح عليه انما كما ان لا يصدق على الماء قبل ان يزداد من تلك التعلية ما واداه من حيث لم يزل
الاجد انما هو من الرجل يوجب السفر لا يوجب الشئ في ذلك الشئ او ما انما هو من الماء في
بالشئ انما هو ما في حكمها فانما لو سأل المراد انما في ذلك الشئ في تلك الشئ في تلك الشئ
بالشئ في ذلك الشئ انما كان كثير من طوبى بحيث يحصل في مثل ذلك ان السائل في ذلك
عبد الا الشئ في ذلك الشئ في الحجاب في ذلك الشئ انما هو انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الشئ وانما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الرجل في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
وحسب ان الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الاخبر في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
كان ايجاد الماء لا يصدق على الماء في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
يحصل من ما سأل في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
موسى بن جعفر في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
ان المراد انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
لم يكن انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
بان في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
التي في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
وما انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
حاصل في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
شئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
سواء انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
كثير انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الاجل في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ

على سبيل الاستدلال في الماء في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الحديث في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الاول من ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الصق في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
يقاها على ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
المستعمل في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الماء في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
بعض في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
سواء في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الحب في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
فانما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
فقد اخرج من ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
لا يخلو انما في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
يستخرج في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
غير على ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الذكر في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
كل في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
المعتبر في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الواضح في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
خالف في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
جزء من ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
ان ذلك في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
حيث في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
كلام ابن ابي سفيان في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
ما هو في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الماء في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ
الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ في ذلك الشئ

للطعام انما هو من جهة ان نجاسة القليل تحصل بملء فيه لا من جهة ان نجاسة الطعام بحجم الملافة
 وبقي بعد الاطعمة طهارة المحل ونجاسة القليل مستتلا احوالها اذ من كونه القليل نجاسة غير
 المحل والآخر كونه نجاسة بعد الاطعمة وليس الاثر في الجمع بين الامرين المذكورين مع قيام الحال في الثاني
 ولكن النجاسة من هذا الوجه غير متغيرة لانها لا تشارك في ما ذهب اليه بل لا تتركه بل لا تشارك في
 المحل وجود النجاسة في المحل وانما طهارة الملافة لا تشارك في نجاسة الطعام بعد الاطعمة فانها لا
 تتركه انما تشارك في الابدان باثر المعلول من الطهارة في ما هو على ما ذهب اليه من ان كان لا يشارك عليه
 اختصاص عموم دليل الافعال في طهارة الملافة وانما كان هذا القول مما لا يشارك في قوله
 كل من يقول بنجاسة الملافة انما لا يشارك في الثاني فانه لا يشارك في الثالث القول كما هو في الشرع
 ومن ان يرد في ما لا يشارك فيهما كما كان لا يشارك في الطهارة في حكمه في القول بنجاسة الملافة في السطر
 الطهارة بالورود على المحل الطاهر من جهة انما هو كونه هو القول بنجاسة الملافة في السطر
 لان عدم ازالة القول بنجاسة الملافة هو مقتضى الاحتياط في المستفيض وقد عرفت عدم شموله لما يرد في السطر
 ويكون سبب الطهارة بل انما هو عدم شموله لخلق ما يستحق في طهارة الملافة كما كان ماء السطر الاول
 الثاني لان الطاهر من جهة ان حكم الماء من حيث هو لا يشارك في حال الطهارة فيكون النجاسة مطلقا
 حكوما عليها بالطهارة لكن ربما يشارك في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في السطر
 لا يشارك في نجاسة الملافة ولم يقل به وانما ان يكون القصد مدخل في طهارة القليل الملافة في جهة اخرى
 القليل على من يشارك في وجه طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 انما هو دليل وفقد النجاسة لانها عبارة عن اجزاء الماء مطهرة لا بد فيها من القصد لا انما كان في قول النجاسة
 التوصلية والاحكام مع ان يقوم مقامها في معنى غير معناه كما هو شأن في جميع الواجبات التي لا تكون
 هذا فاجري على الماء لانها لو وقع فيه فارجح يكون من قبل الملافة بنجاسة الملافة في السطر
 من الاجزاء وهو الجريان من جهة ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الماء على المحل ووجه انعكاس كاستحسان الطهارة انما انتم في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 النجاسة لانها من جهة اخرى على جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الطهارة اللون والوجه في وجه ذلك وهو الحق في الترتيب لكونه في الوجه لان القصد المستفيض مما هو
 على حكمه بنجاسة الملافة انما هو الترتيب لكونه في وجه ذلك وهو الحق في الترتيب لكونه في الوجه لان القصد المستفيض مما هو
 الطهارة على وجه الطهارة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 انما هو في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 وكما كان قد حصل في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 اجزاء من النجاسة في ما لم تكن ظاهرة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى

ما لا يشارك في

تقدير

بل من جهة اخرى من جهة ان نجاسة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 ما فيها ذكره في كل الكلام في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 فيها ووجه الماء على النجاسة وهو الذي يرد من جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 ما يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 ثم قال في وجه طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 عدم اعتبار ما يورد في السطر ثم قال في وجه طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 ان لو يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 المعنى لوجه طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 يقولون ما يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 لا يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الاثر من ان يقول لا يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الذي يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 لا يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 خروج من جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 سطر النجاسة في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الراد انما انقضت المنع وطمع ما يقع في الاشكال الذي يورد من القول بعدم اعتبار ما يورد في طهارة الملافة في جهة اخرى
 نجاسة الملافة يورد في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 فلا يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 محل النزاع بينه تعالى وبين النجاسة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 ثم حكم بالنجاسة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الماء ووجه او انعكاس من جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 ما حكمه في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 حلت في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 عدم ازالة النجاسة من جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 الاثر في انعكاس من جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى
 انما يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى كما ان يشارك في طهارة الملافة في جهة اخرى

طهارة

ثم قال في قولنا ان شرط الطهارة اربعة اشياء ثبوت الاجزاء فلا يقدح ما ذكره ولا منعه فغيره نعم الحجج
التي هي في المصنف من المصنفين في ذلك ولا من بيان حكمها بالطهارة التي هي عليها الاجماع من ان العضو الذي هو
عبارة عن النجاسة وان ملك حكمها في الاجزاء محل المعفو عنه على الحق بقدر كونه والاستصحاب ان كل
في ثبوت الملاقاة هذه البلدة بالنجاسة وعدمه لا يقع في الخشونة والخبث وغيرها وعدمه والذات غير ثابت
مراده بالعفو عن المبرء من النجاسة على التصريح بل ان الحكم بالطهارة انما هو من قبل ان يطرأ عليه
هذا الشرع لان مقتضى كلياته نجاسة الماء اطلاقا بالملامة هو ان النجاسة كونه في مكان الاثم من النجاسة
هذا يخرج عن الشارع عن النجاسة وحكم بالطهارة وقد انصرف العوج بانفس وما ذكره من بيان ذلك
المعنى هو الحق الذي لا يصبغ عنه وتزود الحق الذي لا يصبغ عنه وهو في الحقيقة والعفو عنه انما هو في الشرع لا في الواقع
الخارج منه وانما يكون الاثر في جادته في الحقيقة مع ما مضى هذا هو المعفو عنه للضرورة والحجج والادلة في ذلك
التي هي في جامع الثقات تفصيل لم اجله في كلام غيره فان قد سئل السائل عن النجاسة في النجاسة
انها وعلى تقدير ان النجاسة في القطرة التي هي بعد النجاسة التي هي في النجاسة على العضو المتعلق حكمها بالنجاسة
فلا يلزم على العضو المتعلق بالنجاسة الا بعد ذلك اطلاقا وانما حكمها بالطهارة فيجب ما جاز الماء في النجاسة
النجاسة بطريق العضو ولا يجب الاجتماع بين تلك القطرة لعدم تأثيرها في تنجيس ما لا يتاثر به النجاسة
وغير ذلك فاحاط به بان ذلك القول بنجاسة النجاسة انما هو في النجاسة وانما هو في النجاسة
اجزاء المبرئة احتياطيا من النجاسة على القول بان النجاسة في النجاسة التي هي في النجاسة على النجاسة
كبدية وجعلها على النجاسة او النجاسة او النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
الذي يجب على العضو لا على النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
المتنفس اذ هو على العضو في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
الخارج على الوضع الذي هو عليه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
اذ لا يلزم ان النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
عنه حتى يحكم بنجاسة النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
هو ان ذلك ما هو عليه من النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
لما لا يوجب من النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
عنه في ذلك النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
الذي هو عليه في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
وهو على النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة
على ما مضى في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة في النجاسة

[illegible]

الواقعية كما هو مذهب أهل الأصول لا سقوط الأحكام المعتبرة بالاعتقالات المستندة لتفسير الشارع
مصلحة الواقع من غير أن يتأخر في المصلحة كما استدلوا فيهم إلا أن يقال إن مصلحة التفسير جارية تلك
المصلحة فيتعين بقاء القول بالاعتقالات لا سيما على القول بوجوبه من وجهين
يتوجه الأول على أن يرد به العلم والمفهوم الثاني على القول بكون الطهارة والنجاسة من وجهين
الثاني الأول على القول بكونه مقابلاً من وجهين لا يجتناب وعدمه اللهم إلا أن يقال إن مقتضى النزاهة
هو المردود في أصل المبنى أو يكون عطف أحدهما على الآخر لفظاً أو إشارة إلى القولين عدماً
الاستحباب في طرقه من استغن المصنف كثيراً من القائلين بما استدلوا به الاستحباب حكمه هو الطهارة
إن كان ذلك من غير أن يقول به أو أن يقول بالمعنى لا يحكم عليه تخصيصه ولا يثبت له إلا أن يستلزم
به هو موثره بالطهارة وما القائلون بطهارة فليس لهم حجة على الاستحباب في موضع الحال فلهذا
وذلك الكلام في مقامين الأول أن لا يجيب التزم الاستحباب عن التوب والنجاسة ما هو شرط الطهارة
أو غيرهما وقد صرح به جماعة من القائلين بقاء الاستحباب مستند في ذلك أصولاً لا في الإجماع
في محله جارية على عدم تخصيصه بغيره الثاني الأخبار المعتبرة المستفيضة كحجة عبد الملك بن عتبة
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما الذي استحب من الجنب من غير أن يكون له غسل
الغسل من غير أن يغسله قال قلت له استحب من ثوبه من غير أن يغسله قال لا بأس به وجعل الله في ذلك
الطهر على عدم شتره صلوة في ذلك الثوب وأما ذكر الجنب في هذه الحجة فقد احتج بعضهم بكونه
سائر الجنب المعتبر إلى الماء فالاستحباب يخص به المبنى من غير أن يغسله قال لا بأس به
الاستحباب من الجنب أيضاً ولا ينبغي سقوطه لأن استئثار الاستحباب في غسل المبنى غير موقوف على غسل
المكان ثم قال لا بأس به من ثوبه من غير أن يغسله قال لا بأس به من ثوبه من غير أن يغسله
في موضع مثل ذلك من الأوصاف فقد وقع نظير من أن يمتنع من ثوبه من غير أن يغسله من غير أن يغسله
القبيل حيث قال لا بأس به من ثوبه من غير أن يغسله وهو محله من الثوب قال قلت لأبي عبد الله من
ما استحب من الماء في موضع ثوبه من غير أن يغسله قال لا بأس به من ثوبه من غير أن يغسله
ذكر الثوب خصوصاً لأن من الثوب بعد القول بالفصل والإجماع على علم الفرق بين الثوب وبين غيره
هذا الحكم لا ينبغي عليك أن طاعة ما الاستحباب موقوف على جعل الاستحباب مقابلاً لغيره بل لا ينبغي
منه لغيره وقد يكون بعض أصحابنا أن ذلك ما لم يزل يابوا به في قول الأول في المصنف استئثاره بالثوب
قال خرج من المحلة في استئثار الماء أن استئثار الأول في المصنف هو الجنب من غير أن يغسله
كل لا ينبغي أن يفتك بهذه الأدلة مما عرفت من ثوبه من غير أن يغسله وذلك ما لا يخفى بل لا ينبغي
من لزوم الخروج من المقام الثاني أن عدم وجوبه في ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
كونه نجساً معقولاً من ثوبه من غير أن يغسله في ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله

بالطهارة إنما هو ما لا ينفك عن الطهارة في استئثاره بالثوب من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
على اختياره القول بالاعتقالات كغيره من القول بالاعتقالات من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
عاشداً إلى الطهارة كان لازم هذا التفسير كما هو من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
بجانب التفسير وتوليد التفسير لغيره من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
لم يستعمل خبره في ذلك وهو لا يثبت ما استحبنا ما يوقف على استئثار الماء في الطهارة من ثوبه من غير أن يغسله
غير يعود إلى الاستحباب فصل الاستحباب هو شك في صحة الاستحباب هذا القول كما هو
في أصل الآدم من المبنى ما بعده من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
مع دعوى الإجماع قال لا بأس به من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
بالطهارة استئثاره من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
والحكم من حائز الأحكام والفرق بينه وبين الاستحباب في الاستحباب ما هو شرط الطهارة
منها من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
الزاد ما ذكره المصنف ما صرح الملك في قوله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
قوله المصنف من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
في ذلك وحمل على ما مر من مفعول الأمر لا في ذلك الثوب من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
الشيء حسن وهذا التفسير من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
وهذا التفسير من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
صلواته من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
أخلفنا في أن يطرح في عبارة المصنف من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
بهما فخصه من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
الإجماع على عدم تخصيصه بغيره من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
الافتقار في التفسير من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
عن ذلك المصنف من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
المصنف في المصنف من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
بجوابه لا يحكم عليه بغيره من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
مكلام الأصناف في الطهارة من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
في ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
الاستحباب من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله
قلنا بأن الطهارة من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله من ثوبه من غير أن يغسله

وتوضيحه ان الموضع وكلامه انما هو الظاهر كما هو خبره من طرف الخلق فيكون الاستحباب
الاجتماعي من ماء الاستحباب مبنيا على طهارة او على العفوة ونحوه فنقول ان تحقق الطهارة
الى المستحق يقتضي عدم تحققها بالنسبة الى ابناء غيره مما لا يحصل له معنى كونها امر او اعتبارا في
الاستحباب بالنسبة الى الاشخاص فان قيل ان الطهارة عبارة عن عدم وجوب الاحتساب وعدم ترتيبها
النجاسة كما ان النجاسة عبارة عن وجوب الاحتساب في الطهارة والنجاسة والاصل في الاحتساب انما هو
بريق النزاع بين القولين بطهارة او العفوة وقد عرفت ان مفعول الكلام انما هو الطهارة ثم ان
انما تحقق الطهارة في شأن شخص فبذلك شأن غيره من غير ان يترتب له لا يحكم على الواحد حكمه على الجماعة
واما ما اشار اليه من احتمال ان ما احسبه ماء الاستحباب يكون في قولنا لم يترتب للصبي في قوله لا
الاخذ واحدا فلا يظهر مما نحن فيه ما عرفت من ان مفعول البحث في هذا المقام انما هو كون ماء
الاستحباب طاهرا وليس حال التوضيح الذي اشار اليه الاستحباب على البعض الا ترى ان ذلك انما يخص
على احصاء وجوب غسل امرأة ليس لها الاقتصار واحد وطهارة فيقول عليها كيف تضمن قال فاحتمل
التحقيق في كل يوم مرة فان لا محال لان قد عرفت ان بعض احوال الصبي محسوس بعضها ليس محسوسا
ان الاخير هو المحسوس ولا ان يدعى ان التوضيح اقل النجاسة الامرة في اليوم والميلية ولا ان يدعى
ان لم يترتب من قول المؤلف الاجموع ما يصيل فيجب من قولنا لا يترتب اليه في النهار فبذلك ان يكون ذلك
من باب العفو وكذا لا محال فترى ان بعد الرجوع الى الجسد بقدره من العفوة فانه مستبعد عن الرجوع
بجانب في توجبه ليس صريحه ولا يحد على غيره لا يصيل فيه فلا وجه لكونه طاهرا في هذه الحالة
محسوبا اذا عرفت من غسله واحدا فبذلك لا يصيل فيه الا لا يترتب بالعضو كونه طاهرا حال الاحتساب
حال التوضيح الذي احسبه ماء الاستحباب المفروض طهارة التراجع ان ذكر بعضا واخر العفوة ثم
شروط الطهارة او العفو في استنباط الصبي ومعهما الفرق بين الترتيب وغيره فثبت العفو في الاول
دون الثاني ثم قال في سلب الاستحباب في قوله لا يصيل فيه في الحلق في البالغ اشكال في اصل العفو هنا فوجهه ان
استحبابه ان الاستحباب ليس عبارة عن تفرق فيبين كغيره من غير كما ان الاستحباب ما يترتب في البلوغ
لا العقل في الطهارة والنجاسة انما هو من قبل الحكم الوضعية التي لا تدخل الاشارة في ذلك فبذلك
عبارة عن غسل موضع الحيض فاما ما عرفت من بعض جهات الاشارة في الطهارة كون الماء هو المزيل
لعين المحسوس عن المحل فلو فرض ان انما هو المحسوس في الماء او من غير الوجه المتعارف في الطهارة فيجب
نجاسة المحل باستعمال الماء لان التوضيح تحقق اسم الاستحباب وثبت العفو في الماء ثم قال في محتمل
نظر الى الحال هذه يخرج عن اسم الاستحباب فان من المعلوم من مادة اشتقاقه ان يكون هو
المستعمل بنفسه المحل وهو صريح في قوله لا يترتب هذا المقال لان يفي على عدم قدح النجاسة
في طهارة ماء الاستحباب ضرورة ان فيه الماء الذي هو في قوله لا يترتب النجاسة ليس الا في قولنا

وعلا يجب الطهارة وان ازال العين لانه يقتضيها فيجب المحل مع تحسبه لا يكون استعمال الماء بعده
استحبابا والا لزم بطهارة ماء الاستحباب مع عفو مثل هذه النجاسة المحسوسة بالارب في طهارة
وموتة وان ذكر في قوله انما الساقية على هذا المقام وجهين من الطهارة والنجاسة في الاحتساب
منه من جهة الماء الذي لم يمتصه ثم قال وجعلنا الاشكال في نجاسة كل طاهر الاصل في الطهارة
والبول كالمدة وهو عبارة عن الاصل العفو في الجميع انتهى الا ان لا مجال لتعميم المقال الذي ذكره
هنا ان ذلك المكان العرفي بينهما بان ذلك لما خرج من المعقولة مصلحا للظاهر حازم في الاستحباب
على غسل الغائط الذي هو مفسر بخلاف النجاسة الطاهرة بعد خروج الغائط كما نجاسة الماء من
المحل باستعمال الماء المفروض في قوله من ازاله في بعض احوال العفوة هل يترتب
ان يكون التوضيح على الغائط فيكون ملبوسا او ملبوسا فلهذا الاستحباب تنقص النجاسة فلا
ويجوز ذلك ثم قال في الاقوى عدم الوجوب في المعقولة بل في الغائط وجبت ولم يفصل لها
لم يربح بها وتختلف مطويرة الغائط على حوائض المعقولة وجبت في المطويرة لكونها نجاسة وفي
العفو عن غائتها وجبان اقوى بذلك واقوى اشكالا لما لو خرجت المعقولة ملوثة بالغائط
مصلحا بالمدة فرجعت ونقصت المدة ولم يترتب عدم التوضيح والتبريد في بعض احوال
ثم الطهارة والعفو وما ذكره من الاحتساب جميع الا في الملبوس والمسطوح فلا بد من الالتزام بالعفو
فيما احسب الاستحباب على غسل النجاسة التي على حجر البول والقاء في الارض ولا وجه لعدم توجبه في
الاصحاح المحسوس وهو موقوف على هذه الوجوه لا يستلزم الخفاء لفظه المطابق فيما يجب فيها
من غيرهما السابق انزال اشكال في العفو اذا كان الاستحباب بطريق اراد الماء على احد المحسوسين لانه
الفرق الاول والاعلم لفظه ولو كان بايراد احد الطرفين على الماء يفي على القولين من الفرق
بين لزوم ايراد الماء القليل على النجاسة وعكسه لعدم الفرق بينهما والاقوى هو الاول الثاني
انما اذا انقضى اثره بالانقضاء في الاستحباب وجب الاستحباب اذ لا يرتفع القبح بانك كان
ذلك الماء المستعمل محسوبا عليه بالطهارة لان كان قد وقع الاستحباب جهة سابقا فالمرجح
اذ النجاسة في محل التوضيح وان لم يكن وقع منه ذلك كان هذا الاستحباب استحبابا وحكمه طهارة
المستعمل فيه والمستعمل في الوضوء طاهرا من طهارة قال في جامع المعاصد لا يترتب عذابه في ماء
الوضوء على حكم قول السعال ان طاهرا من طهارة وخالف في الاخير بعض العامة انتهى وفيه عذر
قول العامة بهذا الحكم اجماعي عندنا وفي الزاوية وما وقع به البحث الا صغر طاهر من طهارة
من الحدث والنجاسة فصله وغسلها بغير ماء من الماء المستعمل في الوضوء طاهرا من طهارة
محسوبا ولا يترتب عذابه انتهى في بعض بعضهم للاستدلال على ذلك ما على الاول اعني طهارة
فيما احسب الطهارة عموما في كل ما لم يبدى نجاسة وضوءا في الماء لكن هذا يفي على وجهه ايضا

في اثبات الحكم والاول الاستدلال بسطح الطين الثانية قبل الاستدلال وهذا يجوز بالنسبة الى
 كونه مطرا ايضا وعلى الثاني ان يكون مطرا بجميع الاجزاء الدالة على استعمال الماء لطلوع
 في رفع الحدث والمفروض ان هذا الماء مطلق ويختص به رتبة عبد الله بن مسعود عن النبي
 في حديث قال يا ايها الذي يؤمن بالله انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم
 غيره ويتوضأ به ويرأى زلزلة من احداهما قال كان النبي اذا توضأ اخذ ما سقط من يده
 فيوضأ به كونه لمعينة في المقتض جعل التوضأ من غير ماء الا في الاستحباب
 فذا استعمل في غسل الوجه واليدين الوضوء الصلوة وبما استعمل في غسل الايدي الطاهر غسل
 الحجة والاعباد والزيارات والافضل بحرم المياه اطاهرة التي لم تستعمل في ازاره ويستبرأ
 الاستحباب على ما شرناه انتهى قال في الحديث ولم تفت لخليل من الاكل بل لا من الاكل
 وربما دلت رواية زرارة المتقدمة على خلافه الا انه جعل في الاخصاص بغيره
 ان في قوله قال في المضمون من كلامه في طائفة من كتاب الحبل المتين الاستدلال بما
 رواه في الكافي عن محمد بن علي بن جعفر عن الوضوء قال من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه
 فافق الحرام فكيف يجوز الاغتسل حيث قال بعد ايراد الخبر المذكور به اسقاطا لخليل في هذا غسل
 الوجه واليدين وبه كمال الفقيه في المقتضه صريح بافضلية اجنب الماء الوضوء بما
 استعمل في طهارة متدبره وعلل منه هذا الحديث واكثر من لم يقنعوا به انتهى وانما
 في الحديث ما رواه زرارة في ذلك ظاهر بالنسبة الى انقلبه من القبر الا ان خبره يدل على ان موقفه
 انما هو ما جازى في تحته ان اصل المدينة يقولون ان فيه شفاء من البصير فقال
 كذا رواه في الحديث في ان في صاحب الذي هو شفاء من كل داء الا ان الله لم يكره فيه شفاء
 من البصير ووجه ظاهر الخبر كراهة الاعتقاد من ذلك الماء من حيث كونه ماء الحمام الذي يغتسل
 فيه صلاه المحدثين وهو لا يقتضي كراهة استعمال الاعضاء طهرا وكيف كان فهو مقصور
 على الغسل ولا لانه على كراهة استعمال الوضوء والمدعى ان من ذلك كما عرفت انتهى ويمكن
 وتعد ان قوله من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه سبق لا عطاء القاعدة فلا يترك
 اليه تخصيص من المور بل يقول ان ذلك الخبر ليس بمورد مقتضوا للامام وانما ذكره الراوي
 وحيد لم يرد ان مراد اصل الحديث بالماء الذي اغتسل به وهو شفاء من البصير بغيره انما
 هو ماء الحمام بغيره عليهم ما عرفت في ذلك الحديث من ان اغتسل فيه من مخرج كذا صاحب الاقضية
 على خاتمة قوله فلا يمكن ان يكون فيه شفاء وانما ذكره في ذلك كلامه من ان الخبر مقتضى
 الغسل ولا لانه على كراهة استعمال الوضوء ويمكن وتعد بان لا قائل بالفصل بين الوضوء وبين
 الاعضاء المندوبة فلا اشكال وما استعمل في الحديث الا كبر ما هو من رفعه الحديث

ملا يغتسل

ثانيا يردوا الخوض في الموضع قد مضى بسلام المهمرة مسئلتين الاولى ان الماء المستعمل في رفع الحدث
 الاكبر طاهر وهذا الموضع ما وقع الغسل عليه في الماء الاغتسل به عليه من جماعة من ذلك
 استعمل عليها بغيره وبه الاول اصل الطهارة هو ما يخصها الثاني ان التخصيص حكم شرعي وهو
 موقوف على الدليل وليس بغيره وهذا نصك بالاصل الذي هو ان عدم الدليل دليل لعدم الاول
 التمسك بالاستصحاب على صاحب الطهارة الثالث ان التخصيص المستفيض منها صحيح الفاضل بغيره
 فان سئل عن عبد الله بن علي بن الحسين بن الحسين في قوله فقال لا بأس هذا ما لا ينبغي ما
 جعل عليكم في الدين من حرج الثاني انه يجوز رفع الحدث ثانيا وهو ما وقع الخلاف فيه فيقول الجواب
 وهو المشهور بين المتأخرين وقبل المنع وهو الحكم على التخصيص بالبعد وقيل واصله فيما ذكره في ذلك
 اكثر اصحابنا وهو يؤيد بشرة في هذا القول وقوله في المضمون في الحديث كذا في الخبر الاول
 الاول استعمل في طهارة الماء الثاني الاجماع الذي اتعده السيدان في قوله في رفع المسائل
 الناصية عندنا ان الماء المستعمل في غسل الاعضاء وبه الذي لا يخفى عليه من اجماعنا
 نطقت كان طاهرا مطهرا لان قال الدليل على صحة هذا الاجماع المتقدم ذكره انتهى الثاني
 انه ما مطلق طاهر وعلى ما كان ذلك صحيحا في الوضوء والغسل اما الصغر فلا في المفروض
 ان هذا المسئلة شلق قبل استعماله لا سيما استعماله في الوضوء ولا يجوز استعماله في الغسل
 اعني الطهارة والاطلاق فان حمل النص على كل واحد من الاعضاء خاليا عن الجاهلية والافتاء
 ايضا لا موجب لخصها ومحمدا صاحب الغسل لا يوجب كونه ماء الحمام الباردة وما ابا على فلا
 يجوز في ذلك الامر في الماء الشخصي والبرق والمسخ من جهة ان الماء هو المانع الذي لا يغير
 اصل الماء بالاطلاق ويصح سلبه عنه وما لم يزل لم يخرج به من سائل اسم الماء عليه ان لو شرب
 حاشا ان لا يشرب منه كسب بالانفاق ولو شرب ماء الورد لم ينجس ولو كان في ان لابس ماء شرب
 من ريشه الى الغسل بالبرق وما الاكبر في غسلها الاجماع وقصور الكراهة استعماله
 وربما سئل السيدان في قوله في رفع الحدث ثانيا وهو ما وقع الخلاف فيه فيقول الجواب
 اياه وهذا هو في السمع وفيه الاشارة الى قوله من كونه من كونه اسماء ثم قال ايضا في قوله في رفع
 فيتميم او الوجه في الماء المستعمل وحيد في الماء واسم الماء ايضا وقوله في رفع الحدث
 فغسلوا ما حلقوا به رجل البقرة في الاصلوة هذا لا يغسل بالماء المستعمل فينا ولا يغسل
 بلا شربة ولا من حلقوا به في الماء في الاصلوة اسم الماء الاية اول المسئلة وفيه الاشارة الى قوله في رفع
 الاكبر في رفع الحدث ثانيا وهو ما وقع الخلاف فيه فيقول الجواب في ذلك ما لا يخفى في ذلك
 الاكبر في رفع الحدث ثانيا وهو ما وقع الخلاف فيه فيقول الجواب في ذلك ما لا يخفى في ذلك
 في ذلك من قوله في رفع الحدث ثانيا وهو ما وقع الخلاف فيه فيقول الجواب في ذلك ما لا يخفى في ذلك

ملا

يبنى على القول بالجوهر فخرج الكلام عن موضوع البحث الرابع والسائل حصا المسئلة من صحاحه
صفوان من هه هه الحال فالسائل باعديا بقية عن الجواهر التي ما بين كثر الى المدة نرى انما
وتلوه في الكلام وكتب منها الخبر وعين في الخ ووضا منها قالكم قدر الماء قال الى
لخصف اساقف الى كونه خال فوضا في رايه وقرىبا للاستدلالان ذكره ولو الخ اكلت فيها
قرينة على الكثرة بل الى المدة من استنفاها انتهى وقا في ان المدخل كونا بعد الكون في
غالبها وفي اشاها انهم استا المسئلة قال بعد كلامه المذكور ويمكن ترتيب مجتهدين من رايه
على ذلك وقد عرفت في هذا الباب الخامس ما تمسك به بعض اهل الفقه من رايه ورتبه في حال
سبغت رجلا يتولد لا بعد اتمه انما دخل الخ في البحر فغير الحب وعرف ذلك فاقوم واغسل
فيضع على بعد انزع من رايه قال ليس وجارفت على قال لا بأس بقرىبا المتعارف منها هو
ان كونه جاريا بسبب استنفاها الجلس لا يكون المصيب الى المسائل هي القطرة ومنعني ذلك ان
القطرة ما يجري عليه حكم الخ على القول لا لمرىبان الاساس من فيها المسئلة ان عمل الخ
ما اذا اخل بهان الحديث بالحدث لا كبر في البحث والا جري عليه حكم غشا البحث كما عرفت
البحث في علم من علم ان العمل من انما لا يكونا متكررا بعض رايه ان العمل لا يكونا عليه
لجاسته لانه كان الماء الذي استعمله في غسله جاريا عن عمل البحث فلا يلزم الجوزون وجوا من
استعماله في الغسل في غير ما على ما هو الشأن في كل شخص السابغ انزل ارب في انزل ارب في هدف
المعمل على المدة من على تمام السبل لا لا ينفق وذلك اذا تمكنا ما هو ملافة بعض الماء بعض
الجزء السبل لكن عمل بغير في هدف المعمل وجوا من حكم الخ عليه عند القول برافصا السبل
يتحقق ذلك بعد الماء عليه وعلمه من ان كان على السبل من فصل عنه اختلف في ذلك
فالذي هو بطول كلام العلامة في المنهني مؤيد في رايه من انما لا يخلو عنه واغسل من الجا اقيبت
العضو بعد من جسم الماء وفرض السبل الذي على العضو ان ذلك المعتر حاز ما على اخره
بعض عدم تأثير الاستعمال في رفع الحدث الا كبر في فظا هو ما على قول الحنفية فكذلك لاننا
مستعلا انما هو على السبل الماء قال وليس في الخ فغير من الذي ينبغي ان يقال على من غير
عدم الجواز وانما بشرط في المعمل الانصاف انتهى وذلك لان في السبل الخ القول بعدم اشرط
الانصاف واغسل مرة استعمال الانصاف في جوار حكم الاستعمال عليه وواقة عليه لم يهتد في
الذكر حيث قال جليله مستعلا بالانصاف هو السبل فان عوى المرفوع في العقل بعد تمام الاعراب
ارتفع حدثه وضا مستعلا بالنسبة الى غيره وانما في الخ كمن اخرضه في السبل عن الماء فغير
ونفسه في كل حكم بغيره مستعلا بالنسبة الى غيره قبل الخروج بعد قوله ان الاستعمال يتحقق انما
عن السبل انما هو في جوار مستعلا على غيره وانما لغت الماء الى المدة انزع ما ارتقى فيه

21

ثم انزه اشارته في الاشكال بقوله وكما انما اعتبر الانفصال بين النظر والنفس
وان كان ظاهر عبارة العموم انتهى وادع عليه بان لفظة صريح في اعتبار الانفصال في
مستعلا بالنسبة الى غير بقوله وصفا مستعلا بالنسبة الى غيره وفصل بعض المحققين ذلك لان
فوض كلامه بان الظاهر ان من هذا التبريع عنوان المراد انفصال العضو عن
الاستقلال المحصل للفعل ولا يعتبر مقدار ذلك فيكون وكان اشارته الى المصطفى في
من اجاز ان لا يصير هذا الماء مستعلا مستعلا بان الماء مادام مترددا على ذلك المنفصل لا يصير
مستعلا انتهى وتردوا على هذه في التمايز في اشتراط الانفصال وعدمه قال في الجواب في جملة
لوا النفس الحجب وبه دليل وقوى بان من بعد تمام التماس فيه وانما الماء يعم اليه ان يترد
وعلى مستعلا الماء وعلى حكمه باستعلا في غير غيره مثل ان يمتدح ذلك لا يستعمل في غير ذلك
في غيره وعدمه لان الماء مادام مترددا على ان يمتدح لا يحكم باستعلا في غير ذلك لا يجوز
رفع الحديث به عند التفرقة ويحوز على الشافعي انتهى وفصل صاحب الجامة بين الفعل والفرد وبين
غيره على ما ذكره من ان بعد انقلبه الشبهة الصريح يعلم اعتبار التوابع وغيره على كونه
التي اثاره الرد فان التحقيق ان الانفصال انما يعتبر في ذلك الاستعلاء بالنسبة الى الفعل فادام الماء
ترد على العضو لا يحكم باستعلاء ولا وجوبه في كل موضع من المياه حديد ولا في غيره
والانما لا يفرق بينه وبين ذلك في الرغاس كالماء الواحد وانما النسبة الى غيره المنفصل
الاستعلاء بمجرد استعلاء الفعل المنفصل والفرد لا يمتدح في صورة الرغاس صورية
الماء مستعلاء بالنسبة الى غيره المنفصل بمجرد التماس والاستعلاء في صورة الرغاس
الانفصال وحكم في المنفصل بصري ومنه مستعلاء بالنسبة اليها في الاشياء والوجوب اذ كان
ومفضل بعض المحققين تفصيلا ان من جبر الى ان يمتدح الحكم بالانفصال ويحوز ان موضوع المنع في
النسبة الى الماء الذي يقتل به وفي التفادى هو الماء المنفصل في ذلك الحدث الاكبر ومن العلوم ان
المراد بها واحد وهو الماء المتعاقب على الفعل والمجموع لرفع التوصل الى ان قصد الاستعلاء عليه
وجه يقال ان الاعمال يقع تأخره بالانفعال وانما بالانفعال من الماء على الاقل لكل عضو
من الاعضاء الثلاثة ونفسيا وانما القصد حسب الماء عليه غسله والاستعلاء عليه لا
الماء قبل استعلاء الفعل مستعلاء لان المجموع انما هو استعلاء في غير الاستعلاء المحقق الموضوع
كون الماء منفصلا ومستعلاء في الاستعلاء في الجزء الاقل من ذلك العضو وان كان في ذلك
كونه مستعلاء الا انه مادام مشتقلا بالاستعلاء فادام له بعد استعلاء الواحد لا استعلاء
للمستعمل فيكون كونه لكل مستعلاء لا استعلاء في الجزء الاقل من ذلك العضو مستعلاء
استعلاء في ان قصد غسله عند الصبي الجزء الاقل من ذلك العضو مستعلاء في ان

ولا يبعد استعماله في الماء المستعمل لافترقا كما ذكره في بعض النسخ وبما يحصل لوانه فلو بقي من
شيء فقصده عند صب الماء ان يغسل به بقية راسه وجانبه لانه جازي لا يفرق بين الغسل عن
الشيء والمغسل فلو صب الماء على راسه بقصد غسل جميعه لراسه وراشيه فحاشا لغير الماء
من اطرافه فغير جازي ان يأخذه ويغسله ويغسل برقبته او يقبضه فغير لما ذكره من ان هذا الغسل
الزائد عن غسل بجملة مقصده غسل باقي ثم قال في ظاهره ما ذكرناه ايضا انه لو صب الماء على الراس بقصد
غسل جميع ما بقى المصوب به من راسه ونحوه لكان كغيره مستملا وان بلغ الى ما بلغ لانه قد
اجبالا لغسل كل جزء مما بقى من الماء في يد غيره بعد ما غسل ما بقى ثم لو انفصل لم يجز اخذه
بل عليه وشبهه لجمع ما ذكرناه وراشه نعمان به سالم عن الغسل لانه يغسل من الجنازة
وعنه ذلك في الكسبة الذي يبال فيه وعلى غسل سديته فغسل وعلى الغسل كما في فقال
اذا كان الماء الذي يغسل به من تحت يديك قد سبك فلا تغسل قدميك هذا وذكر المحقق
المذكور به بالنسبة الى هذا القسم اعني الحب والاستعمال اخذ لا يرد ذكره من كيفية
القصده فقال لا يمكن التزام ان غرضه غسل المخرج بالجميع على وجهه فخرج فغسل فغسل هذا
الباقي غير مقصود بالاستعمال في الجوز السابق من غسله فغسله وهذا وان لم يلقه في الجوز فغسله
الا ان المكون في ذاته ذلك وكذا لو قصد غسل موضع مجموع الماء ثم غسل موضع آخر فغسله
انزمت لانه قصد استعمال المستعمل لكن يلزم على الالتزام المذكور ان يجزى لغسل المستعمل ان يأخذ ما
بقى من الماء المصوب به في استعماله على ان يقصد به غسله ويستعمل ولا يخرج احداهما بلزم ذلك
فلا بد من ما ذكرناه او لا من يتلهم كونه اكمل استعمالا في الجزء الاول لا ان يستعمل لانه قصد غسله عند
الصب من الاجزاء اللاحقة متدبر فاع هذا الاستعمال ولا يبعد استعماله في آخر الغسل انتهى وانما
على المشاف فانه قد ذكره بقوله اما لو رتب قيام بغيره او بعضه في الماء قبل ان يغسل به فغسل
المستعمل وما يغسل به فغسل في بعض المقامات كما اذا غسل طرفا صبيغ في ماء فانصهر على الكبريت كما قال
فقد ثبت الاجماع ان كونه الماء مستملا بغير تمام ما اريد به لا يجزى عن بعضه فاذن في
خارج الماء وارتب فلا يصير مستملا الا بعد تمام غسله وان لم يخرج من الماء فاذ اراد بعد الغسل
ان يغسل بقتل الماء يغسل ولا يصح لم يجز ان يغسل في موضع المقام يتوقف على ان يغسل في موضع المقام
كلما تم فغسل اما ما تقدم عن المتوقف فغيره عليه ان الشبهة قد اختار في منع ولم يفرق بين
اعتبار الانقضاء وانقضاء لا يغسله لانه قد رتب في غير الماء المستعمل على غير ما استعمل في استعمال
الوضوء في الاعضاء المنوطة فما هذا حكمه في استعماله في رفع الاحداث الا انما استعماله في غسل
الجنازة والصحيح فلا يجوز استعماله في رفع الاحداث وان كان طاهرا فان بلغ ذلك كما ذكرنا الحكم
من رفع الحدث به لانه قد بلغ حيا لا يجزى الجنازة وان كان اقل من كونه طاهرا فغيره يجوز شربه

وانزاله الجنازة به لانه مطلق وانما من رفع الحدث به وبما في الاحكام على ما ذكرنا
ان كانت ابدانها خالية عن نجاسة وان كان عليها شيء من النجاسة فانه يغسل الماء ولا
يجوز استعماله في الجنازة تمام ما ذكره في هذه المسئلة وقال في كتابه المستعمل في غسل الجنازة
انما احب ان لا يجر استعماله في رفع الحدث وذكره في كتابه المستعمل في غسل الجنازة
سنان ولم يرحم شيئا وانما في النجاسة فلا يكره الا في الجنازة استعماله لانه وان كانت قد
استعملت مرة اخرى في الطهارة لان يكون استعمالها في الغسل من الجنازة او الجفن
او ما يجزى غيرها او في انزاله الجنازة انتهى وليس في كتابه الاشارة ذكره من استعماله في الغسل
وعنده فغسله في الاستعمال في الغسل لا يقتضي ولا يلزم من ذلك انه قد غسله في غير
الشبهة ايضا فغير جازي ان يغسله بل يظهر من كلام السيد ربه في ان استعماله في الجنازة هو ما لو
كان الماء منفصلا لانه قال في الجنازة لا يجوز استعماله في الغسل وقال السيد ربه عند انزال
الماء المستعمل في غسل الاعضاء والشيء الذي لا نجاسة عليه فاجمع في انه لا يقتضي كما طاهر
مطلبا انتهى واما ما حكاه عن الشبهة في الذكر في بعض النسخ على طاهر من الغسل فغسله
بالنسبة المعتبرة هو انما بالنسبة الى نفسه لا يصير مستملا فلو كان عليه غسل واجب فغسله فغسله
كان مجزئا فخرج عليه ان الغرض من نفسه وبين غيره قبل اتمام الغسل صحيح نظر الى ان
محقق كونه الماء مستملا بجوز استعماله في جزءه حال احتياطة الغسل بالنسبة اليه لانه يجب
ان يأخذ لكل جزء ماء مستقلا ويغسل به فغسله فلا بد من ان يكون غرضه كونه الماء مستملا
في انشاء الغسل بالنسبة الى غيره لعدم لزوم محذوف ذلك لانا بالنسبة الى نفسه لما عرفت
من الوجوه وهذا بخلاف ما بعد الفراغ فانها بقا وانما في النظر الى صدق كونه الماء مستملا
ونفسلا به وما ذكره الشبهة من هذا القسم دون القسم الاول فلا يستقيم القيد بل هو
الذي لم يرد ما تقدمه من العلامة في النهاية فان قيل يقول لانه مستعمل في حصة فكذا
في غيره وان كان في حصة لسانه بما قد صدق بعنوان الموضوع وهو كونه مستملا لا يفسد
به بل يمكن دعوى الاول ونظر الى ان نفسه مع كونه غير متغير عن استعماله في الاشارة
محقق النوع بالنسبة اليه بعد الفراغ فغيره يكون اوله من ذلك حيث كان منها عند في الاشارة
ايضا لان قوله ان الماء ما دام مزجا على اعضاء المظهر لا يحكم باستعماله في الغسل
الغسل والمزج مع كونهما هو حصول الاربعين من الغسل واما ما تقدمه من صاحب
المعالم من انما بالنسبة الى غيره الغسل بغيره الاستعمال بجوز استعماله في الغسل فغسله
غسل فغسله مقتضا الجوز هو استعماله في الغسل فغسله مقتضى كونه مستملا في ذلك الماء
مستملا بالنسبة الى غيره الغسل وهذا وان كان مقتضى كلام غيره من جواز استعماله في الغسل

والسبب من ذلك ان
اعضاء المظهر التي
باستعماله

منها

سلب الحكم عن كل فرد من تلك الافراد فلا يكون المفهوم على تقدير استفادة من هذا الحديث لا تقتضي
كلية وكلاهما من بني على كون المفهوم سلبك لانتفاء المنطق وبما اشترى الير من البيان بسقط
ما ذكره وقد فصلنا القول في هذه المسئلة في البشري فمن حاول الفصل فليرجع اليه التحقيق
ان لا مفهوم لهذا الحديث ضرورة ان لفظة كل المضاف لا تكون لا تفيد الا العموم في الافراد
نقول ان ما هو المتوخى من سلبها في حكم الوصف فان اريد استفادة المفهوم من الوصف فوجبه سلب المنع
عندنا وعند المحققين من الاسويين وان اريد جعل القضية المذكورة من قبيل الجملة التي هي
من ذلك لان معنى الشرط امر خارج عن وضعه الموقوف والبدل لذلك من قسمة كدخول المضاف في خبره
او كون الخبر مجزئاً مثل قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومع شغله القسمة لا يجوز نحو العموم
الافراد المحكوم عليها بالحكم المذكور ويكون ما عدا ذلك الافراد الماخوذة موضوعاً لتلك القضية
عليها كما في مثل قوله لا يدينكم فان لا يدينكم لكم من محرم وغيره بل يكون ما كان فيه سلب الاستدلال الرابع
انها معارضة بما هو في مناه من جهة السند والدلالة كحجية الفضل من عبد الملك المتقدر على
على نفى الجلس من فصل الحررة والوجش والسياب وحججة معوية بن شريح قال سال عن هذا فقال
الدين وانما عنده من سورة السجدة والاشاء والبقرة والبيبر والحمل والقرص والبقول والسياب
فيترجمته او يتوضاه فقال نعم اشترى من قوضاً فان قلت له الكلب قال لا قلت البس هو سبغ قال
لا وادنا من خبث الا وادنا من خبث فان فيها دلالة على الرجوع في الوضوء والشرع من سبغ السباع
كونها غير آكله اللحم بل فيها دلالة على عدمه المنع مما هو الطهارة والنجاسة لتبديل عدم الرجوع في
الوضوء والشرع من سبغ الكلب بان يخرس فيلزم من وجوه العلل وجوه المعلول ومن عدها على
في الحقيقة يكون وجود المعارض كاستفادته كون قوله كل ما يؤكل لحمه نجس من سورة البقرة
سوقاً لبيان اعطاء القاعدة في بابنا لا يثبت وهذه مؤكدة والافهم غير محتاج اليها لعدم دلالة
الموتقة المذكورة على المفهوم ومن المعارض على تقدير تسليم المفهوم فانهم يقولون ان ما ذكرناه من
المعارض من قبل الجي والرواية ان استدلالها بالشيء من قبل الموقوف فيكون المعارض موجب
السند وما وجد في سبب الدلالة فلكونه لا لانه بالمطوق وكونه لا لانه استدلاله بالشيء من المفهوم
على تقدير تسليم اذ لا ريب ومن عدا الخواارج والدلالة من اصناف المسلمين طاهر الحد والشرع
المراد بالخواارج اصلهم من قبل انهم والاعلاء من قال بالحقية على ان ما احدث من انفس
كما في الحديث والحق بهم لو اصابهم المبعوضون لاهل البيت عليهم السلام وهو محله وكذا الحق بهم والحكم كل
حكم يكفر من بطلانها دينه وتحقيق القول في تعيين الموضوع هو كونه لا لانه بالنجاسة او كونه
سواء لبالا المراد بالجلال كما ذكره غير واحد منهم هو المتقدر بعذرة الانسان عضو المانع فيثبت
عليه لحمه ويثبت عظمه بحيث لا يفي في العرو حلالاً ولا يوجب عليه الحكم من الكواثر او العرو من قبل

ان يسير من الجلال بما ينزله فلا بد من التفسير المذكور المتقدر بغيرها من النجاسة ولا يمكن ان متخفا
بعذرة الانسان او غير ما لا بد من المتقدر بعذرة الانسان وبغيرها من النجاسة ولا يمكن ان متخفا
على ما ينبغي عليه بعضهم واذ منعت ذلك فاعلم انهم اختلوا في حكم سورة على قولين احدهما ما هو
المشهور وهو ان كل امر وثابتها القول بعدم جواز استئجار الوضوء والشرع وهذا القول هو
الحكم من السيد المرتضى ومنه وانما لا يثبت به وحكي عنهما انها لا تطهارة نفس الحيوان بالحلال ويكون
الحكم بنجاسة سورة ح خلافاً لما تقدم من تعيينه سورة الحيوان لان المراد بطهارة الحيوان في تقييده
التعيين انما هو طهارته في نفسه والحكم بالطهارة مع الكواثر او القول بالنجاسة انما هو في غير ذلك
موضع الملافة من غير النجاسة حجة القول لا على ما على ما تقتضيه من دعوى طهارة سورة
فان لا الاكل ما يمتنع به بعضهم من الاصل والظاهر ان مراده احصاء الطهارة في الماء استئجار
واستحبابه بعد حجة الاستدلال الاصل في هذا المقام ان المراد كونه حلالاً لا هو انما يثبت النجاسة
بغيره وحججه استصحاب نجاسة العضو الذي اشترى ما اذا شرب الماء ارتفع باستصحاب نجاسة بعض
احصاء الطهارة في الماء وكذا استصحابها لان استصحاب نجاسة عضو سبب الارتفاع الشارح من
استصحاب طهارة الماء فيكون لا لانه كما على الثاني لثالث الاخبار ان نجاسة العضو لا يثبت
وحججه معوية بن شريح المتقدر بنجاسة الاستدلال من خبث في ما في الشرب والشرع من سورة
الحررة والسباع من دون استفعال عن كون احوالها متغيرة وعدمه وذلك دليل العموم فان
ثبتت ان تلك الاخبار انما وردت في بيان حكم الحررة وما ضاهاها من جهة الطهارة والنجاسة
المحوظين بالنظر اليها في انفسها مع قطع النظر عن نجاسة عارضه ويشهد بهذا التعليل للهيئة
في بعض تلك الاخبار بان الحررة سبب كغسل نجاسة سورة الكلب بان نجس فلا ينافي كون حكم سورة
من جهة نجس الحيوان بالنجاسة المعارضة في النجاسة فانما يذكره بعضهم من انه لا يفي في الحررة
وبغيرها من الحيوان خصوصاً السباع لا تخلو من ملافة النجاسة لا في احوالها بل في احوالها
ذلك جريان الاستصحاب فيها فان الحكم بطهارة الحيوان على وجه الاطلاق من دون استفعال وجوه
ما هو لازم لربا بالادلة على عدم كونه الحيوان يستحب نجاسة بعد زوال العين وبذلك
على ان المراد في الاخبار بيان طهارة سورة على وجه الاطلاق لا خصوص الطهارة الذاتية ما وقع
في الصور الفوق من استثناء صورة وجوه النجاسة العينية على جسم ذي السواد لا يقع هذا
الاستثناء لو كان المراد بيان الطهارة الذاتية محضاً الا ترى ان ما في بل منقصة عامية
السابع عن وعدهم قال مثل عارضه من الحمام فقال كل ما اكل لحمه نجس من سورة البقرة
وعارضه من بزاز او صفرا وعقاب فقال كل شيء من الطير نجس ما يشرب منه الا ان يرب
منقاره وما كان من سبب منقاره وما فلا يفسد منه ولا يشرب فانها اسلم هو العلم فصح

لغيره كل ما اكل لحمه من سائر ذواته وحده ان هذه القضية تعطي الكلية في جانب
الانبات ولم يشترط حكم الاكل لكل لحم وكان جلد من اكله وهو لا يخلو عن طهارة
سوء الطيور الشائعة المذكورة لعلم بانها خارجة عن عنوان الموضوع في تلك القضية وحمل
بانها محكوم عليها بالطهارة ام لا ولم يكن سؤال الاول المذكور في صدر الحديث لسؤاله هذا
الافضل الطهارة الفعلية ولكن لما لم يكن لها السبب في النجاسة بل لا يحتمل في ذلك
الا نادر لم يصرح ابو عبد الله بالاستثناء استصحاب النجاسة وحيث كان الغالب في الطيور
الشائعة مباشرة من اقربها للدم ولم يكن السبب في ذلك وبما كان يزعم حصول الطهارة
الفعلية بالحكم عليها بالطهارة ينتج على حصول الطهارة الفعلية عن عدم رؤية الدم على ناقصها
وعلى عدم حصولها عن رؤيتها وانما ذكر بعض المحققين من ان الاستثناء في هذه الرواية
انما هو من جهة كون السؤال عن الطهارة الفعلية فلم يعلم كون المقام الا مقام بيان ان الطهارة
بعد اكل لحم الطهارة الذاتية طهارة هذه الحيوانات فانهم لم يحصلوا فان قلت هذا انما
بان غلبة عدم خلوف الفرة وغيره مما يوجب السباع فطيرها سائر ما يحصل بها انما
هو الحكم بالطهارة ما لم يعلم سبق مباشرتها للنجاسة فانها مع العلم بمباشرتها لم تعد تحقق
المرتب شرعا فلا يلزم الا التزام بالطهارة والاستبعاد من اعتبار السور عوم بالنسبة الى هذه الصورة
ومن السبب ان الذي يجدي في الحكم بطهارة سائر الجلال انما هو الحكم بالطهارة في هذه الصورة
تحقق العلم بمباشرة النجاسة وعدم تحقق المرتب لها فلا يجدي ما ذكر من اخبارنا طهارة بطهارة
سوء الفرة والسباع فيما هو غير ثابت على هذه الجملة ونقول ان استثناء عدم رؤية الدم على ناقصها
الطيور الشائعة في ذيل موثقة مما راينا المجدي فيما هو غير لان رؤية الدم تحقق بمجرد هذا
فيصدق على الرجل ان يرى الدم في تغار الطير حتى بعد مضي زمان من رؤيته عليه وان شئت قلت
ان الرؤية خارجة عن العلم فان بقى بعد ذلك في رؤية صدق عليه انما عالم بوجود الدم عليه والافاق
مقابلة فالحق اوضح ذلك ولا ان ترك الاستصحاب في ذيل موثقة مما يجدي بالنسبة الى سبق
رؤية النجاسة وعدم رؤيتها ايضا وذلك ايضا العموم وذلك لانها لما كان الغالب في الطيور
منقارة كان المقام مقام الاستصحاب ويلزم ما قلناه وثانيا ان الشيخ في مسأله في الاجماع
على الإطلاق قال ان اذا اكلت الفرة فارة ثم شرب من لانه فلا بأس بالاحتياط من سوءها وان
اصحاب الشافعي في ذلك ذهبوا من قال بعد هذا سواء منهم من قال ان شرب قبل ان يغيب الجبين
فلا يجزيه وضوءه واذا غابت ثم شربت وشرب غير قولان احدهما يجزي والاخر لا يجزي
والذي يدل على قلناه اجماع الفرقة على ان سوء الفرة ما لم يفصلوا ثم قال في ردوى اصحاب
الشافعي ان قال التمس ليس بحسب لانهما من الطوائف والطوائف وذلك على عوم انتهى وتوكلنا انما

النجاسة

الشيخ ومن الاجماع ان بعض المحققين استظهر عدم الخلاف بين الاصحاب في ان جسم الحيوان
لا يصلح له معاملة غيره من كفاية العلم بنجاسته في زمان وجود الاحتياط على ان يعلم طهارة
ثم قال ثم هذا وجب على كل شافعي وثالثا انه يدل على ما قلناه صحة ما على من جعل المروية في
التهذيب وقيل الشافعي حديث فان سلمت عن الفارة والداجنة واشباهاها انما العدة ثم
قطا الثوب الغسل الثوب قال ان كان استبان من اثره شيء فاعلمه الا فلا الحديث فان
ترك الاستصحاب من طهارة الثوب وبوسه والقفص بين وجوب العلم بنجاسته على الثوب
وعدم وجوده دليل على ان ملا في الحيوان المنقش بالنجاسة العينية انما يغسل بالنجاسة
العينية الموجودة على الحيوان لا من نفسه ودعوى ظهور الثوب في اليأس وان من جهة الاستصحاب
عن وجوب العلم بنجاسته دون بوسه الثوب ممنوعة لعدم وجود مستند لظهور المدعى هذا كله هو
الكلام على جملة القول الاول على ما تضمنه من دعوى طهارة السور وما على دعوى ما تضمنه
من دعوى كراهية الاقحام بوجود النجاسة على فم الجلال وقد استشهدوا كونه سببا للنجاسة من
رواية كراهية سائر الخاضع خصوصا مع وجوب المانع من عرق الابل الجلال ولا يفرقا لاسرهما في
بالسور مضاة الى نسبة القول بالكرهية الى الاحكام المشفرة بالاجماع واكمل المصنف غدا
موضع الملافة من معنى النجاسة المتعبد بالتفكير ارجع اليه الى ما قبله اعني الجلال في مجموع
ما ذكر في الجلال منها فيجلب الموت للحيوان دفن النفس السائلة دون ما لا نفس له وقد
وقع في كلامه غير احد تفسير النفس السائلة بالدم الذي يخرج من عرقه وجزء جلدته ثم تعبد بالخروج
بقوة ودفع احدهما خارجا بربح كما في السمك وربما كان نظر الاولين الى ان كونه الخروج
هو العرق بل قد يكون الخروج بدفع وقوة وان ذكره في كلام من ذكره انما هو للتوضيح قال في
الصحيح النفس الدم يقال ساتت نفسة وفي الحديث ما ليس له نفس سائلة فانه لا يجنب الماء اذا مات
فانه انتهى وقد انما المصباح المنير دعى الدم نفسا لان النفس هي اسم لجملة الحيوان قولها بالدم انتهى
وهو يبيح من كون اسم النفس مجازا في الدم وهذا هو الكلام في بوسهها واما الكلام في الحكم
بمنزلة قال في كراهية النجاسة المستمرة من دعى النفس بنجاسته القليل به موضع وقد انتهى
وما لا يدركه الطرف من الدم لا يجنب الماء وقيل بجنبه وهو الاحوط في قوله المراد ما
لا يدركه الطرف من الدم القليل الذي لا يكاد يدركه الطرف فان المشغل على كون من وقع من
البصر عليه مكره انتهى وحاصله انه يحتاج الى تركه الى هذه النظم والعول يقبل الماء بذلك هو المشهور
بين الاصحاب ثمرة لا يكره دعوى الاجماع بها كما في الجواهر وهو الاقوى لان ما قليل لا يقع عليه
فيفسد وهذا من زرع افقا الى القليل بملافة النجاسة والغالب بعدم النجاسة هو ان شربته فان
في ذلك وحدا القليل ما نقص عن الكراهية الذي قد ساعدنا في ذلك يجنب كل نجاسة غصص فيها قليلة

كانت أكثر تغريرها وصافها اذ لم تستعمل الا بالامكان التحريم من مثل ونس الا بر من الدم وغيره
 معقود عنه لا يمكن التحريم عنه انتهى وعبارته كما ترى ليست مخصوصة بالدم الغرض عطفه على غيره
 فكما تارة المعصية عن القول ليست حاله من المساحة لظهورها في الاختصاص بالدم ثم ان التعديل
 الذي ذكره الشيخ من عدم اعتبار الاحتراز والضعف والحي عن الاستصحاب اقتضاه على
 الدم ولعل كلام المصنف ناظر الى قوله هناك وربما استدله بحججه على من جعفر عن اخيه موسى
 عليه السلام قال سلمته عن رجل امسقط فصا الدم قطعا صغيرا فاصابا ناعرا هل يصلح الوضوء منه
 فقال ان لم يكن شئ يستوعب في الماء فلا بأس وان كان شيا بيا فلا وضوء منه وقيل لا بأس
 ان السائل وان كان قد عثر بقوله فصا انما الا ان مراده احتسا الماء ودفن عن السائل فليس
 يتنا عدم كون الدم الموصوف بالوصف المذكور وانت خبير بان لفظ الا انه حقيقة في
 الظرف الذي هو الجاه الذي عليه مجاز في الماء الذي هو المحوى وحمل اللفظ على المعنى المجازي
 غير محجة الاعم القريظة وكان القريظة عند المستدل هو كون شأن على من جعفر اجل من ان يستدل
 عن جواز الوضوء بالماء بمجرد احتسا الجاهة الا انه يريد قصره على تسليم كون مثل ذلك قريظة ان
 احاطة الا انه امر على هو قدر مشترك بين احتسا داخل الا انه الذي استقر فيه الماء وبوجه
 خارجة الذي ليس محل ابتلاء المكلف فاذا علم احاطة الماء بالدم الا انه وترويه من داخل الا انه
 الذي هو محل ابتلاء وبوجه خارجة الخارج عن محل ابتلاء كان المقام من قبل المشتبه بالمتطهر وضع
 السؤال عن حكمه كما هو حال الاثبات المشتبه طاهر مما بالغ فيه وضع الجواب بنفي التلويح
 عن الوضوء من ذلك الماء لما تقرر في محله من انه اذا كان احد طرفي السلم الاجمالي مبتلى به والاخر
 خير مبتلى به عادت شبهة ابتدائية بالنسبة الى الشافعي لم يخرج الاول عن عنوان المكلف قطعا فتدبر
 ويمكن هذا آخر الحوزة الاول من كتاب نرايح الاحكام ويتلوه الكلام
 في الحوزة الشافعية في العبادات الماشية انشاء الله تعالى

